∏

جامعة الخرطوم

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

الصوائت بين الصرف والنحو

[دراسة تحليلية]

بحثٌ مقدم لنيل درجة الدكتوراه

إعداد:

سامية حسين أحمد نور

إشراف:

د. عبد الله محمد أحمد حامد

رئيس قسم اللغة العربية

فبراير 2004م

إهــداء

إلى

روح أبي الذي حرمني الزمان من صحبته...

إلى

روح أمي التي أرضعتني العصامية من لِبان ثديها...

إلى

كلّ من علمني حرفاً ... أو أعانني في دروب العلم...

باقة حب وورد،،،..

O

{ ربّ اشرح لي صدري ويسّر
لي أمري واحللْ عقدةً من لساني
يفقهوا قولي }

صدق الله العظيم

O

{ ربّ اشرح لي صدري ويسّر لي أمري واحللْ عقدةً من لساني يفقهوا قولي }

صدق الله العظيم

إهــداء

إلى

روح أبي **الذي حرم**ني **الزمان من صحبته...**

إلى

روح أمي التي **أرضعتني العصامية من لبان ثديها...**

إلى

كلّ من علمني **حرفاً ... أو أعانني** في **دروب العلم...**

باقة حب وورد،،،،..

شكر وعرفان

بسم الله والحمد لله، أسأله واستعين به في كلّ شيء وهو علاّم الغيوب.

الحمد الله الذي تتم به الصالحات. والحمد لله الذي علّمنا ما لم نكن نعلم. – وقـل رب زدني علماً – اللهم علّمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا لا إله إلاّ أنت يا عليم ويا حكيم.

الحمد لله الذي ميزنا بالعقل، وشرفنا بذلك. والصلاة والسلام على حبيبنا المـصطفى محمد ابن عبد الله، معلّم البشرية الأول.

هذه سانحةٌ كريمةٌ، أتقدم فيها بجزيل الشكر والعرفان، لكل من مد لي يد العـون فـي هذا العمل، وعلى رأسهم الدكتور عبد الله محمد أحمد حامد، الذي تكرم مـشكوراً بالإشـراف على البحث، رغم مسئولياته الكثيرة والكبيرة، فقد كان يشغل مهمة رئاسة قسم اللغة العربيـة، بجامعة الخرطوم أثناء فترة هذا البحث فجزاه الله خيراً.

كما أتقدم بجزيل الشكر، وموفور الثناء لعضوي لجنة المناقشة البروفسور تميم عبـد الهادي، الأستاذ بمعهد الخرطوم الدولي والأستاذ محمد يوسف مصطفى (الواثـق) ، الأسـتاذ بقسم اللغة العربية بجامعة الخرطوم الذْين اقتطعا زمناً من وقتهم، ومنحاني إياه لتولي مهمـة المناقشة. وقد استفدت كثيراً من نصحهم وإرشادهم وتوجيهاتهم، وتقبلّتها بصدرٍ رحبٍ، نفعني الله وإياهم بها. فالمروء يولد جاهلاً، ويعلمنا الله ما يجب أن نعلمه، وخيرنا من تعلّـم وأفـاد بعلمه فلهم التجلة والثناء. ونسأل الله أن يجعله عملاً نافعاً. ومن هذا المنطلق أعلن بأن ما جاء من نفع في هذا العمل المتواضع فهو من توفيق الله سبحانه وتعالى أولاً. ومن توجيه أسـاتذتي الكرام بعد ذلك. وكلّ ما ورد فيه من خطأ أو تقصير فهو مني، أتحمل وزره.

كما يسعدني ويشرفني أن أذكر بأنني مدينة في هذا العمل لجهاتٍ كثيرة، ومن حقهـم علي جميعاً هيئاتٍ وأفراداً أن أسجل لهم شكري وتقديري وعلى رأسهم الأخ الفاضل/ بـابكر سلمان صالح – أمين مكتبة معهد الخرطوم الدولي الذي أمدني بالكثير مما احتاجه من مراجع. وأسرة مكتبة جامعة امدرمان الإسلامية، وأسرة مكتبة جامعة القرآن الكريم.

وفي الختام أكرر شكري لله سبحانه وتعالى، أن هيأ لي فرصة هذه الدراسة، وأكرمني بأستاذ فاضلٍ، رحب الصدر، الأستاذ عبد الله محمد أحمد، الذي تحمّلني طوال فترة البحـث، واستميحه العذر، وأرجوه المغفرة إن أسأت الأدب معه يوماً، أو أثرتُ حفيظته، أو لم أحـسن التصرف معه، أو كنت مصدر قلقٍ وإزعاج له طوال الفترة التي صحبني فيها. فكلّنا خطاءون وخير الخطاءون التوابون".

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس الموضوعات

الإطار العام		الموضوعات	رقم الصفحة
الإطار العام		آية من القرآن- إهداء- شكر وعرفان	أ،ب،ج
		الموضوعات	**رقم الصفحة**
الباب الأول		**دراسـة صوتيـ ـة.**	
	1	**مقدمة عامة.**	5 - 1
		موضوع البحث، أهميته، حدوده، أسئلته وفروضه..	
	2	تمهيد.	7 – 6
	3	أصوات اللغة.	10 – 8
	4	التعريف بالصوائت.	13 – 11
	5	آراء وأقوال حول الصوائت.	22 – 14
	6	جانب تطبيق: شواهد من اللغة.	35 – 23
الباب الثاني		**دراسـة صرفيـّـة.**	
		الفصل الأول.	
	1	مفهوم الصرف لغةً واصطلاحاً.	42 – 36
	2	نشأة الصرف.	48 – 43
	3	موضوع الصرف وغايته.	50 – 48
	4	كيف يعمل الصرف.	53 – 50
		الفصل الثاني.	
	1	التجريد والزيادة.	57 – 54
	2	أبواب الفعل.	58 – 57
	3	الميزان الصرفي.	63– 58
	4	الوزن التصغيري.	67 – 63
	5	الإعلال والإبدال.	74 – 67
	6	اسما الفاعل والمفعول.	77 – 74
	7	الصوائت كعلامات بناء.	80 – 77
	8	الأصوات (ع ل م ن).	82 - 80

الإطار العام		الموضوعات	رقم الصفحة
الباب الثالث	دراسة نحوية.		
	الفصل الأول.		
	1	تعريف الجملة.	83 – 86
	2	نظام بناء الجملة العربية.	86 – 91
	3	مفهوم الإعراب، لغةً واصطلاحاً.	91 – 95
	4	دائرة عمل الإعراب.	95 – 96
	5	آراء وأقوال حول الإعراب.	97 – 107
	الفصل الثاني		
	1	علامات الإعراب.	108 – 112
	2	دواعي الإعراب.	112 – 115
	3	محل علامات الإعراب.	115 – 117
	4	الإعراب وترتيب مفردات الجملة.	117 – 118
	5	الإعراب والمعنى.	118 – 123
	6	جدول موازنة بين الصرف والنحو.	124
الباب الرابع			
	1	الخاتمة ونتائج البحث.	125 – 131
	2	التوصيات والمقترحات.	132 – 133
	3	المصادر والمراجع.	134 – 138
	4	ملخص البحث باللغة العربية.	139
	5	ملخص البحث باللغة الإنجليزية.	140

1- مقدمـة

1- موضوع البحث:

هذا موضوع بعنوان: (الصوائت بين الصرف والنحو). وهو كما يتضح من العنوان، مؤطّر بإطار الصرف والنحو. وإن كلمة صوائت Vowels التـي كانـت ضـمن مفـردات العنوان، اصطلاح حديث، مستخدم بصورةٍ واسعةٍ، في كتب علم اللغة الحديث. وهـو يعنـي أصوات الحركات؛ (ـَـــُـ)، وأصوات حروف المد واللين؛ (ا، و، ي). وهـي التـي تُـسمى أيضاً بالحركات الطويلة.

2- أهمية الموضوع:

تتمثّل أهمية الموضوع؛ في أنّه يحاول جمع شتات أمورٍ مختلفةٍ، داخل حـدود اللغـة الواحدة، وهي أمور مخْتَلَف عليها، تحاول الباحثة مِن خلال الدراسة، التعرف على حقائقهـا، أو ما يقرب منها. بالإضافة إلى أنّه يتناول لبنة من لبنات بناء اللغة الأساسـية، وعناصـرها الجوهرية –نحسب أنها مهملة في مجال البحوث اللغوية- أو لم تجد ما يناسبها مـن العنايـة والاهتمام. ولأجل هذا كان اختيار الموضوع. وهو موضوع يقوم على دراسة بعض الظواهر اللغوية، ذات الصلة باستخدام الحركات، قصيرها وطويلها، منذ نشأة اللغة، وإلى يومنا هذا.

3- حدود البحث:

هذا البحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، في مادة اللغة العربية (الصرف والنحو). وهو بحث مقيد بفترةٍ زمنيةٍ مدتها ثلاثة أعوام؛ وهذا مؤشر للحدود الزمنية.

أما فيما يختص بحدود المادة العلمية، فكما نحن نعلم جميعاً، إن اللغة بحر عريض، لا يمكن الوصول إلى ساحله جملةً واحدةً، وعادةً ما تتم دراستها مجزأة إلى أجزاء. ومـن هنـا رأت الباحثة، أن تحصر نفسها في جانبي (الصرف والنحو)، وفي ظواهر معينـة يمكـن أن تدعم فكرة البحث، كشاهدٍ أو دليل على ما تبحث فيه الدراسة، تاركة لمن يأتي مِن بعدها مـن الباحثين وأهل العلم والدراسة ما تبقّى من أجزاءٍ أخرى.

على الرغم من أن هذه الدراسة، تتناول لبِنةً صغيرةً من لبنات بناء اللغـة، - وهـي الحركات- إلاّ إنّها الأكثر شيوعاً في الاستخدام، وإن فائدتها كبيرة في معالجة مختلف ظواهر اللغة، وتحديد مسارها، وتحديد معانيها.

4- أسئلة البحث:

إن حقيقة الأمر التي جعلت الباحثة تفكّر في طرق هذا الموضوع، مجموعـة أسـئلة، ظلّت تراودها طويلاً، كلّها تدور حول فرعي الصرف والنحو، نذكر منها:

1- أيهما أسبق في الوجود، الصرف أم النحو؟
2- أيهما يرفد الآخر؟ هل الصرف يرفد النحو؟ أم النحو هو الذي يغذّي الصرف؟
3- ما الأدوات التي يستخدمها كل مِن الفرعين في مباحثه؟
4- هل عرف الأقدمون الحركات، وسخروها لخدمة اللغة؟
5- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق (نعم) فلماذا أصوات هذه الحركات بالذات؟
6- أيهما أكثر عمقاً وتوغلاً في استخدام هذه الأصوات الصرف أم النحو؟
7- لماذا قُبلت هذه الأصوات في مباحث الصرف، بينما رفضت مِن قِبل الكثيرين في مبحث الإعراب!؟
8- ما علاقة الصوائت بالأصوات: (م ل ع ن)[1] ؟.
9- لماذا حدد علماء العربية، مِن السلف، الحرف الأخير ليكون محلاً للإعراب؟
10- هل للإعراب بمعناه القائل: (إضافة الحركات لأواخر مفردات التركيب) علاقة بمعنى التركيب؟
11- هل تُعرض على تلاميذ مدارس اليوم، مسألة علل الإعراب، أن كانت ثوانٍ، أو ثوالث أو غيرها؟
12- ما حال تلاميذ مدارس اليوم، مع دروس الصرف والنحو والقراءة؟

من خلال هذه الأسئلة، ومما قد ينبثق عنها، تسعى الباحثة جاهدةً، لأن تصل إلى حقيقة الأمر، فيما يتعلّق بموضوع البحث، وأن تقف عند الحدود الفاصلة التي تفصل بين الصرف والنحو. فنحن إن كنا نؤمن ونعترف بقوة العلاقة التي تربط بين العلمين، إلاّ أننا بذات القدر نرى فروقاً ماثلةً بينهما، ونحسب أن لكلّ فرع ملامح، وسمات بارزة، ومميزة له، وغاية يرمي إليها، وينبغي أن تُبرز هذه الأشياء.

5- <u>فروض البحث:</u>

بناءً على تلك الأسئلة التي طُرحت تُقيم الباحثة دراستها على مجموعة افتراضات نذكر منها:

1- عرف علماء السلف الأصوات الصائتة، وتعاملوا معها بكلّ دقّةٍ وعنايةٍ، إيماناً منهم بأنّها عنصر أساسي، في هيكل بناء اللغة وتحديد معانيها.
2- على الرغم من إن إمكانياتهم كانت ضيقة ومحدودة، حيث أنهم كانوا يفتقرون إلى أجهزة القياس والرصد الحديثة، التي تُستخدم في أيامنا هذه، إلاّ أنهم استطاعوا بفكرهم الثاقب، وملاحظاتهم الدقيقة، أن ينفذوا إلى الكثير من خصائص هذه الأصوات، والتي تميزت بها

---

[1] - هذه الأصوات فُعلت واستُخدمت في معالجة بعض الأمور الصرفية والنحوية كما استخدمت الصوائت.

عن غيرها من الأصوات، وأهلتها لأن تكون عندهم موازين لصحة الكلام، ووضع قواعده، وحفظ أنظمته. فإن كان لكل لغةٍ من لغات العالم مبادئ ثابتة. وقوانين تحكمها، وتضبط سلامتها، وتحفظها من الركاكة والإسفاف، فالعربية كانت سباقةً في هذا المضمار، حيث اختارت لنفسها العديد من الأنظمة؛ كالنظام الصوتي، والنظام الصرفي والنظام النحوي. كلّ ذلك حرصاً منها على بناء لغةٍ سليمة معآفاةٍ.

فالمعاجم العربية لها أنظمتها التي بنيت وبوبت عليها. والصرف له أدواته التي يشرح بها الكلمات في مباحثه. والنحو له أنظمته وقواعده التي تحكمه، وتنظّم مساره. ولعلّ دارس العربية يلاحظ أن شيئاً ما يربط بين هذه الأطراف، ألا وهو هذه الصوائت، فهي تمثّل قاسماً مشتركاً أعظماً بينها.

3- إن ما يدعيه خصوم النحو والإعراب، قديماً وحديثاً، وهو الإدعاء القائل: إن هذه الصوائت، وإضافتها لأواخر مفردات التركيب – في باب الإعراب- تشكّل عقبةً كبرى لدارس العربية، وينبغي التخلّص منها، والاستعاضة عنها بتسكين الأواخر، نحسب أنّه إدعاء باطل وغير صحيح. ونعتقد إن مكمن الصعوبة في هذا الجانب – إن وجدت- هو تقعيد القواعد، وليس إضافة الحركات، لأنّه لا يمكن أن تُضاف هذه الأصوات، وتُفعل في معالجة العديد من ظواهر اللغة وتُقبل دون اعتراضٍ، أو دون أن تسبب عقبةً أو مشكلةً، بينما تسبب ذلك في ظاهرة الإعراب.

لقد تضاربت المواقف، واختلفت وجهات النظر حول ظاهرة الإعراب. ولعلّ دعوة خصوم الإعراب، التي نادوا بها، لا تخفى خطورتها على أحد، ومما يزيد من مخاطر هذه الدعوات، ما آل إليه حال أبنائنا وبناتنا، تلاميذ مدارس اليوم، الذين ينفرون من درس النحو والإعراب بصورةٍ مذهلةٍ؛ حيث أنّهم يعتبرونه ضرباً من التقليد البالي الذي عفا عليه الزمان.

ولئن كانت مجموعات كبيرة تعاني وتشتكي من النحو والأعراب، فلا نبالغ إن قلنا بأن موضوعات القراءة تعاني وتشتكي من مجموعات أكبر من تلك الفئات! فكم مِن قارئ يضيع هذه الأصوات أثناء قراءته للنصوص؛ فيضيع معانيها بضياع أصواتها الصائتة، بل وهناك من يتجاهلون دورها، ويتعاملون معها على أساس أنها أصوات ثانوية، إن شاءوا استخدموها، وإن شاءوا تركوها!!.

6- منهج البحث:

فيما يتعلق بمنهج البحث، بشقيه، الفكري والكتابي؛ فقد رأتْ الباحثة، أن يكون منهجها الفكري منهجاً متكاملاً، فجاء منهجاً يقوم على الاستقراء، والجمع، والتحليل، والاستنباط، وإبداء الرأي. وأما الكتابي: فيتكون من أربعة أبواب، يمثّل فيها الباب الأول مقدمةً عامة للدراسة، ويمثّل فيها كلّ من البابين الثاني والثالث لب الدراسة، حيث أن الباب الثاني يعرض

لموضوع الصرف بينما، الرابع يعرض لموضوع النحو، أما الباب الرابع والأخير، فهو جزء يسير من الدراسة رصدت فيه أهم النتائج والتوصيات وملخّص البحث ومصادره، ومراجعـه، (هذا هو الهيكل العام للدراسة).

ولعلّ من المفيد أن أشير هنا، في غير إطالةٍ إلى محتوى هذه الأبواب. ففـي البـاب الأول تعرضت في مقدمة الدراسة لموضوع البحث وأهميته وحدوده، وأسـئلته وفرضـياته، ومنهجه، ومراجعه، وفي التمهيد أشرت إلى تعريف اللغة كظـاهرةٍ اجتماعيـةٍ تتكـون مـن مجموعة رموز صوتية، يعبر بها كلّ قوم عن أغراضهم. ثم درست أصوات اللغة بوجهٍ عامٍ، والصوائت على وجه الخصوص باعتبارها موضـوع البحـث. فـذكرت مـسمياتها، وأهـم الخصائص التي تتميز بها، ودورها في مهمة بناء اللغة. ثم أوردت شواهداً من اللغة تشير إلى أن التمييز بين معاني مفردات المعاجم يقوم على تمايز فونيمات حركاتها، وكان ذلـك يمثّـل جانباً من التطبيق.

أما الباب الثاني، فقد كان دراسةً في علم الصرف، تطرقتُ فيه لمفهـوم الـصرف ونـشأته، ودائرة عمله، وكان ذلك في فصله الأول.

أما الفصل الثاني فقد رصدت فيه مجموعةً من الظواهر الصرفية التي اعتمدت على أصـوات الصوائت في معالجتها.

وفي الباب الثالث، والذي جاء دراسة في قسم النحو، فقد تناولت الباحثة في فصله الأول جملة موضوعات، مثل: تعريف الجملة العربية، كيفية بنائها، ونظـام تكوينهـا، وتطـور مفهـوم الإعراب، ودائرة عمله، وآراء وأقوال وردت فيه.

أما فصله الثاني فقد تمت فيه دراسة موضوعات أخرى متممة لمـادة الفـصل الأول مثـل: علامات الإعراب – رئيسية وفرعية، دواعيه، محل علاماته، المـساحة التـي يعمـل فيهـا، ارتباطه بالمعنى... إلى غير ذلك. ثم اختتمت الباحثة هذا البـاب بموازنـة بـين الـصرف والنحو.

7- مصادر ومراجع الدراسة:

لما كانت هذه الدراسة تجمع بين القديم والحديث فقد جاءت مراجعها كذلك، وربما كان معظمها مما كُتب حديثاً، فقد حاولت الباحثة، جهد الطاقة، وقدر المستطاع، أن تستخدم أقدمها وأنفعها؛ غير أنّها وجدت شُحاً وندرةً فيها، حيث أنّها لم تجد في المراجع القديمة، من كتب في موضوع الحركات بصورةٍ مفصلةٍ سوى ابن جني في كتابيـه: (سـر صـناعة الإعـراب)، و(الخصائص). فكان هذان الكتابان أهم مصادر الدراسة من المكتبة العربية.

أما المصادر الأجنبية فإنني لم أتمكن من العثور عليها فأخذت مما كُتب عنهم من قِبل علماء العربية المحدثون. وكان هذا بالتحديد في جانب المدرسة الغربية التـي تحـدثت عـن

الفونيم. وقد جعلت هذه المادة مدخلاً للدراسة. والحق أن الباحثة قد رجعت للعديد من المراجع القديمة والحديثة ذات الصلة بموضوع البحث، ولكنّها سوف تذكر في هـذا الجانـب أهمهـا: (الكتاب لسيبويه). (معجم العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي، كتابا: (سر صناعة الإعـراب)، و(الخصائص) لابن جني، (شرح شافية ابن الحاجب) (الأصول في النحو) لأبي بكر محمد ابن السراج، (همع الهوامع) للسيوطي، (شرح المفصل) لابن يعيش، (الجمل في النحو) للزجاجي، (شرح ألفية ابن مالك)، (المفصل) للزمخشري...الخ. والحق إن الباحثة أخذت من كتبٍ قديمة كثيرة مما وجدته متناثراً هنا وهناك وله صلة بموضوع البحث.

أما المراجع التي كتبت حديثاً، فهي مراجع كتبت في علم الأصوات أو علم اللغة العام، أذكر منها: (كتاب علم اللغة العام والأصوات) لكمال محمد بشر. كتابا: (من أسـرار اللغـة). و(الأصوات اللغوية) لإبراهيم أنيس. (العلامة الإعرابية) لمحمد حماسة عبد اللطيـف. (مـن قضايا اللغة والنحو) لعلي النجدي ناصف. (فقه اللغة وخصائص العربية) لمحمـد المبـارك. (اللغة العربية معناها ومبناها) لتمام حسان. (دراسة الصوت اللغوي) لأحمد مختـار عمـر. (الأصوات اللغوية) لغالب فاضل المطلبي، وغيرها.

وقد رتّبت هذه المراجع في قائمة ثبت المراجع ترتيباً هجائياً.

M-2

(اللغة ظاهرة اجتماعية، تتكون من مجموعة رموز صوتية، يعبر بها كل قـوم عـن أغراضهم)[1].

ويعتَبر النظام الصوتي، أساس كلّ الدراسات اللغوية. وقد حظِي هذا النظـام باهتمـام الأقدمين، إلاّ أنّه أُهمل في العصور المتتالية لذلك. وعندما أقول (أُهمل) أقصد بأنّه لـم يجـد العناية الكافية في تلك الفترات.

يقول د. كمال محمد بشر: (على أن الدراسات الصوتية، بالرغم من اهتمام الأقـدمين بها، لم تُحظَ بما حظِيتْ به البحوث اللغوية الأخرى، من الدرس اللغـوي الـشامل، والبحـث المستفيض، وأغلب الظن أنّها لم تدخل في عداد البحوث العلمية الدقيقة، إلاّ في أواخر القـرن الماضي، أو قبل ذلك بقليل، حينما اتضحت قسمات الدراسات اللغوية بعامة، وتحددت معالمها، ورأي الباحثون ضرورة تفريعها فروعاً مختلفةً يتناول كل منها جانباً من جوانب اللغة، وكان علم الأصوات واحداً من هذه الفروع)[2].

وصوائت العربية تمثّل لبنةً أساسيةً، في بناء اللغة فنكاد لا نجد مفردةً عربية واحـدةً تخلو من هذه الأصوات، مما يؤكد عِظَم دورها وأهميتها، فهي القالب الرئيسي لكل مـضامين اللغة ومعانيها، والعامل المساعد على النطق.

والحق إننا لا ندعي أن العربية هي اللغة الوحيدة التي عرفت هـذه الأصـوات، بـل عرفتها سائر اللغات، واستخدمتها. ولكن العربية تميزت في هذا الجانب عـن غيرهـا، بـأن جعلت هذه الأصوات معياراً ثابتاً لبناء المفردة أولاً، ثم سخّرتها لاشتقاقاتها الصرفية ثانياً، ثـم نقلتها بعد ذلك لتحكم بها قواعد أبنيتها وقوانينها النحوية. وإذا كانت اللغة بناءً متكـاملاً، لـه أنظمته وقوانينه ومبادؤه، فلا يجوز لنا الفصل بين مكوناته، وإلاّ لانهار البناء وسقط.

وعليه، نحسب أنّه من الضروري التصدي بأقلامٍ جرئيةٍ، للذين طالت أقلامهـم هـذه (الأصوات) ونادت بضرورة التخلّص من استخدامها في بعض الأنظمة –ونعني بذلك النظـام النحوي، وفيه باب الإعراب بالتحديد-.

فالنحو علم من العلوم، له مقدمات ومبادئ تُبرهن على أساسها أجزاؤه. وإذا كان لكل علم موضوع، فمعرفة الموضوع تجعلنا نفكّر في الطريقة التي ندخل بها إليه، فنبني على ذلك أصولاً ونظريات.

وإذا سأل سائلٌ ما هو النحو؟ وما هو موضوعه؟؟

---

[1] أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص:33.

[2] كمال محمد بشر، علم اللغة العام والأصوات، دار المعارف، مصر، ص:168.

فإننا نستطيع أن نجيب، وبكل بساطةٍ ويسر وفخر وإعزاز، بالتعريف الذي وضعه لنا عالمنا الجليل ابن جني رحمه الله. بأنّه: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه، من إعرابٍ وغيره كالتثنية والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك.
والهدف من ذلك، ليلحق من ليس مِن أهل العربية بأهلها، في الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شَذ بعضهم عنها، رد به إليها.

والنحو موضوعه كلام العرب، من حيث كونه جملاً مركّبة، مفيدة وهو لا يعالج المفردات خارج سياق التركيب، لأنّه يعنى بدراسة الكلام. ومن أبجديات النحو، تصنيف الألفاظ، بالنسبة لدورها في مركبات الأقاويل، مثلاً: حصان، رجل، امرأة، أين، متى، هذه أسماء، وهذا تصنيف قائم على الدور الذي تؤديه في الكلام المركّب. ولو رجعنا إلى معاجم اللغة لوجدنا لها معاني مختلفة. ولذلك يكاد لا يصح في الدراسة النحوية، إلا ما صح في التصنيف بمداخله العامة.

والنحو أُريد به تسجيل اللغة، حفظاً لها من الضياع، وليلحق من ليس من العرب، بطريقة العرب في الكلام. هذه هي الغاية التي أريد بها النحو، من خلال ما كتبه النحويون وما قننوه. ومن خلال القوانين التي قُننت بواسطة النحويين نعرف إن كل قاعدة مِن النحو مؤدية بنا إلى إنتاج الكلام العربي، وضبطه، وفهم طريقة تأليفه. ومن هنا كان النحو يقوم على القياس لأنّنا نبني الكلام قياساً على قاعدة معينة، وكلّ دراسة لا قياس فيها ليست من النحو.

ولما كانت العربية لغةً حيةً، واسعة الانتشار، بل تكاد تكون من أهم اللغات التي ينكب الناس على تعلُمها اليوم، واكتساب مهاراتها، لابد من الاهتمام بدراستها كوحدةٍ متكاملة، ولابد من احترام قوانينها وأنظمتها بدءاً من دراسة الصوت المفرد، ونهايةً إلى تراكيب الجمل.

وتود الباحثة أن تؤكّد على ضرورة الاهتمام بدراسة النظام الصوتي، باعتباره أساساً لكلّ معاني الصرف والنحو، فهو النظام الذي بنيت عليه بقية الأنظمة الأخرى.

في هذا الصدد يقول كمال بشر: (فإن كان النحو هو قمة البحث اللغوي، والهدف الأساسي الذي يسعى اللغويون إلى تحقيقه عند النظر إلى اللغة المعينة، فإن من الخطأ أن يهمل النحاة الحقائق الصوتية في إجراء بحوثهم وتحليل مادتهم)[1].

وإيماناً من الباحثة بتأثير النظام الصوتي على أنظمة الصرف والنحو، رأت أن تجعل من هذه المادة مدخلاً لدراستها، فأفردت لها الباب الأول برمتّه، حتى يتبين لها كلّ ما يتعلق بأصوات اللغة، من حيث خصائص ومميزات، وقيم، وارتباط ببقية الأنظمة.

---

[1] كمال محمد بشر، علم اللغة العام والأصوات، دار المعارف، مصر، ص:187.

3- أصوات اللغة

عرفت العربية منذ نشأتها الأولى نوعين من الأصوات؛ هي الأصـوات الـصامتة أو الساكنة أو الـ Consonants وقد أطلق عليها الأقدمون (حروف الهجاء).

ثم الأصوات المتحركة، وهذه تعني أصوات المد واللين كالألف والياء والواو أو مـا اِقْتُطع منها من حركات الفتحة والضمة والكسرة وتعرف بالـ vowels.

ولعلّ الدارس لكتاب "سر صناعة الإعراب"، لابن جني المتوفى سنة 923هـ يلحـظ الاهتمام الفائق لصاحب الكتاب بدارسة الأصوات العربية التي وضع لها كتاباً خاصاً بها.

يقول ابن جني: "الحروف التي اتسعت مخارجها ثلاثة: الألف، ثم اليـاء ثـم الـواو. وأوسعها وألينها الألف، إلاّ أن الصوت الذي يجري في الألف والواو مخالف للـصوت الـذي يجري في الياء. والعلّة في ذلك أنك تجد أن الفم والحلق في ثلاث أحوال مختلفة الأشكال؛ أما الياء فتجد معها الأضراس سفلاً وعلواً قد اكتنفت جنبي اللسان وضغطته، وتفاج الحنك عـن ظهر اللسان فجرى الصوت متصعداً هناك فلأجل تلك الفجوة استطال".

وأما الواو فتضم لها معظم الشفتين، وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج فيـه الـنفس، ويتصل الصوت. فلما اختلفت أشكال الحلق والفم والشفتين مع هذه الأحرف الثلاثـة، اختلـف الصدى المنبعث من الصدر؛ وذلك قولك في الألف (أ أ). وفي الياء (إ ي). وفـي الـواو (أو)[2].

ثم يتحدث ابن جني عن الحركات فيقول: " اعلم إن الحركات أبعاض حـروف المـد واللين، وهي الألف والياء والواو. فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهـي الفتحة، والكسرة، والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو.

وكان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكـسرة اليـاء الـصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة[3].

وقد حدد ابن جني الأصوات الصامتة (consonants) وحصرها في حروف الهجاء والتي تسمى أيضاً حروف المباني وهي كما رتّبها ورمز لهـا: (أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن و لا ي)[4].

---

[2] - أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، دار القلم، دمشق، ج1، ص: 8-9.

[3] - المرجع السابق، ج1، ص: 2.

[4] - حرف الألف الذي بدأ به ابن جني ترتيب حروف الهجاء، هو صورة الهمزة كما يقول. ويغلب على تسميتها الهمزة في حالة النطق والألف في حالة الكتابة.

فهذه الحروف جميعها تمثّل عنده الأصوات الساكنة أو الصامتة، أما الأصوات المتحركة فتمثلّها عنده أصوات المد واللين الثلاثة، وما اقتطع منها من حركات ثلاث. وإذا كان هذا هو مجمل الأصوات التي عرفها الأقدمون وبنوا منها لغتهم، فهي ما زالت نفس الأصوات التي نستخدمها اليوم، ونقيم عليها دراستنا.

ومما يجدر ذكره في هذا المقام أن هنالك تآلفاً وتمآزجاً تاماً يربط بين هذين النوعين من الأصوات حيث لا يمكن أن نبني كلمة عربية فصيحة، من أحدهما دون الآخر. وإذا كانت المفردة هي أساس بناء التركيب، ولبنته الأولى وقوامه الثابت، فإن للمفردة العربية نسيجاً خاصاً بها، ومتعلقاً بذاتها، ويقوم هذا النسيج على نظام محدد يعرف بنظام المقاطع الصوتية وهي:

(1) صامت + صائت قصير، كما في كَتَب ← ك تَ ب.

(2) صامت + صائت طويل، كما في قال ← قَ ا لَ.

(3) صامت + صائت قصير + صائت، كما في نَس من نَسْتَعين.

(4) صامت + صائت طويل + صامت، كما في عين من نَسْتَعين.

(5) صامت + صائت قصير + صامت + صامت، كما في قَر من المستقَر[5].

أما أحمد مختار عمر، فإنّه يختزل هذه الأنواع من المقاطع إلى ثلاثة فقط:

(1)صامت + صامت.

(2) صامت + صائت + صامت.

(3) صامت + صائت + صامت + صامت.

ويمكننا أن نقول إن أنواع المقاطع الأساسية في العربية، اثنان هما:

(صامت + صائت)، و(صامت + صائت + صامت). يضاف إليهما نوع ثالث لا يوجد إلاّ في حال الوقف وهو:

(صامت + صائت + صامت + صامت).

ويتفرع منهما أنواع فرعية خمسة هي مجمل ما تُصادف في اللغة العربية من مقاطع، ويمكن تمثيلها في الشكل التالي:

---

[5] - بسام بركة، علم الأصوات العام – أصوات اللغة العربية – لبنان، بيروت، المنارة، مركز الإنماء القومي، ص: 141-142.

الأنواع المتفرعة منها	الأنواع الأساسية
صامت + صائت قصير. صامت + صائت طويل.	صامت + صائت.
صامت + صائت قصير + صامت. صامت + صائت طويل + صامت.	صامت + صائت + صامت.
صامت + صائت قصير + صامت + صامت	صامت + صائت + صامت + صامت

في جميع حالات النطق

في حالات الوقف فقط

ولعل هذا النظام المقطعي يوضح لنا بجلاءٍ أن اللغة العربية ترفض دوماً وباستمرار فكرة التقاء الساكنين، وتميل للتخلّص منها.

وهذا بالطبع يؤكّد ويدعم ما ذكرناه من قبل، بأن هناك تمآزجاً وتآلفاً تاماً ما بين الصوامت والصوائت، ولا يمكن التعامل مع أحد النوعين دون الآخر.

كما يبين لنا هذا النظام بأن الصائت المطلوب في بناء المفردة يمكن أن يكون صائتاً طويلاً كالألف والواو والياء. ويمكن أن يكون قصيراً كالفتحة والضمة والكسرة. كما يبين لنا أيضاً أنّه يمكن أن نعتبر الصائت الطويل صائتين قصيرين في المنظار المقطعي.

ويمكننا أن نلخّص ما تم سرده بأن بناء المفردة العربية يقوم بدءاً بتآلف تام بين صوتيها: (الصامت والصائت) وإن أبسط صور المقاطع الصوتية لدينا يتكون من: (صامت + صائت) كما في: (ضرب، وَأد، قَرح).

4- التعريف بالصوائت

اصطلاح "صوائت" الذي اختارته الباحثة كمفردةٍ من مفردات عنوان بحثها، اصطلاح شائع في كتب علم اللغة الحديث، وعلى الرغم من أنّه اصطلاح حديث، إلاّ أن مضمونه قديم قدم اللغة. فهو اصطلاح يقصد به الحركات، طويلة كانت أم قصيرة، وهذه الحركات عرفت قديماً كما أشرنا إلى ذلك من قبل، عند ابن جني. بل وعرفها قبله الخليل بن أحمد الفراهيدي وأبو الأسود الدؤلي، وغيرهم ممن سبقهم، بل وتحدثوا عن علاقاتها فيما بينها وبين غيرها، فورد عنهم، وبالتحديد عن ابن جني، إن حركات الفتح والكسر والضم أبعاض حروف المد: الألف، الياء، والواو. فهو يقول: (ألا ترى أنك إذا أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه، وذلك نحو فتحة (عمر) فإنّك إذا أشبعتها حدثت بعدها ألف فقلت (عامر). وكذلك كسرة (عِنب) فإذا أشبعتها نشأت بعدها ياء ساكنة وذلك نحو قولك (عينب). وكذلك ضمة (عمر) إذا أشبعتها نشأت بعدها واو ساكنة وذلك نحو قولك: (عومر) فلو لا إن الحركات أبعاض هذه الحروف وأوائلها لما نشأت عنها وكانت تابعة لها[6].

بل وذهبت معرفتهم لها، لأبعد من ذلك حين برروا لتسمية الحركات بهذا الاسم فقالوا فيها: "سميت الأصوات الناقصة حركات، لأنّها تُقلق الحرف الذي تقترن به، وتجذبه نحو الحروف التي هي أبعاضها، فالفتحة تجذب الحرف نحو الألف، والكسرة تجذبه نحو الياء، والضمة تجذبه نحو الواو"[7].

إذن فاصطلاح صوائت اصطلاح لغوي نعني به أصوات اللغة الصائتة أو المتحركة والتي تعرف حديثاً بالـ Vowels وهي أصوات قد تكون قصيرة فتُعرف بالحركات، وقد تكون طويلة فتُعرف بحروف المد واللين. وهناك أصوات تقع بين الصوامت والصوائت، ويصطلح عليها المحدثون بأشباه الحركات وهي (م ن ل ر)[8].

أما اصطلاح أنصاف الحركات فيطلق على تلك الأصوات التي تبدأ أعضاء النطق بها

من منطقة حركة من الحركات، ولكنّها تنتقل من هذا المكان بسرعة إلى مكان حركة أخرى،

ولأجل هذه الطبيعة الانتقالية الانزلاقية، ولقصرها وقلّة وضوحها في السمع، إذا ما قِيستْ

---

6 - سر صناعة الإعراب، ج1، ص: 20.

7 - المرجع السابق، ص: 20-23.

8 - د. كمال محمد بشر، علم اللغة العام والأصوات، ص:133.

بالحركات الصِرفة، اعتُبرت هذه أصواتاً صامتة لا حركات، بالرغم مما فيها من شبهٍ واضحٍ بالحركات.

وعندنا في العربية من هذا النوع صوتان هما: (الواو والياء) كما في (ولد، يتْـرك). أي تكون كلّ منهما نصف حركة إذا تحملت أن تظهر عليها حركة.

والحقيقة أن هذه الأصوات من حيثُ النطق الصِرف، تقتـرب مـن الحركـات فـي صفاتها، ولكنّها في التركيب الصوتّي للغة تسلك مسلك الأصوات الصامتة، ومن هنـا كانـت تسميتها بأنصاف حركات أو أنصاف صوامت، ولكن المصطلح الأول هو المشهور.

وهذه الأصوات أقرب إلى الحركات من تلك التي سميناها سابقاً بأشباه الحركات.

وبهذا يمكن تقسيم أصوات العربية بوجه عام كما يلي:

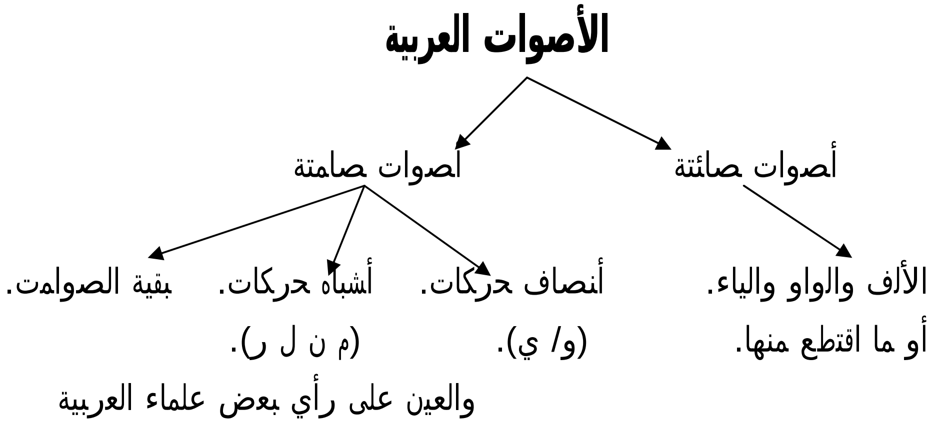

أما من حيث الرموز التي تعرفنا بالصوائت فهي كما يلي:

جدول يوضح أسماء ورموز الصوائت العربية:

نوع الصوت	اسم الصوت	الرمز العربي	الرمز الدولي
علل قصيرة	1-الكسرة الصغيرة. 2-الضمة الصغيرة. 3-الفتحة الصغيرة.	——— ——— ———	I u
علل طويلة	1- الكسرة الطويلة، ياء المد. 2- الضمة الطويلة، واو المد. 3- الفتحة الطويلة، الألف.	ي و ا	ii I I: uu ū u: aa ā a:

أنصاف علل	1- الواو. 2- الياء.	و ي	w i

وتتميز الأصوات الصائتة في العربية بالعديد من الصفات والمزايا، نذكر منها:

(1) قوة الوضوح السمعي، فهي تُسمع من مسافاتٍ بعيدةٍ، قد يخفى الساكن فيها.

(2) الحركات كلّها مجهورة مما يزيدها وضوحاً.

(3) عند النطق بهذه الأصوات يمر الهواء المندفع بسهولةٍ ويسر دون أن يعترض سبيله عائق، وهذا يساعد على مدها والنطق بها لفترة زمنيةٍ طويلةٍ.

(4) أكثر الأصوات مرونةً، مما جعلها سهلة الانقلاب والتغيير والإلحاق والسقوط.

(5) أكثر شيوعاً في الاستخدام، فهي تُعتبر قالباً لكآفة معاني اللغة؛ معجماً، كما في حالات التفريق والتمييز بين معاني المفردات، نحو: البر بمعنى أنّه اسم من أسماء الله الحسنى، كما جاء في التنزيل: "إنّه هو البر الرحيم". البر: بمعنى حبات القمح. والبِر: بمعنى الخير. والعبرة بمعنى الدمعة، والعِبرة بمعنى الموعظة. وصرفاً: كما في حالات التمييز بين المعاني الاشتقاقية، مثل حالات اشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول من الثلاثي، من أحد الأفعال مثل (ضارب ومضروب) من الفعل ضرب. أو من غير الثلاثي نحو: (مكْرِم ومكْرَم). أو التوصل إلى صيغة التصغير لإفادة معنىً من معانيه، حيث يصغّر الاسم المتمكن المكبر بتفعيل هذه الأصوات: نحو (طِفل: طُفيل)، و(دِرهم: دريهم) وغير ذلك. ونحواً: كما في حالات تحديد الوظائف النحوية، حيث تكون الضمة علماً للإسناد، والكسرة للإضافة، والفتحة للفضلات.

(6) تعتبر الحركات القصيرة، أصغر وحدة unit لغوية، فهي إن كانت لا تحمل مدلولاً في ذاتها إلاّ أن معنى غيرها لا يتضح إلاّ بها.

(7) بعض الحركات الطويلة كالواو والياء لها مواقع صوتية عديدة ومختلفة، ومتنوعة، فأحياناً يكونان حرفي بناء أو هجاء – أي يقعان في دائرة الصوامت (consonants)، وذلك عندما يكونان متحركين في أول الكلمة كما في (ولد وياسر). وأيضاً إذا وقعا ساكنين بعد فتحةٍ كما في: (حوض وبيت) أو ساكنين قبل الألف كما في (أحواض وأبيات). ويكونان صوتي حركةٍ محضةٍ إذا وقعا في آخر الكلمة، ولم يقْويا على تحمل الحركة كما في أدعو والقاضي، ويكونان صوتي مد ولين إذا سبِق كل منهما بصوت حركة مجانسةٍ له كما في (عصفُور

وقنديل). ويكونان نصف حركة إذا وقعا في وسط الكلمة، ولم يتحملا الحركة كما في (قَوْل وبيع).

5- آراء وأقوال حول الصوائت

أ- أقوال علماء العربية:

عرف العرب الأقدمون هذه الأصوات منذ زمن بعيد، أيام كانت تُستخدم عندهم غفلاً، دون رمز يثْبت وجودها، بل يترك للقارئ أن يستشفها، ويدركها من خلال فهمه للنص وملابسات الموقف ومغزى الكلام أو السياق.

بل إن حقيقة الأمر تؤكّد معرفتهم لهذه الأصوات، منذ أن كانت اللغة في صورتها المنطوقة قبل الكتابة، وحقيقة الأمر أن رمز هذه الأصوات، عرف أيام أبي الأسود الدؤلي، الذي تتفق الروايات على أن أول رمز كتابي للحركات في اللغة العربية كان على يده، حتى سميت بنقط أبي الأسود. ويبدو أن شكلها كان نقطاً من خلال ما نستشفه من التسمية.

ويقال إن الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة 175هـ، هو أول من اخترع الضبط بالحركات المأخوذة من الحروف. هذا الاختراع أو الابتكار يؤكّد إدراك السلف العظيم لِكُنه العلاقة بين الحركات وحروف المد على المستوى الصوتي. والذي أنجز هذا العمل الجليل وحفظه للأجيال يتناقلونه جيلاً بعد جيل هو الخليل بتحديده لشكل الحركات المعروفة (ـَـ ـُـ ـِـ) واعمالها في ضبط الكلمات.

أما فيما يختص بإدراك السلف العظيم لِكُنه العلاقة بين الحركات وحروف المد ذلك المجهود الجبار الذي قام به ابن جني عندما وضع كتابه: "سر صناعة الإعراب" الذي أفرد فيه مساحةً واسعةً لدراسة هذه الأصوات، وتوضيح العلاقة فيما بينها.

يقول ابن جني عن هذه الأصوات: " اعلم إن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو. فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريقة مستقيمة. ألا ترى أن الألف والياء والواو اللواتي هن حروف توام كوامل قد تجدهن في بعض الأحوال أطول وأتم منهم في بعض. وذلك في قولك: يخاف وينام، ويسير ويطير، ويقوم ويسوم، فتجد فيهن مداً واستطالةً ما، فإذا وقعت بعدهن الهمزة أو

الحرف المدغم ازددن طولاً وامتداداً، وذلك نحو يشاء ويداء[9]، ويسوء ويهوء، ويجئ ويفـئ. وتقول مع الإدغام شآبة ودآبة ويطيب بكر ويسير راشد وتمود الثوب.. أفلا ترى زيادة فـيهن بوقوع الهمزة والمدغم بعدهن! وهن في كلا الموضعين يسمين حروفاً كوامل. فليس بتـسمية الحركات حروفاً صغاراً بأبعد بالقياس منه.

ويدلك على أن الحركات أبعاض هذه الحروف إنّك إذا أشبعت واحداً منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه، وذلك نحو فتحة عين (عمر) فإنّك إذا أشبعتها نشأت بعدها ألف فقلت (عامر)، وكذلك كسرة عين (عِنب) إذا أشبعتها نشأت بعدها ياء ساكنة وذلك قولك (عينـب)، وكذلك ضمة عين (عمر) لو أشبعتها نشأت بعدها واو ساكنة وذلك قولك عـومر. فلـولا أن الحركات أبعاض هذه الحروف، وأوائلها لما نشأت عنها ولا كانت تابعة لها"[10].

إذن فالأصوات الصائتة عند ابن جني ستة، ثلاثة منها حركات وهي الفتحة، والكسرة، والضمة. وثلاثة منها حروف، هي الألف، والياء، الواو. والفرق عنده بـين أصـوات هـذه الحركات وأصوات هذه الحروف، هو فرق محصور في مدة النطق بالصوت، ولا شيء غير ذلك. وإذن هو فرق في القصر والطول.

ويعلّق د. كمال محمد بشر: (أما الرموز والعلامات التي تدل على هذه الحركات فهي العلامات المعروفة بالحركات القصيرة، والألف والياء والواو للحركات الطويلة)[11].

ويقول د. إبراهيم أنيس: (أصوات اللين مع أنّها عنصر رئيسي في اللغات، ومع أنّهـا أكثر شيوعاً فيها، لم يعن بها المتقدمون من علماء العربية، فقد كانت الإشـارة إليهـا دائمـاً سطحية، لا على أنّها من بنية الكلمات، بل كعرضٍ يعرض لها، ولا يكـون فيهـا إلاّ شـطراً فرعياً، ولعلّ الذي دعا إلى هذا أن الكتابة العربية منذ القدم عنيت فقط بالأصـوات الـساكنة، فرمزت لها برموز. ثم جاء عهد عليها، أحس الكُتاب فيه بأهمية أصوات اللين كالواو واليـاء الممدودتين، فكتبوها في بعض النقوش والنصوص القديمة، وظلّت الحال هكذا حتى وضـعت أصوات اللين القصيرة التي أصطُلح عليها بتسمية الحركات)[12].

---

[9] - كلمة يداء وردت بهذه الصورة في نص ابن جني، ولم أجد لها وجوداً ولا معنى في المعاجم ونعتقد بأنها قد تعرضت للتصحيف.

[10] - سر صناعة الإعراب، ج1، ص: 20.

[11] - علم اللغة العام والأصوات، ص: 148.

[12] - د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1979م، ص: 37.

تستنتج الباحثة من حديث د. أنيس بأن عدم عناية الأقدمين بهذه الأصوات، تتمثّل في صورتها الرمزية حيث أنّهم لم يحددوا لها رموزاً تدلّ عليها، أما من ناحية استخدامها كأصواتٍ في اللغة، فذلك أمر معروف لديهم، والدليل على ذلك قوله: (أنّها أكثر شيوعاً)[13].

وخلافاً لما ذهب إليه د. أنيس، وقد أوردته الباحثة في الصفحة السابقة، فإنّها ترى أن هذه الأصوات حظيت بعناية الأقدمين، وليس أدلّ على هذا الاهتمام، من ملازمة هذه الأصوات الصائتة (Vowels) للأصوات الصامتة أو الساكنة (Consonants)، منذ نشأتها الأولى، ومنذ تكوين اللغة في بداياتها المتمثّلة في مفرداتها، التي تمثّل المادة الخام أو اللبنة الأساسية. صحيح قد لا نجد كتباً منفردةً أو بحوثاً قائمةً بذاتها في الموضوع، في الدراسات القديمة – ولكن هذا لا يعني أنّهم أهملوا هذه الأصوات وطرحوها من حساباتهم.

بل لعلّ الدارس للعربية يجد أن علماء العربية الأقدمين اهتموا اهتماماً كبيراً جداً بصحة المفردة العربية وسلامتها، نطقاً ومعنىً وذلك عن طريق ضبطها بالشكل الدقيق الذي يتناسب معها. ولا يكون الضبط بالشكل إلاّ بإلحاق الحركات (الصوائت Vowels) ولا يمكن لهم أن يكوّنوا كلمات من أصوات صامتة فقط Consonants ، لأن ذلك ترفضه العربية في أنظمتها وقوانينها، وقد أشرنا إلى ذلك من قبل.

فعلماء العربية الأقدمون بعد أن شغلوا أنفسهم بضبط هذه المفردات بالشكل الصحيح، وضمنوا سلامة المفردة نطقاً ووضوح معنىً واطمأنت نفوسهم لذلك، نقلوا هذه الأصوات لتكون لهم معياراً صحيحاً، وميزاناً دقيقاً لسلامة التراكيب، فجعلوها قوالب لمعانيهم الصرفية والنحوية. وهذا ما سوف تدرسه الباحثة خلال هذه الدراسة. فالأقدمون وضعوا القواعد والقوانين التي أخضعوها لهذه الأصوات، حتى أصبحت مبادئ راسخة في علم اللغة وقوانين حاكمة لسلامة معاني مفرداتها وتراكيبها.

وتتفق الباحثة مع الدكتور أنيس بأن مرحلة تحديد الرموز والعلامات لهذه الأصوات، قد جاءت متأخّرة، غير أن ذلك لا يعني أنّها كانت مهملة أو منسية، بل كانت معروفة ومستخدمة ومثبتة الوجود. ولعلّ أمر الاهتمام الزائد المفرط من علماء العربية بهذه الأصوات هو الذي دفع الباحثة، لأن تتناول الموضوع بالدراسة المتأنية، حتى تخرج بنتائج حقيقية صادقة تكشف عن أهمية هذه الأصوات وضرورة الاهتمام بها لما تقوم به من توفير لمعاني اللغة المطلوبة في كافّة مستوياتها، دلالةً وصرفاً ونحواً.

---

13 - المرجع السابق، نفس الصفحة.

ويقول غالب فاضل المطلبي في أصوات المد الـ Vowels: (هي أكثـر الأصـوات نزوعاً إلى الانقلاب والتغيير والسقوط، وأشدها ضعفاً في التأليف، واللغة العربية تنظر إلـى الأصوات اللغوية في بنيتها على أنها تمثّل ضربين من الأصوات هما:

(أ) أصوات ثابتة، وهي تلك الأصوات التي أطلـق عليهـا اللغويـون العـرب اصـطلاح (الأصول). ومنها وحدها يتكون جذر الكلمة، وتكون ثابتة ثباتاً يكاد يكون تاماً في أثنـاء التصريف، وهي تعطي المعنى الأساسي للمفردة نحو: (الكاف والتاء والبـاء) (كَتَـب – كاتِب –كُتُب).

(ب) متغيرة، وهي الأصوات التي نظر إليها اللغويون العرب على أنّها أصوات لا تدخل في جذر الكلمة كأصوات المد القصيرة عامة، والألف والواو والياء كذلك، فـي حـال المـد المحض، ثم نُظر إليها على أنّها تؤدي خلال دخولها على عناصر الجـذر مهمـة تغيـر المعنى الصرفي إلى معنى آخر كما هو في نحو (كتب كاتب كتاب) فإنّها من أجل ذلـك، القالب الذي تدخل فيه عناصر لتأخذ معناها الصرفي من تصريف الجذر إلـى الفعليـة أو المصدرية أو الاسمية)[14].

ويواصل د. غالب حديثه فيقول: (أريد أن أقول، إن العرب نظروا إلى أصوات المـد على أنّها أصوات طارئة سواء في النظام الصرفي أو النظام النحوي، وأنّها تخـضع للتغيـر والسقوط، أو السقوط بتأثير التحول من قالب صرفي لآخر، أو بتأثير الموقع النحوي، وأنّهـا في كلّ أحوالها غير مستقلة في تغيرها، وتآلفها أو تنافرها أو سقوطها عما يكتنفها من تأثيراتٍ داخلية نحو ما نجده في النظام الصرفي، ومن تأثيرات خارجية نحو مـا نجـده فـي النظـام النحوي)[15].

أما د. أحمد مختار عمر، فقد اختار لحديثه عن هذه الأصوات تسمية (فـونيم) وهـو اصطلاح مستخدم في كتب علم اللغة الحديث وشائع عند المستشرقين ممن عنوا بدراسة اللغة العربية.

يقول د. عمر: (تحتوي اللغة العربية الفصحى على خمسة وثلاثين فونيمـا تركيبيـاً موزعة على النحو التالي:

1- ثلاثة فونيمات للعلل القصيرة. Short Vowels.

2- ثلاثة فونيمات للعلل الطويلة. Long Vowels.

---

[14] - د. غالب فاضل المطلبي، في الأصوات اللغوية، أصوات المد، ص: 9.

[15] - المرجع السابق، نفس الصفحة.

3- ثلاثة فونيمات لأنصاف العلل[16]. Semi Vowels.

4- وسبعة وعشرون فونيماً للسواكن أو الصوامت. Consonants.

من خلال ما ذُكر وطُرح في الصفحات السابقة، ترى الباحثة، إن دراسة الأصوات الـصائتة الـ Vowels، يمكن أن تتم تحت العديد من المسميات والاصـطلاحات، مثـل الحركـات، أصوات المد واللين، والصوائت، فونيمات الحركة.. إلخ.

ولعلّنا نلحظ جميعاً إن ما قدمه لنا علماء العربية من أقوال وآراء حول هذه الأصوات، يعبـر عن نظرتهم إلى أن هذه الأصوات طارئة وزائدة وقد عبر عن خلاصة رأيهم هذا د. غالـب فاضل المطلبي عندما قال:

(هي أصوات نظر إليها اللغويون العرب على أنّها أصوات لا تدخل في جذر الكلمـة كأصوات المد القصيرة عامة، والألف والياء والواو كذلك في حالة المد المحض، ثم نُظر إليها على أنّها تؤدي خلال دخولها على عناصر الجذر مهمة تغير المعنى الصرفي إلى معنى آخر كما في نحو (كَتَب، كاتب، كتاب)[17]...إلخ.

فبعض علماء العربية ينظرون إلى الصوائت Vowels على أنّهـا زائـدة وطارئـة، وليست من أصل البناء، بخلاف الصوامت Consonants التي تمثّل جذر الكلمة، كما يزعم بعضهم، إنّه الذي يعطي المعنى الأساسي للمفردة[18].

وتود الباحثة أن تتوقف هنا وقفة متأنية.

صحيح أن اللغويين العرب أطلقوا على الصوامت اصطلاح جذر، وهـو اصـطلاح جميل، ولكن الأجمل أن يسموه صوامت الكلمة، لأن تسمية الجذر لهـا مـدلول لغـوي هـو (الأصل)، والصوامت بمفردها لا يمكن أن تشكّل أصل الكلمة الأساسـي وتعطـي مـدلولها الثابت، فهي دوماً في حالة افتقار إلى الصوائت حتى يكتمل مبناها ويتضح معناها.

والباحثة ترفض أن يكون هنالك فصل بين أصوات المفردة الواحدة، كما تـرفض أن تُميز أصوات على أخرى، كأن يكون أحدها أصلاً ثابتاً والآخر طارئاً زائداً – على أقلّ تقدير في مستوى بناء وتكوين المفردة – التي نتحدث عند جذرها. فنحن نقبل ذلك الرأي القائل بأنّها زائدة وطارئة، في مباحث اللغة الأخرى، صرفية كانت مثل استخدامها فـي قواعـد النـسب والتصغير والميزان الصرفي، وأبواب الفعل وغير ذلك.. أو نحوية كما في مبحث الإعـراب.

---

[16] - لقد ذكر أحمد عمر ثلاثة فونيمات لأنصاف العلل، ولكنّها في حقيقة الأمر فونيمان هما: الواو والياء حال تحريكهما.

[17] - د. غالب فاضل المطلبي، في الأصوات اللغوية، أصوات المد، ص: 9.

[18] - المرجع السابق، نفس الصفحة.

ولكن نرفض أن تُجرد هذه الأصوات من القيمة اللغوية في بناء المفردة التي هي لبنة البنـاء الأولى.

بالرجوع إلى نظام المقاطع الصوتية، يتضح لنا بجلاء تام استحالة بناء مفردة عربيـة واحـدة من أصوات صامتة Consonants فقط والعكس صحيح اللهم إلاّ إذا كنا نتحدث عن مفردات مكتوبة أو مرسومة، لا منطوقة، ففي مثل هذه الحالة يمكننا أن نكتب ونرسم أصواتاً صـامتة متراصة وبالتالي تكون المفردة أو الكلمة موجودة أمامنا ننظر إليها لكننا يستحيل علينا نطقهـا أو قراءتها، وربما كانت فارغة من أي معنى ومحتوى ومضمون.

فالمفردات ذات القيمة والهدف والمضمون يتم بناؤها من تآلف وانسجام بين أصـوات صامتة وأخرى صائتة، وكليهما يمثّل في نظر الباحثة جذراً ثابتاً وأساساً متيناً راسخاً.

فهذه الأصوات في مبحث الصرف بالذات تكون أصلاً ثابتاً كما في حالة بناء مفردات المعجم، وتكون طارئة في غير ذلك من مباحث الصرف الأخرى، وهي أيضاً تكون طارئة في مبحث الإعراب.

ونحسب أنّه إذا ما قررنا بأن هذه الأصوات طارئة – على إطلاقها- وغير ثابتة، فقد نكون داعين لحمل معاول هدم اللغة. خاصة وأننا نلحظ اليوم في الكثير من استخدامات اللغـة في شتى المجالات من يتحرر عن استخدامها، أو يدعو صراحة أو ضمناً للتخلي عنها. نحـن نقر جميعاً ونعترف، بأن هذه الأصوات كثيرة التقلّب والتغير، وربما تسقط، لكن مرد كلّ هذا راجع إلى حاجتنا إلى دلالة لغوية وقيمة نسعى إليها. فصفة السقوط والتغير والتغلّب صفة لها من المبررات ما لها، منها ما يتعلق بخصائص هذه الأصوات في ذاتها. ومنها ما يتطلبه سياق الكلام أو التركيب. وإن هذا التغير والتقلّب الذي يعتريها، لا يمكن أن يسلبها قيمتها في بنـاء المفردات كعنصر رئيسي وأساسي في توفير الدلالة والمعنى، فهذه الأصوات تعطي المفـردة ذات القدر والقيمة والأهمية التي توفرها لها الصوامت Consonants التي يطلقـون عليهـا تسمية الجذور.

وترى الباحثة أن يمدد اصطلاح (الجذر) الذي رأى فيه الباحثون ما رأوا من مظـاهر الجمال، حتى يضم هذه الصوائت فيصبح تعبيراً شاملاً، وأوفر معنى وإلاّ فليكن الاصـطلاح لذلك المدلول هو، صوامت الكلمة Consonants.

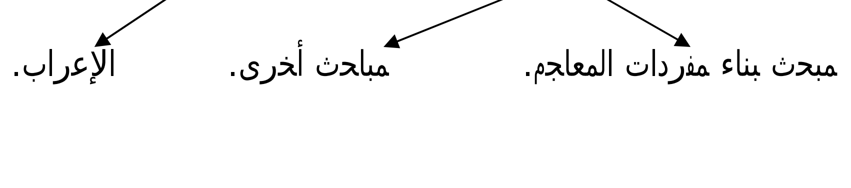

(تكون الصوائت هنا أصلية ثابتة).   (تكون الصوائت طارئة). (تكون الصوائت طارئة).

ب- آراء علماء الغرب:

أخذت الباحثة هذه الآراء والأقوال من كتاب (علم اللغة العام والأصوات) لكمال محمد بشر، نسبةً لعدم عثورها على المصادر الأصلية.

(1) المدرسة الإنجليزية: ويمثّلها رأي العالم الإنجليزي دانيال جونز، الذي يقول في حديثه عن الفونيم؛ هو عائلة مِن الأصوات المترابطة فيما بينها، في الصفات، في لغةٍ معينةٍ، والتي تستعمل بطريقة، تمنع وقوع أحد الأعضاء في كلمة من الكلمات، في نفس السياق الذي يقع فيه أي، عضوٍ آخر من العائلة نفسها.

فالفتحات في اللغة العربية مثلاً أعضاء لفونيم واحدة هي الفتحة بسبب اشتراكها في كثيرٍ من الصفات، ولكن أي منها لا تقع موقع الأخرى. فالفتحة المفخّمة في (طاب) لا تقع محل الفتحة المرققة في (تاب) والعكس صحيح. ويرى جونز – كما يقول كمال بشر- إن أحد هذه الأعضاء عضو رئيسي والأعضاء الأخرى ثانوية. وقد يكون تسمية أحد الأعضاء بالعضو الرئيسي، راجع لكثرة ورود هذا العضو في الاستعمال اللغوي.

وهذه الأعضاء (الرئيسي منها والثانوي، لا تتبادل المواقع الصوتية فيما بينها، فكلّ عضو خاص ببيئة صوتية معينة، أما الفونيم نفسه فإنّه، يتبادل المواقع مع الفونيمات الأخرى.

فنحن نقول: (داب) و(راب). أو (قام) و(قال). فنرى تبادلاً بين الدال والراء في الكلمتين الأوليتين، وتبادلاً بين اللام والميم في الكلمتين الثانيتين، فالفونيمات هي التي تتبادل المواقع، ولكن أفرادها أو أعضائها لا تتبادلها.

(2) المدرسة العقلية النفسية: يمثّلها العالم سابير، هذه المدرسة، ترى أن الفونيم صوت واحد، وله صورة ذهنية تجريدية، يستطيع المتكلم استحضارها في ذهنه، ويحاول لا شعورياً، أن ينطقها في الكلام الفعلي. ولكنّه قد ينجح في تحقيق هذه الصورة الذهنية والتعبير عنها بصوتٍ حقيقي، وقد يفشل في حالات أخرى، فيحاول أن يأتي بأقرب صوت إلى هذه الصورة، وإن لم يماثلها تمام المماثلة، كما في حالات نطق النون في (ينفع) و(انكسر).

ولقد كان للأستاذ، بودوان دي كورتي تفسير نفسي للفونيم، حيث عرفه بأنّه، صورة ذهنية. ومن ثم فرق بين نوعين من علم الأصوات أحدهما علم الأصوات العضوي، والآخر علم الأصوات النفسي، وعنده وظيفة الأول دراسة الأصوات المنطوقة بالفعل، بينما الثاني هدفه دراسة الصور الذهنية للأصوات التي تمثّلها، أو تحاول تحقيقها الأصوات المنطوقة.

(3) مدرسة لغوية: يمثلها العالم تروبتسكي، يرى أصحاب هذه المدرسة، أن الفونيمات، هي أصغر وحدات اللغة، التي تستطيع – بطرق التبادل- أن تميز كلمة من أخرى، وتعرف

الفونيمات بأنّها الوحدات الصوتية التي لا يمكن تقسيمها إلى عناصر صوتية متتابعة من وجهة نظر اللغة المعينة التي يقوم الباحث بدراستها. وتقرر هذه المدرسة أيضاً أن الفونيمات علامة مميزة. ولا يمكن تعريفها إلاّ بالرجوع إلى وظائفها في تركيب كلّ لغةٍ على حدة. ويرى تروبتسكي، بأن الفونيم فكرة لغوية وليست فكرة نفسية كما يذهب أصحاب المدرسة النفسية.

وينظر بلومفيلد، العالم الأمريكي المشهور، نظرة تروبتسكي، حيث يقول: "الفونيمات هي أصغر وحدات صوتية مميزة". ويقول أيضاً: "أنّها أصغر وحدات تقوم بعملية التفريق بين معاني الكلمات". ويؤكّد بلومفيلد، إن الفونيمات ليست أصواتاً، ولكنها مجرد صفات صوتية يستطيع المتكلم بالتدريب والخبرة اللغوية أن ينتجها، وأن يتعرف عليها في سياق الأصوات الكلامية الحقيقية.

(4) مدرسة أمريكية: يتزعمها العالم توادل: وترى هذه المدرسة أن الفونيم، لا وجود له من الناحية العضوية، ولا من الناحية النفسية، وإنّما هي وحدات تجريدية تخيلية مصطنعة[19].

ونجمل الحديث، بأن علماء الغرب اهتموا اهتماماً كبيراً بدراسة الأصوات الصائتة الـ Vowels . وإن مجمل ما أوردته هذه المدارس يفيد أو يشير إلى أن هؤلاء العلماء مجمعون على أن الفونيم هو أصغر وحدة صوتية، تؤدي مهمة التفريق بين المعاني، وأنّهم من خلال ما أجروه من بحوث في هذا المقام، قد توصلوا إلى نتائج مثمرة دقيقة فاعلة في مجال خدمة اللغة. وهم –وإن اختلفوا تارةً واتفقوا أخرى- إلاّ أنّهم متفقون حول المسائل والقضايا الرئيسية في الموضوع فمما توصلوا إليه باتفاقٍ:

إجماعهم على تعريف الفونيم Phoneme بأنّه: "أصغر وحدة صوتية، لا يمكن تقسيمها إلى عناصر صوتية، من وجهة نظر اللغة المعينة، وتحمل هذه الوحدة الصوتية الصغيرة قيمة لغوية. وبهذا التعريف يكون الفونيم Phoneme عندهم هو الصائت الصغير، (الحركة) أو الطويل، الذي يمكن أن يميز بين المعاني. فمثلاً يمكن أن نميز بين (مِن) و(مَن) عن طريق حركتي الكسرة والفتحة، حيث إن (مِن) بكسر الميم تعني في اللغة حرف جر، وله استخدامه الخاص به، بينما من بفتح الميم تستخدم كاسم موصول أو شرط أو استفهام. ولكلّ استخدامه الخاص به. وبذا نكون قد ميزنا بين المفردتين السابقتين، عن طريق صوت الصائت القصير كما نميز بين المعاني عن طريق الصامت كما في (داب) و(راب)، و (قام ونام) وغيرها.

---

[19] - انظر كتاب علم اللغة العام والأصوات، للدكتور كمال محمد بشر، ص: 157-159.

ومما أجمعوا عليه أيضاً، أن الفونيم Phoneme ، الـ Vowel و(الصامت) Consonant – الذي يعرف عندنا بحرف الهجاء- هو أصغر وحدة صوتية لا يمكن تجزئتها لوحدات أصغر منها.

أيضاً نجدهم مجمعون على أن هذه الصوائت تتميز بمميزاتٍ خاصةٍ بها دون أصوات اللغة الأخرى، وإن لهذه الأصوات تفرعات صوتية، تحدث ولكنّها لا تؤدي إلى تغاير المعاني، بل ينحصر صدورها، وتفرعها لسد متطلبات السياق، كالتفخيم، والترقيق، والإمالة وغيرها، ولقد انبثقت من هذه النقطة، نقطة خلاف عندهم حيث يرى البعض أن الفونيمات نوعان Primary وله وجود مثبت كالحركة مثلاً، وآخر ثانوي Secondary لا وجود له، وإنّما هو شيء متخيلٌ في العقل. ولكننا نراه اختلافاً طفيفاً، وقد نجد غيره متناثراً هنا وهناك، كذهاب بعضهم إلى أن الفونيم، جزء أساسي من الكلمة المفردة، بينما يذهب البعض الآخر، إلى أنّه ليس بجزءٍ أساسي، وإنّما مجرد ظاهرة أو صفة صوتية ذات مغزىً في الكلام المتصل، فهو عندهم جزء ثانوي. وربما كان هذا الخلاف ناتج من اختلاف مناهج البحث المستخدمة عند كل منهم. وهو خلاف ليس بغريبٍ، ولا بمستبعدٍ طالما وجدناه عند – علماء العربية الرواد- أهل اللغة أنفسهم، حيث يرى بعضهم أن هذه الأصوات، الـ (Vowels) ضعيفة في التأليف، ونذكر من علماء العربية الذين ذهبوا هذا المذهب؛ د. غالب فاضل مطلبي. بينما رآها البعض الآخر من أفراد المجموعة نفسها أنّها أصوات أصلية في بناء المفردات، وأعطاها قيمةً لغويةً ثابتةً، وعلى رأس هؤلاء ابن جني، صاحب كتاب: (سر الصناعة)، وهو الرأي الذي اختارته الباحثة.

عموماً لعلنا نلاحظ أن جلّ اهتمام علماء الغرب، في هذا الجزء من الدرس اللغوي، منصب على الصوت، كجزءٍ لا يتجزأ، ولكنّه يحمل قيماً لغوية، ومضامين هامة يؤديها مع غيره، وليس اهتماماً بشكلٍ أو رمز هذا الصوت، وكيف نثبت وجوده.

ويجدر بنا في هذا المقام، أن نذكر بأن هناك من علماء العربية المحدثين من استخدم هذا الاصطلاح في بحوثه، منهم د. أحمد مختار عمر في كتابه "دراسة الصوت اللغوي".

6- جانب تطبيق: شواهد من اللغة

تغاير معاني المفردات بتغير فونيم الحركة

الرقم	الكلمة	معناها
(1)	الأرز	شجر عظيم صلب، من الفصيلة الصنوبرية، دائم الخضرة، يعلو كثيراً، تُصنع منه السفن، وأشهر أنواعه أرز لبنان، وهو شعار له.
	الأُرز	نبات حولي لا غِنية له عن الماء، يحمل سنابل ذوات علُف صفْر، تُقشر عن حب أبيض صغير يطبخ ويؤكل، وهو من الأغذية الرئيسية في كثير من أنحاء العالم[20].
(2)	الأمارةُ	العلامة. والموعد والوقت.
	الإمارة	منصب الأمير. وجزء من الأراضي يحكمه أمير[21].
(3)	البر	اسم من أسماء الله الحسنى، وفي القرآن الكريم: "إنّه هو البر الرحيم". وما انبسط من سطح الأرض، ولم يغطه الماء (ج) برور.
	البِر	الخير.
	البر	حب القمح[22].
(4)	الجنّة	الحديقة ذات النخيل والشجر، ودار النعيم في الآخرة (ج) جِنان.
	الجِنّة	الجنون. وفي القرآن الكريم: "أم به جِنّة". وفي القرآن الكريم: "مِن الجِنّة والناس".
	الجنّة	السترة. وكل ما وقى مِن سلاح وغيره. ويقال: الصوم جنّة: وقاية من الشهوات. (ج) جنن[23].
(5)	الجود	المطر الغزير الذي لا مطر فوقه.
	الجود	في علم الأخلاق: صفة تحمل صاحبها على بذل ما ينبغي من الخير لغير عِوض. (الجيد) من كل شيء خلاف الرديء. (ج) جياد[24].

---

20 - المعجم الوجيز، ص: 12.

21 - المرجع السابق، ص: 24.

22 - المرجع السابق، ص: 44-45.

23 -المرجع السابق، ص: 121-122.

24 -المرجع السابق، ص: 125-126.

الرقم	الكلمة	معناها
(6)	الحمالة	الدية أو الغرامة، يحملها قوم عن قوم. (ج) حمل.
	الحِمالة	عِلاقة السيف، ونحوه (ج) حمائلُ.
	الحمالة	أجر الحمال[25].
	الحمل	ما كان في بطنٍ أو على شجرٍ: (ج) أَحمال.
	الحِمل	ما يحمل على الظهر ونحوه. والهودج. وفي الرياضيات: الثقل أو الجسم الذي يرفَع أو يجر بواسطة الآلة: (ج) أحمالُ وحمول[26].
(7)	الحبر	جمعها أحبار وحبور: العالم الصالح، وهو مـأخوذ مـن تحبيـر العلـم وتحسينه.// رئيس من رؤساء الدين. رئيس الكهنة عند اليهود// الحبـر الأعظم البابا خاف السيد المسيح على الأرض.
	الحِبر	حسن الهيئة. وفلان ليس له حِبر أي مثيل أو نظير، وذهب حِبره وسِبره أي حسنه وهيبته. الوشي. والحبر جمعها حبور: الأثر. والحبر جمعهـا حبور: المداد يكتب به[27].
(8)	الحمام	جنس مِن الطير مِن فصيلة الحمامية، وهو أنواع (ج) حمائم.
	الحِمام	قضاء الموت وقدره.
	الحمام	السيد الشريف.
(9)	الحِين	وقت من الدهر مبهم، طال أو قُصر، وفي القرآن الكريم: "فتـول عـنهم حتى حين". والدهر. (ج) أحيان و(جج) أحايين.
	الحين	الهلاك والمِحنة، يقال إذا حان الحين حارتْ العين. (الحِينة – والحينـة) يقال: ما ألقاه إلا الحِينة بعد الحِينة: الحِين بعد الحِين ويقال وهـو يأكـل الحينة: المرة الواحدة في اليوم والليلة[28].
(10)	الخَراج	ما يخرج مِن غلة الأرض. والإتاوة تُؤخذ من أموال الناس. والبلاد الخراجية: التي افتُتحت صلحاً ووظّف ما صولح عليه أهلها على أراضيهم. (ج) أخْراج، وأخْراجة.

[25] - المعجم الوجيز، ص: 172.

[26] - المرجع السابق، نفس الصفحة.

[27] - المنجد في اللغة، ط30، ص: 113-114.

[28] - المعجم الوجيز، ص: 182.

الرقم	الكلمة	معناها
	الخُراج	ما يخرج بالبدن من القروح. وفي الطب تجمـع صـديدي محمـود (ج) أخْرِجة وخرجان.
	الخَرج	خلاف الدخل. والإتاوة السنوية والضريبة. (ج) أخْراج وخُروج.
	الخُرج	وعاء من شعر أو جلد، ذو عدلين، يحمل على ظهر الدابة لوضع الأمتعة فيه. (ج) خِرجة، وأَخْراج[29].
(11)	الخَصلة	خُلُقُ في الإنسان، يكون فضيلةً أو رذيلةً. (ج) خِصال.
	الخُصلة	الشعر المجتمع. وطرف الشعر المتدلي. والقطع من اللحم. (ج) خُصل[30].
(12)	الخُطة	نظام يضعه أولوا الأمر لما يستقبل من شئون الحياة العامة في الاقتـصاد والتصنيع والتعليم وأنواع الإنتاج كآفة. ونحـو ذلـك: يقولـون الخُطّـة الخمسية والعشرية. (ج) خُطط.
	الخِطّة	المكان المخْتَط للعمارة. (ج) خِطط[31].
(13)	الخَطاف	الكثير الخطف. يقال: لص كثير الخطف.
	الخُطاف	كل حديدة معقوفة تُجتذب بها الأشياء. والمخاب والسنونو، وهو ضـرب من الطيور القواطع عريض المنقار دقيق الجناح طويله، منتفش الـذيل. (ج) خطاطيف[32].
(14)	الخَل	ما حمض من عصير العنب وغيره. (ج) خُلول. والحمض. (ج) أخْـلال وخِلال.
	الخِل	الصديق المخاص. (ج) أَخْلال[33].
(15)	الدرة	اللبن أو ما كُثر منه.
	الدرة	واحدة الدر، وهي اللؤلؤة العظيمة الكبيرة.
	الدرة	السوط يضرب به. ومنْه دِرة عمر بن الخطاب. (ج) دِرر[34].

[29] - المعجم الوجيز، ص: 190.

[30] - المرجع السابق، ص: 199.

[31] - المرجع السابق، ص: 203.

[32] - المرجع السابق، نفس الصفحة.

[33] - المرجع السابق، ص: 210.

[34] - المرجع السابق، ص: 255.

الرقم	الكلمة	معناها
(16)	الدف	الجنب مِن كلّ شيء أو صفحته. يقال: بات يتقلّب على دفيـه: جنبيـه. ورماه الله بذات الدف: بذات الجنب.
	الدف	آلة طرب ينقر عليها. (ج) دُفُوف[35].
(17)	الربة	يقال ربة البيت: القائمة على شئونه. (ج) رِباب.
	الربة	كل ما اخضر في الغيظ من جميع ضروب النبات. وربة البرسـيم: مـا ينبت بعد حشه طرياً غضاً[36].
(18)	الرق	جلد رقيق يكتب فيه.
	الرق	الدفَ. والعبودية. (ج) رقوق. الرقيق الدقيق اللطيف والمملوك فهو وهي رقيق. (ج) أرقاء[37].
(19)	السمر	الحديث بالليل.
	السمر	ضرب من الشجر (شجر الطلح) واحدته سمرة. (ج) أسمر[38].
(20)	السواد	ضد البياض مِن الألوان. ومن العين حدقتها ومن البلد قراه. يقال خرجوا إلى سواد المدينة. ومنه سواد العراق. لما بين البـصرة والكوفـة ومـا حولهما من القرى والرساتيق ومن الناس معظمهم.
	السواد	مرض يصيب القمح فيسود حبه[39].
(21)	الشعر	زوائد خيطية تظهر على جلد الإنسان وغيره مِن الثديات ويقابله الـريش في الطيور والحراشف في الزواحف، والقشور فـي الأسـماك الواحـدة (شَعرة). (ج) شُعور.
	الشعر	قولٌ موزون ومقفى قصداً، يتألّف من صور تخيلية. والشعر المنثور قول يجري على منهج الشعر دون الوزن. (ج) أشعار[40].
(22)	الشعاع	المتفرق المنتشر. يقال: ذهبت نفسه أو قلبـه شَـعاعاً. تفرقـت هِممهـا وآراؤها، فلا تتّجه لأمرٍ جزمٍ. وذهبوا شَعاعاً: متفرقين.

[35] - المعجم الوجيز، ص: 230.
[36] - المرجع السابق، ص: 250-251.
[37] - المرجع السابق، ص: 274.
[38] - المرجع السابق، ص: 320-321.
[39] - المرجع السابق، ص: 327.
[40] - المرجع السابق، ص: 344.

الرقم	الكلمة	معناها
	الشعاع	الضوء الذي يرى كأنّه خيوط. والواحدة شُعاعة. (ج) أشِعة[41].
(23)	الشقُ	الصدع والخَرق. (ج) شُقوق.
	الشقُ	شقُ الشيء نصفه أو جانبه[42].
(24)	الشقة	نصف الشيء إذا شُق. وجزء من البيت تنفرد غالباً بسكناه أسرة.
	الشقة	نصف الشيء. وقطعة من الثياب مستطيلة. والمسافة يشُق قطعهـا. (ج) شُقَق[43].
(25)	الشمالُ	الجهة التي تقابل الجنوب، وتكون على شمالك وأنت متجه إلى الـشرق. والريح التي تهب من تلك الجهة.
	الشمالُ	مقابل اليمين. ويقال اليد الشمال، والجانب الشمال ونحوهما[44].
(26)	الصبابة	الشوق أو رقّته وحرارته.
	الصبابة	البقية القليلة من الماء ونحوه[45].
(27)	الصبا	الصغر والحداثة. الصبي الصغير دون الغلام، أو من لم يفطم بعـد. (ج) صِبية، وصبيان. والناشئ الذي يدرب على المهنة بالعمل والمحاكاة.
	الصبا	ريح مهبها من مشرق الشمس إذا استوى الليل والنهار. ويقال هبت الريح صبا[46].
(28)	الطفْلُ	الرخص، الناعم الرقيق. وهي طفلة. وطين أصفر يتجمـد علـى هيئـة رقائق بتأثير ضغط ما فوقه من صخور، وتُصبغ به الثياب. (ج) طُفول.
	الطفْلُ	المولود حتى البلوغ. (ج) أطفال[47].
(29)	العبرة	الدمعة. (ج) عِبر وعبرات.
	العِبرة	الاتعاظ والاعتبار بما مضى. والعجب. (ج) عِبر[48].
(30)	العزة	بنت الظبية.

---

41 - المعجم الوجيز، ص: 345.

42 - المرجع السابق، ص: 347.

43 - المرجع السابق، ص: 348.

44 - المرجع السابق، ص: 351.

45 - المرجع السابق، ص: 358.

46 - المرجع السابق، ص: 359.

47 - المرجع السابق، ص: 392.

48 - المرجع السابق، ص: 404.

الرقم	الكلمة	معناها
	العِزة	القوة والغلبة. والحمية والأنفة – وفي القرآن الكريم: "وإذا قيل له اتق الله أخذته العِزة بالإثم"[49].
(31)	العقَار	كل مِلكٍ له أصلٌ كالأرض والدار. (ج) عقارات. والعقار الحر ما كـان خالص الملكية يأتي بدخل سنوي دائم يسمى ريعاً.
	العقار	الخمر[50].
(32)	العنَان	ما يبدو مِن السماء إذا نظرت إليها. السحاب.
	العِنَان	سير اللجام الذي تُمسك به الدابة. (ج) أعِنْة[51].
(33)	الغِر	مِن ينخدع. وهي غرة أيضاً. (ج) أغرار.
	الغُر	طائر طويل الساق من طيور الماء، أسود الجسم أبيض الـ رأس يعـيش على مياه المستنقعات والأحواض[52].
(34)	الغُرة	بياض في جبهة الفرس. ومِن الشهر ليلة استهلال القمر. ومـن الهـلال طلعته. ومِن الرجل وجهه. (ج) غُرر.
	الغِرة	الغفلة أثناء اليقظة. (ج) غِرر. ويقال أخذه على غِرة[53].
(35)	الغَلّة	الدخل من كراء دار أو ريع أرض. (ج) غلات، وغلال.
	الغُلّة	شدة العطش وحرارته. والغيظ. يقال شفى فلان غليله[54].
(36)	الغَمامة	السحابة. (ج) غمائم، وغمام.
	الغِمامة	ما يغطى به عينا الثور ونحوه، وهو يدور حتى لا يلحقـه الـ دوار. (ج) غمائم[55].
(37)	الفَراش	جنس من الحشرات مِن الفصيلة الفراشية ورتبة حرشـفيات الأجنحـة، تتهافت حول السراج فتحترق. ومنه المثل "أطيش من فراشة".
	الفِراش	ما يفرش مِن متاع البيت. (ج) فُرش[56].

---

[49] - المعجم الوجيز، ص: 417.
[50] - السابق، ص: 428.
[51] - السابق، ص: 438.
[52] - السابق، ص: 448.
[53] - السابق، نفس الصفحة.
[54] - السابق، ص: 454.
[55] - السابق، ص: 455.
[56] - السابق، ص: 467.

الرقم	الكلمة	معناها
	الفَراشة	واحدة الفراش.
	الفِراشة	حرفة الفراش[57].
(38)	الفَرقُ	بين أمرين: المميز أحدهما عن الآخر. ومن الرأس: الفاصل بين صـفين من الشعر. (ج) فروق.
	الفِرقُ	القسم من الشيء إذا انفلق. وفي القرآن الكـريم: "أن اضـرب بعـصاك البحر فإنفلق فكان كُل فِرق كالطود العظيم[58].
	الفِرقة	الطائفة من الناس. يقال: فرقة التمثيل. وفرقة الألعاب وفرقة المطـافئ. وفي المدرسة الصف في درجةٍ واحدةٍ في التعليم. ومن الجيش عدد مـن الألوية.
	الفُرقة	الافتراق[59].
(39)	الفَل	كسر في حد السيف. والمنهزم. (ج) فلول.
	الفُل	زهر من جنس الياسمين طيب الرائحة[60].
(40)	القَبالةُ	وثيقة يلتزم بها الإنسان أداء عمل أو دين أو غير ذلك. ويقال: نحن فـي قبالة فلانٍ: في عهدته وعرافته.
	القِبالةُ	حِرفة القابلة.
	القُبالةُ	مِن الطريق: ما استقبلك منه. ويقال جاس فلان قُبالة فلان: تجاهه[61].
	القَبلُ	في العين: إقبال سوادها على الأنف.
	القِبلُ	الطاقة – يقال مالي به قبلٌ- والجهة أو الناحية. ويقال: لي قِبـل فـلان دين: عنده[62].
(41)	القُبلة	اللثمة. (ج) قُبل.
	القِبلة	الجهة. والكعبة لأن المسلمين يستقبلونها في صلاتهم[63].

57 - المعجم الوجيز، نفس الصفحة.

58 - السابق، ص: 469.

59 - السابق، نفس الصفحة.

60 - السابق، ص: 481.

61 - السابق، ص: 489.

62 - السابق: ص: 489.

63 - السابق: نفس الصفحة.

الرقم	الكلمة	معناها
(42)	القَدر	المقدار: يقال: هم قدر مائة. ومساوي الشيء من غير زيادة ولا نقصان. والمنزل والشأن. يقال: له عندي قدر. (ج) أقدار. وسورة القدر من القرآن الكريم: ليلة مباركة من شهر رمضان أنزل فيها القرآن الكريم.
	القدر	إناء يطبخ فيه. والقدر الكاتمة: وعاء للطبخ محكم الغطاء لإنضاج الطعام في أقصر مدة، وذلك بكتم البخار. (ج) قُدور[64].
(43)	القَرابة	الدنو في النسب. يقال: هم ذوو قرابتي وذوو قرابة مني.
	القُرابة	قرابة الشيء: ما قارب قدره[65].
(44)	القَر	البارد من كلّ شيء.
	القُر	البرد[66].
	القِرة	البرد ويقال: ليلة قِرة: باردة.
	القُرة	يقال هو قُرة العين: لما يرضي ويسر[67].
(45)	القَطْر	المطر. ومن الماء والدمع وغيرهما من السوائل: ما قطر.
	القُطْر	الناحية. ومنه قيل القطر: لجملة من البلاد والنواحي تتميز باسم خـاص. ومن الإنسان: شقه وجانبه. (ج) أقطار.
	القِطْر	النحاس الذائب والحديد الذائب[68].
(46)	القِلّة	ضد الكثرة.
	القُلّة	إناء مِن الفخّار يشرب منها. وقُلّة كل شيءٍ: قمتّه وأعـلاه. ومنـه قُلـل الجبال. (ج) قُلل وقِلال[69].
(47)	القَوام	العدل. وفي القرآن الكريم: "وكان بين ذلك قواماً". ورمح قوام: مـستقيم. وقوام الإنسان قامته وحسن طوله.

---

[64] - المعجم الوجيز، ص: 492.

[65] - السابق، ص: 495.

[66] - السابق، ص: 496.

[67] - السابق، نفس الصفحة.

[68] - السابق، ص: 507.

[69] - السابق، ص: 513

الرقم	الكلمة	معناها
	القِوام	قِوام كلّ شيء عماده ونظامه. وما يقيم أود الإنسان من القـوت. وقِـوام الأمر: ما يقوم به. وهو قَوام أهل بيته: يقيم شأنهم[70].
(48)	المكر	موضع الحرب.
	المِكر	يقال فرس مِكر مِفر: يحسن الكر والفر[71].
	الكَفَافُ	من الرزق: ما كان مقدار الحاجة من غير زيادة أو نقصان. ويقال ليتني أخرج مِن هذا كفافاً. لا لي ولا علي.
	الكِفَافُ	ما استدار حول الشيء. ومن الثوب حواشيه وأطرافه. (ج) أكفة[72].
(50)	اللبان	ما جرى عليه اللبب من الصدر.
	اللبان	نبات من الفصيلة البخورية يفرز صمغاً. يسمى الكندر.
	اللبان	الرضاع ويقال: هو أخوه بِلبان ُأمه، ولا يقال بلَبن أمه. ولِبان الـسفينة: القاس، وهو حبل غليظ من الكتان ونحوه تُجر به السفينة عنـد سـكون الريح[73].
(51)	الاف	حديقة اف. ملتفّة. ويقال: جاءوا بلفتهم ولفيفهم: بجماعتهم وأخلاقهم.
	الاف	الصنف من الناس. والبستان المجتمع الشجر. وحديقة ِلـ فّ ملتفـة. (ج) ألفَافٌ ولُفوف. ويقال: جاءوا ومِن افّ لفهم: من عد فيهم[74].
(52)	اللمةُ	الشدة. والدهر. والناس المجتمعون. (ج) ِلمام.
	اللمة	الرفْقَة.
	اللمة	شعر الرأس المجاوز شحمة الأذن. (ج) ِلمم ولِمام[75].
(53)	المد	المدى. وارتفاع ماء البحر على الشاطئ، ضد الجزر.
	المد	مكيال قديم اختلاف الفقهاء في تقديره. (ج) أمداد[76].

---

70 - المعجم الوجيز، ص: 521.

71 - السابق، ص: 531.

72 - السابق، ص: 537.

73 - السابق، ص: 550.

74 - السابق، ص: 561.

75 - السابق، ص: 565.

76 - السابق، ص: 575.

الرقم	الكلمة	معناها
	المد	علامة مستطيلة تُجعل على الألف لتدل على أن الهمزة ممدودة هكذا (آ) مثل مآل.
	المدة	مقدار من الزمان يقع على القليل أو الكثير. يقال: أقمت عنده مدة مديدة: وقتاً طويلاً. (ج) مدد.
	المِدة	القيح[77].
(54)	المرة	يقال: لقيته مرة، وذات مرة.
	المِرة	إحكام الفتل والعقل أو شدته. وخلط من أخلاط البـدن، وهـو المـسمى: المزاج. ويقال غلبتْ عليه المِرة: هاجت. (ج) مِرر، وأمرار.
	المرة	ضد الحلوة. (ج) مرائر[78].
(55)	المسك	الجلد. (ج) مسك، ومسوك.
	المِسك	ضرب من الطيب يتخذ من ضربٍ من الغزلان. القطعة منه مِسكة. (ج) مِسك وهو مذكر، وربما ُأنّث بجعله جمعاً للمسكة[79].
(56)	المَلَك	واحد الملائكة، وهم جنس نـوراني لطيـف مِـن خلـق الله كجبريـل وعزرائيل. (ج) أملاك وملائكة.
	المِلك	من أسماء الله الحسنى. وذو الملك. وصاحب الأمر أو السلطة على أمـةٍ أو قبيلة أو بلاد. (ج) ملوك[80].
(57)	المِلّة	الشريعة أو الدين. (ج) مِلل.
	الملة	ما على السرير تحت الحشية مِن خشبٍ أو معدن.
	الملة	التراب الحار والرماد. أو الجمر يخبز أو يطبخ عليه أو فيه وخبز الملّة: ما يخبز فيها[81].
(58)	المهر	ما يلتزم الزوج بأدائه إلى زوجته حتى يتم عقد زواجه بها. (ج) مهور.
	المهر	ولد الفرس. (ج) أمهار. وهي مهرة. (ج) مهر[82].

[77] - المعجم الوجيز، ص: 575-576.

[78] - السابق، ص: 578.

[79] - السابق، ص: 582.

[80] - السابق، ص: 590.

[81] - السابق، ص: 591.

[82] - السابق، ص: 593.

الرقم	الكلمة	معناها
(59)	الميلُ	الانعطاف نحو الشيء. (ج) ميولٌ.
	المِيلُ	مقياس للطول قُدر قديماً بأربعة آلاف ذراع. وهو بري وبحري، فالبري يقدر الآن بما يساوي 1609 من الأمتار، والبحري بما يساوي 1852 من الأمتار. وما يكتحل به[83].
(60)	النكْس	عود المرض بعد النّقْه.
	النكْس	الرذل المقصر عن غاية النجدة والكرم. (ج) أنكاس[84].
(61)	النور	الزهر الأبيض. واحدته نَورةٌ. (ج) أنْوار.
	النور	الضوء وسطوعه. وما يبين الأشياء ويرى الأبصار حقيقتها. (ج) أنْوار[85].
(62)	الهرم	اسم للواحد من الأبنية التي بناها الفراعنة من الحجارة الضخمة، الصلبة لتكون قبوراً لهم، وهو ذو قاعدة مربعة في الغالب، وله أربعة جدران كلّ منها مثلّث الشكل رأسه إلى الأعلى، وترتفع هذه الجدران مائلة حتى تلتقي رؤوسها فتكون رأساً واحداً هو قمة الهرم. (ج) أهرام. والهرم المدرج تتكون جدرانه من مصاطب بعضها فوق بعض، ويعد هرم سقارة المدرج أقدم بناء ضخم من الحجر عرف في التاريخ.
	الهرم	الشيخ يبلغ أقصى الكبر[86].

من خلال هذه المفردات التي اشتملت عليها الجداول السابقة، ومن خلال غيرها من عشرات الكلمات، يتضح لنا إن الانحراف عن الصوت المعين للحركة في المكان المحدد له، يؤدي إلى وقوع خللٍ مؤكّدٍ في بناء المفردة، ويتبع ذلك ضياع معناها. فاللغة ليست مفردات متفرقة يتداولها البشر، بل هي كلام منظوم مرتّب محكوم بأسس وقواعد. وأن ضياع معنى المفردة، غالباً ما يؤدي إلى ضياع معنى التركيب بأكمله، فنحن إن كنا نحرص على سلامة التركيب فلابد بالضرورة أن نكون أكثر حرصاً على سلامة مفرداته مبنىً ومعنىً.

[83] - المعجم الوجيز، ص: 597.

[84] - السابق، ص: 634.

[85] - السابق، ص: 639.

[86] -السابق، ص: 648-649.

إن هذه الأصوات أو الحركات التي تحدثنا عنها في الصفحات السابقة، والتي أشـرنا إلى أن بعض علماء العربية المحدثين ومجموعة من الغربيين أسـموها أو اصـطلحوا علـى تسميتها بلفظة Phoneme، لها ما لها من الأهمية ما أن يؤهلهـا لأن تكـون محـط أنظـار الباحثين، وهي تتطلب منا عنايةً خاصةً، ودقّةً تامةً، وحرصاً شديداً عند استخدام اللغة، ذلـك كما ذكرنا من قبل إن مجرد إسقاط الحركة أو استبدالها بحركة أخرى يوقعنا في جملة أخطاء. أولها الوقوع في نطقٍ خاطئٍ نابٍ غير سليم، يتبعه خطأ في دلالة الصرف وينجم عـن ذلـك ضياع معنى ومضمون التركيب.

ويمكننا أن نمثّل لارتباط سلامة التركيب بسلامة بناء المفردة بالمثال الآتي:

انظر بيت الشاعر خليل مطران:

يا للغروب وما به من عبرةٍ

للمستهام وعِبرةٍ للرائي

هذا البيت الذي يدعونا فيه الشاعر إلى التأمل في ملكوت الله، وسر جمال الطبيعة فيه، والتي تدل على عظمة الخالق وتُفضي إلى وجوده، اشتمل على مفردتين متشابهتين تماماً، من حيث البناء، ولكنّهما جد مختلفتين في المعنى.

فـ(عبرة) بفتح العين تعني الدمعة أو الحزن من غير بكاء. بينما (عِبرة) بكسر العين تشير إلى العظة والاعتبار. فمن أين جاء هذا الاختلاف في المعنى؟؟.

إنّه بالطبع تَميز نتج عن اختلاف حركة حرف العين في كلّ مفردة. فكانت حركة عين الأولى هي الفتحة، بينما كانت حركة عين الثانية هي الكسرة، ومن هنا تم التغاير والتمايز.

ثم ماذا إن استبدلنا كلّ مفردة مكان الأخرى؟ هل يستقيم المعنى المطلوب الذي رمـى إليه الشاعر؟؟.

بالطبع لا يستقيم. لأن كل مفردة من المفردتين، مختارة وفق أسـس وأنظمـة بنـاء محدودة في ذاتها وداخل مساحة التركيب. ولعلّ الخطأ الناتج عن عملية تبادل المفردتين هنـا، أثر صرفي بحت، ليس النحو فيه شأن.

وكذلك الحال إذا ما استخدمنا اسم الفاعل، محل اسم المفعول أو العكس – في اسـمي الفاعل والمفعول من غير الثلاثي- حيث إن الصيغتين متشابهتين تماماً، ولا يميز بينهمـا، إلاّ صوتي الفتحة والكسرة، حيث يبدأ الخطأ الناتج عن عملية التبادل بينهما صرفياً، ثم يؤثر هـذا الخطأ الصرفي على مسار التركيب النحوي فينحرف مدلول الكلام.

إذن يمكننا القول بأن استبدال حركة بحركة أخرى، داخـل بنـاء المفـردة –كعمـل صرفي، ينقل المعنى بعيداً عن المعنى المطلوب، ولذا، فإن الأمر يتطلب منا الحرص الـشديد والدقّة التامة في سلامة النطق، ووضع الحركة مكانها الصحيح.

ونجمل ما توصلنا إليه في هذا الباب، بأن علماء العربية المتأخرين، على خلاف حول موقف المتقدمين منهم، من صوائت اللغة. فمنهم من يقول بأن علماء السلف اهتموا بدراسـتها ونذكر من هؤلاء كمال محمد بشر، ومنهم من يرى أنّهم أهملوها، ويمثّل هؤلاء إبراهيم أنيس. ولكن الدارس لكتاب (سر الصناعة) لابن جني، يؤيد الاتجاه الأول. حيث نجد في الكتاب جهداً مقدراً في هذا الصدد.

كذلك وجدناهم على خلاف، في أمر قوة هذه الأصوات.فالقدماء رأوها أصواتاً قويـة وفعالة، فأدخلوها في بناء المفردات كعنصرٍ رئيسي ثابت، بينما يراها بعض المحدثين – أمثال غالب فاضل- بأنّها أشد الأصوات ضعفاً في التأليف، وأنها غير ثابتة، وأنها كثيـرة النـزوع للتغير والسقوط والانقلاب.

غير أننا نراها رأي الأقدمين، وليس أدلّ على ذلك، من مشاركتها صوامت اللغة الـ ـ Consonants مهمة أعباء البناء والتكوين الخاص بمفردات المعاجم – التي تمثّـل لبنـات اللغة- وتحديد هيكلها وإبراز معناها. فنحن إن وجدناها طارئة، زائدة، غير ثابتة في (بعـض مباحث الصرف) و(مبحث الإعراب)، فالأمر ليس كذلك في جانبٍ آخر من جوانب الصرف. لأن دراسة الصرف نفسها تقوم على مستويين رئيسيين:

1- مستوى بناء المفردات. (وهنا تمثّل عنصراً ثابتاً).
2- مستوى التغير الذي يطرأ على بناء المفردة في الداخل. وهـذا الجانـب تمثّلـه مباحـث الصرف الأخرى، كالاشتقاق والنسب والتصغير والإعلال والإبدال ... إلخ ، وهنا يمكـن أن نعتبرها أصوات طارئة، ولكنّها ليست ضعيفة، لأن عملية السقوط والتغير والتحول هنا مقصودة، وتعتبر الطريق الأوحد لإثراء اللغة، فهي الطريقة التـي تـضيف لنـا مئـات المفردات التي نحتاجها في الكلام، ونفتقدها في متون المعاجم ونحسب أنّه من التوفيق أن نصفها بالمرونة لا بالضعف.

إن هذه الأصوات، إن كانت لا تحمل مدلولاً في ذاتها، فإن معنى غيرها لا يتضح إلاّ بها، وهي أصوات تتميز بالعديد من الصفات والمزايا، التي قلّما نجدها فـي أصـوات اللغـة الأخرى. فهي قوية، خالية من الاحتكاك تحمل طاقة عالية تفوق طاقة الصوامت، مما أكـسبها صفة الوضوح السمعي. ولها ثلاثة أشكال أو صور: فأحياناً تكون قصيرة، (كالفتحة والـضمة والكسرة)، وأحياناً تكون طويلة (كالألف والواو والياء)، وأحياناً تكون بين القصيرة والطويلة،

وتسمى أنصاف حركات، وذلك عندما تُنطق أو ترسم على هيئة حرف من حـروف الهجـاء Consonants وتظهر عليها حركة من الحركات كما في (ولَد) و(يلد).

وهناك مجموعة أخرى من الأصوات، أقرب لهذه الصوائت في بعض صفاتها، وهـي (ل م ن ع) مما جعلها تُوظّف لخدمة بعض القضايا في مباحث الصرف والنحو.

الفصل الأول
مفهوم الصرف

1- في اللغة:

قال فيه الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفي سنة 175هـ:

"إنّه فضل الدرهم في القيمة، وجودة الفضة، وبيع الذهب بالفضة. والتصريف اشتقاق بعض عن بعض.

وصيرفات الأمور: متصرفاتها؛ أي تتقلب بالناس.

وتصرف الرياح: تصرفها من وجه إلى وجه. ومن حالٍ إلى حال.

وكذلك تصريف الخيول والسيول والأمور.

وصرف الدهر: حدثه. وصرف الكلمة اجراؤها بالتنوين.

الصرف: التطوع والعدل والفريضة. والصرف أن تصرف إنساناً عن وجه يريده إلى مصرف غير ذلك. والصرف: كل شيء لم يخلط بشيء والصرف: الأديم شديد الحمرة)[87].

وقال فيه ابن دريد المتَوفي سنة 321هـ:

(الصرف والعدل) قالوا العدل الفريضة، والصرف النافلة. وقال قوم: العدلَ والوزن والصرف الكيل وليس بشيءٍ)[88].

وقال فيه الرازي المتَوفي سنة 666هـ.

(ص، ر، ف: الصرف التوبة يقال: لا يقبل منه صرفٌ ولا عدلٌ. قال يونس: الصرف الحيلة ومنه قولهم: إنّه ليتصرف في الأمور. وقال الله تعالى: "فما يستطيعون صرفاً ولا نصراً".

وصرف الدهر: حِدثانه ونوائبه. وشراب صِرف: أي بحت غير ممزوج.

وصريف البكرة: صوتها عند الإستغناء...

ويقول الرازي: وفي الحديث: "من طلب صرف الحديث". قال أبو عبيد: " صرف الحديث تزيينه بالزيادة فيه"[89].

أما ابن منظور المتوفي سنة 711هـ.

فقال: الصرف: رد الشيء عن وجهة، وصرفه صرفاً فانصرف.

---

[87] - أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، ج7، ص: 109-110.

[88] - أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري المعروف بابن دريد، جمهرة العرب، ط1، ص: 281.

[89] - محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت، ط1، ص: 361-362.

وصارف نفسه عن الشيء: صرفها.

وقوله تعالى: "ثم انصرفوا": رجعوا عن المكان الذي استمعوا فيه، انصرفوا عن العمل لشيء مما سمعوا.

صرف الله قلوبهم: أي أضلّهم الله مجازاةً على فعلهم. وصرفت الرجل عني فانصرف.

والمنْصرف: قد يكون مكاناً وقد يكون مصدراً.

وقوله تعالى: "سأصرف عن آياتي" أي أجعل جزاءهم الضلال عن هداية آياتي.

وقوله عز وجلّ: "فما يستطيعون صرفاً ولا نصراً" أي ما يستطيعون أن يصرفوا عن أنفسهم العذاب، ولا أن ينصروا أنفسهم".

قال يونس: الصرف والحيلة، وصرفت الصبيان قلبتهم[90].

الصرف أن يصرف الفعل الثاني معنى الفعل الأول.

والصرف أن تصرف إنساناً عن وجهةٍ يريدها إلى مصرف غير ذلك.

وصرف الشيء أعمله في غير وجه كأنه يصرفه عن وجه إلى وجه.

وتصاريف الأمور: تخاليفها، ومنه تصاريف الرياح والسحاب والليث. الصرف التقليب والحيلة. يقال: فلان يصرف ويتَصرف ويصطرف لعياله، أي يكتسب لهم. وقولهم: لا يقبل له صرف ولا عدل، الصرف الحيلة ومنه التصرف في الأمور. يقال إنّه يتصرف في الأمور.

وصرفت الرجل في أمري تصريفاً فتصرف فيه واصطرف في طلب الكسب.

الصرف: الوزن. والعدل الكيل. وقِيل الصرف القيمة والعدل المِثْلُ وأصله في الفدية لم يقبل منهم صرفاً ولا عدلاً، (أي لم يأخذوا منهم دية ولم يقتلوا بقتيلهم رجلاً)[91].

وأورد الشيخ أحمد رضا في موسعته اللغوية الحديثة في ذات الموضوع: (صرفَ الشيء صرفاً: رده على وجهه. والأجير خلّي سبيله. وفلاناً بفلان: ولاه مكانه. والحديث زاد فيه وحسنه.

وصرف الله قلبه: أضلّه مجازاةً على فعله. والكلمة أدخل عليها التنوين.

صرف الآيات بينها. والدراهم والبياعات: أنفقها. والكلام: أشتقّ بعضه مِن بعض. وبه سمي علم التصريف.

وصرف الرياح والأمور: حولها من وجهٍ إلى آخر، ومن حالٍ إلى حال.

الصرف "مصدر" وهو المنع والرد: الفضل والزيادة، التقلّب والحيلة. وبيع الذهب بالفضة.

صرف الدهر: حِدثانِه ونوائبه – وصرف الحديث: أن يزاد فيه ويحسن.

---

[90] - ابن منظور ت 711هـ، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج7، ص: 328.

[91] - المرجع السابق، نفس الصفحة.

وفي الحديث: "لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً" أي لا يقبل منه توبةً ولا فديـةً، أو نافلـةً ولا فريضة[92].

أما في المنجد:

فجاء: (صرفه صرفا: رده ودفعه// سرحه إلى المكان الذي جاء منه// وصرف الكلمة: ألحقها الجر والتنوين. يقال "صرف الله قلوبهم" أي أضلهم.

صرفه: بمعنى صرفه مع المبالغة.

وصرف الله الرياح: حولها من وجه إلى وجه.

الصرف (مصدر) علم يبحث عن صيغ الكلمات العربية وأحوالها التي ليـست بـإعراب ولا بناء.

وصرف الشي: باعه. والماء: أجراه والدراهم: بذلها. والكلام: اشتق بعضه من بعض.

صرف المال: إنفاقه// وصرف الحديث أو الكلام، أن يزاد فيه ويحسن[93].

2- في الاصطلاح:

عرفه عبد القاهر الجرجاني المتوفي سنة 471هـ.

بقوله: (اعلم أن التصريف تفعيل من الصرف، وهو أن نصرف الكلمة المفردة فتتولّـد منهـا ألفاظاً مختلفة، ومعانٍ متفاوتة)[94].

ويواصل عبد القاهر حديثه فيقول: والتصريف مشترك بين الأسماء والأفعـال فـي الـصِحة والإعلال، والقلب والإبدال، والوزن والتمثيل. ومادته: (فَ ع لَ).

وهو أن نقابل حروف الكلمة الثلاثة بالفاء والعين واللام وتُكرر اللام في الرباعي مطلقاً وكـذا في الاسم الخماسي.

أما ابن الحاجب المتوفي سنة 686هـ.

فيعرف التصريف بأنّه (علم بأصول تُعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب).

وقد تطرق الشيخ رضي الدين الاسترابادي في شرح كافية ابن الحاجب بالشرح لقوله.

فقال أقول قوله: "بأصول تُعرف بها أحوال أبنية الكلم" يعني بالأصول القوانين الكلية المنطقية على الجزئيات كقولهم مثلاً، كلّ واوٍ أو ياءٍ إذا تحركت وانفتح ما قبلها قُلبت ألفاً، ويقول: والحق إن هذه الأصول هي التصريف لا العلم بها.

---

92 - الشيخ أحمد رضا، عضو المجمع اللغوي العربي بدمشق، معجم متن اللغة، ج3، ص: 446.

93 - المنجد، ط30، منشورات دار المشرق، بيروت، 1988م، ص: 422-423.

94 - عبد القاهر الجرجاني ت 471هـ، كتاب المفتاح في الصرف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، ص: 26.

ويقول: وقوله: "أبنية الكلم" المراد مِن بناء الكلم وزنها وصيغتها وهيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه؛ (فرجُلٌ) مثلاً على هيئةٍ يشاركها فيها (عضد)، وهي كونه على ثلاثة، أولها مفتوح وثانيها مضموم وأما الحرف الأخير فلا تُعتبر حركته وسكونه في البناء، فرجلٌ ورجلاً ورجلٍ على بناء واحد[95].

ويعرف الإمام السيوطي المتوفى سنة 1408هـ التصريف فيقول: (فأما التصريف فإن من فاته علمه، فاته المعظَم؛ لإنّا نقول: (وجد) وهي كلمة مبهمة، فإذا صرفت أفصحت، فقلت في المال: وجداً وفي الغضب موجِدةً وفي الحزن وجداً. ويقال القاسط للجائر، والمقسط للعادل، فتحول المعنى بالتصريف من الجور إلى العدل[96]. فكأن المعنى عنده الاشتقاق والتحول والتقلّب.

وتود الباحثة أن تورد مجموعةً من التعريفات الاصطلاحية التي أوردها د. حسن هنداوي في كتابه منهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنيين الثالث والرابع مِن الهجرة.

ذكر د. حسن هنداوي في كتابه: منهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة. بأن العلاّمة الإمام سيبويه قال في التصريف: (هذا باب ما بنتْ العرب من الأسماء والصفات غير المعتّلة، وما قِيس من المعتل الذي يتكلمون به، ولم يجيء في كلامهم إلاّ نظيره من غير بابه، وهو ما يسميه النحويون التصريف والفعل. قد ذكر ابن الحاجب عن سيبويه في ذات الموضوع قوله: "واعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة، والتصريف –على ما حكى سيبويه عنهم- أن تبني من الكلمة بناءً لم تبنه العرب، ثم تُعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياس الكلام.

1- يقول هنداوي: (التصريف هو البحث في أحوال الكلم العربية: الأسماء والصفات والأفعال الصحيحة والمعتلة، وما قِيس على أبنية كلام العرب).
2- التصريف هو بناء كلمة لم تنطق بها العرب على مثال كلمة وردت عنهم كبنائك من ضرب على وزن جعفَر، تقول ضربب. فتُغير حركات أحرف ضرب ونظم أحرفها على حركات جعفَر هو التصريف. وهذا ما كان العلماء القدماء يطلقون عليه تارةً مسائل التصريف وتارةً مسائل التمرين وتارة مسائل البناء ورابعاً أبنية التصريف. ويقول هنداوي: ونرى أن نسميه القياس اللغوي؛ لأنّه أمثلة لم ترد عند العرب قِياساً على ما جاء عنهم وإدخالها في كلامهم.

---

[95] - شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص: 1-2.

[96] - الإمام عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ت 1408هـ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 1987م، المكتبة العصرية، بيروت، ص: 330.

3- التصريف هو تغيير الكلمة على خلاف ما كانت عليه في الصيغة، وهذا يندرج تحته القياس اللغوي والاشتقاق، وأبواب التصريف المعروفة من إعلالٍ وإبدالٍ وزيادةٍ وحذفٍ وإدغامٍ ونحوها.

4- التصريف هو ما عرض في أصول الكلام من تغيير.

5- التصريف هو صوغ الأمثلة المختلفة من ماضٍ ومضارعٍ، واسم فاعل واسم مفعول ونحوها من الجذر الأصلي[97].

ويذكر عبد الحميد مصطفى السيد تعريفاً له نقلاً عن الصرفيين، فيقول: (هو أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنىً ومادةً أصلية وهيئة تركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدةٍ لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئةً كضارب من ضرب وحذِر من حذَر)[98].

مما تقدم عرضه في شأن مفهوم الصرف، لعلنا نلحظ جميعاً، بأن الصرف والتصريف، اصطلاح لفنٍ أو علمٍ واحدٍ، وإن كلّ التعريفات متقاربة، وقد أقرت جميعاً معياراً ثابتاً يقوم عليه مفهوم الاصطلاح، وهو التحول والتغير والتقلّب.

ولعلّ الباحثة ميالة لما ذهب إليه ابن الحاجب – فهي تود أن تحدد مفهوماً معيناً لهذا العلم، تنطلق منه في دراستها لهذا الباب- فاختارت تعريفه.

فهي ترى أن الصرف علم يبحث في بناء المفردات، وما يطرأ عليها من تغيير بسبب الزيادة أو النقصان أو الحذف أو القلب أو الإبدال وغيره، لأسباب داخلية لا علاقة لها بعامل خارجي وفي كلّ ذلك له مسوغاته ودوافعه.

ولكن قبل أن الباحثة تنطلق في موضوعها تود أن تعرض لما ذهب إليه ابن الحاجب في كتاب الشافية ص: 6-7 بقوله: (واعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلافٍ من أهل الصناعة)، وهو رأي الإمام سيبويه.

فإننا نرى خلاف ما ذهب إليه أهل الصناعة. ذلك أن التصريف الذي أوردنا تعريفه، ومفاده، (بأنّه علم يبحث في بناء المفردات وما يطرأ عليها من تغيير بالداخل، دون عامل خارجي؛ يكاد يكون أول مفترقٍ يفرق بين النحو والصرف. فهذا التعريف يكسب علم الصرف خصائص لا نجدها في النحو، وهي: أن النحو لا يغير بنية المفردة إلاّ في حالة إسناد الفعل الماضي لواو الجماعة، حيث يتحول بناء الفعل من فتحة إلى ضمة، أو حالة إسناده لضمائر الرفع المتحركة، حيث تتحول حركة بناء الفعل إلى سكون بدلاً عن الفتحة وهذا التغيير إذا اعتبرناه بسبب تركيب جملة النحو. فإنّه ناتج عن أحد أساليب الصرف في معالجة المفردات،

---

97 - حسن هنداوي، منهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، ص: 15-16.

98 - د. عبد الحميد مصطفى السيد ت 1408هـ، المغني في علم الصرف، ط1، ص: 23.

كحالة من حالات البحث عن تناغم الأصوات؛ نتجت أو أسبابها زيادة الضمير في آخر الفعـل وهي حالة تقع في دائرة suffix، فالنحو قد يضيف لأواخر الكلمات علاماتٍ تحدد وظائفهـا، ودائماً ما يكون ذلك لعامل خارجي وهو عامل التركيب. وإن حقيقة الأمـر، لـم يكـن علـم الصرف معروفاً لدى علماء اللغة الأوائل كعلمٍ قائمٍ بذاته، بل كان دائماً يـدرس فـي أبـواب النحو، فالمسائل عندهم متداخلة والقضايا متشابكة، ولذلك كانوا يعتبرونه جزءاً لا يتجزأ مـن النحو – كما ذكر سيبويه وغيره – ولذلك رأت الباحثة أن تورد مقارنةً شاملةً بـين العلمـين بإذن الله بعد دراسة باب النحو في هذا البحث.

فالحقيقة إن الصرف لم يعرف كعلمٍ منفصلٍ إلاّ في القرنين الثالث والرابع من الهجرة.

وتحس الباحثة، كأن الصرف يستشعر احتياجات العربية، وما تنـشُده مِـن إيجـازٍ، وموسيقى، وجمال، فيعمل على توفير ذلك بإعمال مباحثه المختلفة، ويتخلّص مِن كلّ ما هـو نابٍ تستكرهه الآذان، ثم يقدم مفردات التركيب جاهزةً لخدمة النحو.

وإذا ما احتكمنا إلى منطق اللغة الذي يؤمن بالتدرج، حيث يتم إنتـاج اللغـة عـادةً بإنتـاج الأصوات أولاً، ثم بناء المفردات ثانياً، ثم إنشاء التراكيب ثالثاً، نجد أن هـذا المنطـق وهـذا الترتيب البدهي، يشير إلى أن كلاً مِن النحو والصرف علم قائم بذاته وله فا يحِده ويأطّره.

ونحن في ذات الحين لا ننكر تلك العلاقة والصلة الوطيدة التي تربط بـين العلمـين، فهنـاك علاقة قوية متينة تربط بين النحو والصرف، ولكن لابد لنا أن نحدد نوعية هذه العلاقة، وهي بالطبع لم تكن قائمةً على فريضة أن يذوب أحد العلمين في الآخر ويمحي وجوده. فهـي فـي نظرنا؛ علاقة – خَدَمية – إن جاز لنا مثل هذه التسمية. ذلك أن الصرف يوفّر للنحو احتياجاته كاملةً بحكم أسبقيته في الوجود، ونوعية عمل مباحثه. ولابد لنا أن نقر ونعترف بأن ما يؤديه الصرف لا يمكن أن يقوم به النحو والعكس صحيح.

فكل له دائرة اختصاصه: مثلاً الصرف مجاله المفردات، والنحو مجاله التراكيب. والـصرف يعمِل الحركات أو الصوائت، الـ Vowels في كلّ مساحة المفردة، ما عدا الحرف الأخيـر فيها، بينما النحو لا يتطرق بأي تغيير أو إضافة للحركات أو الصوائت الـ Vowels فـي أحرف الكلمة، ما عدا الحرف الأخير منها؛ فهذا مكان عمله ولا يتعداه.

ولعلّه من المفيد أن نذكر هنا ما أورده د. حسن هنداوي حينمـا أراد أن يميـز بـين العلمين، فذكر بأن التصريف يبحث في بنية المفردة، والإعراب – وهو التسمية الغالبة علـى النحو- يبحث في الكلمات عند انتظامها مع بعضها بعض.

ولعلّ ما أورده د. عبد الحميد السيد مصطفى في كتابه (المغنى في علم الـصرف) ص: 13 يقر ما ذهب إليه د. حسن هنداوي.

ويقول د. عبد الحميد في شأن العلاقة الحميمة التي تربط بين النحو والصرف: (الصرف يشكّل مقدمة هامة لدراسة النحو، لأن البنية الداخلية للمفردة، تؤثّر في علاقاتها مع الكلمات الأخرى في الجملة فإذا استعملنا فعلاً مثل (قَاتَلَ) في بداية إحدى الجمل، فإن المستمع يتوقع في الحال أن نتبع ذلك الفعل بفاعلٍ يشير إلى من قام بالمقاتلة، وبمفعولٍ يشير إلى من حصلتْ المقاتلة معه. إننا نتوقع جملة كهذه ← (قاتل الرجلُ عدوه).

فإذا ما طرأ على الفعل (قاتل) تغيير داخلي (صرفي) بأن زدنا التاء المفتوحة في أوله، فأصبح الفعل (تقاتل)، واستعملنا هذا الفعل في بداية إحدى الجمل، فإن تركيب الجملة يتغير تبعاً لذلك؛ فلا نعود نتوقع مفعولاً به مثلاً، بل نتوقع فاعلاً فقط[99].

وإذا ما قررنا بأن البنية الداخلية تؤثّر في علاقاتها مع الكلمات الأخرى في التراكيب؛ فإن هذا يعني بأن مسار النحو مرهون بالصرف ويعتمد كلياً على ما يغذيه به. وذلك يعني أن الصرف يقوم دائماً أبداً بتهيأة مفردات التركيب وإعدادها إعداداً كاملاً ثم تقديمها للنحو، حتى يؤدي التركيب النحوي معناه الذي يرمي إليه. فكلّ تركيب نحوي يرمي إلى معنىً معيناً، ويحتاج إلى مفردات خاصة به معينة، ولا يمكن أن تتوافر له هذه المفردات الخاصة، إلاّ بأعمال مباحث الصرف.

إذن العلاقة بين الصرف والنحو موجودة، ونحن لا ننكرها بل نعترف بها صلةً قويةً متينةً تربط بين العلمين حيث يرفد الأول منهما الثاني، ويغذيه، ويخدمه. ولكن بالطبع يجب وينبغي ألا تستر هذه العلاقة أو الصلة الحميمة، أعين الباحثين عن تلك الفوارق والحدود التي تفصل بينهما، باعتبار أن كلاً منهما فن وعلم قائم بذاته له مساحته التي يعمل فيها.

---

[99] - المغنى في علم الصرف، ص: 13.

نشأة الصرف

أشارت الباحثة سابقاً إلى أن الدراسات الأولى لم تُفرد كتباً، أو حتى أبواباً خاصة لدراسة الصرف، بل كان الصرف يدرس دائماً بين ثنايا النحو، على أنّه جزء لا يتجزأ من النحو. غير أن جهوداً مقدرة بذلت فيما بعد للفصل بينهما، وتأطير كلّ منهما بأطره الخاصة به.

وفي ذلك يقول د. حسن هنداوي: (إن أقدم كتاب وصل إلينا مشتملاً على أبواب التصريف؛ هو كتاب سيبويه المتوفى سنة 180هـ (القرن الثاني للهجرة) الذي جمع بين دفتيه أبواب الإعراب والتصريف كآفةً. فقد شغل التصريف القسم الأكبر من الجزء الثاني من الكتاب)[100].

تود الباحثة هنا أن تعقّب على حديث د. هنداوي... وهو ما ذهب إليه بأن سيبويه عالج قضايا صرفية كثيرة في الجزء الثاني من كتابه (الكتاب).

صحيح قد عالج سيبويه العديد من القضايا الصرفية، ولكنّها كانت متداخلة مع النحو، ولم يفرد لها عناوين ومباحث صرفية خاصة بها بلّ تم هذا الصنيع الجليل على يد العالم ابن جني عندما ألّف كتابه: (سر صناعة الإعراب)، فهذا الكتاب يعتبر هو النواة الأول لعلم الصرف. وفيه تحدث ابن جني عن حروف المباني التي تتألّف منها أبنية الكلمات، ويقال لها حروف الهجاء، وهي، (أ ب ت ث، ج ح خ، د ذ، ر ز، س ش، ص ض، ط ظ، ع غ، ف ق، ك ل، م ن، هـ و، لا ي). وهذه هي التي يزعم الكثير من علماء اللغة بأنّها تكون جِذر الكلمة. وفيه ذكر ابن جني الفرق بين الحرف والحركة. وأين محل الحركة من الحرف؟ هل هي قبله أم معه بعده؟ كما تحدث عن الأصوات وخصائصها.

يقول ابن جني في كتابه هذا: (اعلم إن الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلاً حتى يعرض في الحلق والفم والشفتين، مقاطع تثنية عن امتداده واستطالته فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً.

والحروف التي اتسعت مخارجها ثلاثة: الألف، ثم الياء، ثم الواو. وأوسعها وألينها الألف، إلاّ أن الصوت الذي يجري في الألف مخالف للصوت الذي يجري في الواو والياء، والصوت الذي يجري في الياء مخالف للصوت الذي يجري في الألف والواو. والعلة في ذلك أنك تجد الفم والحلق في ثلاث أحوال مختلف الأشكال.

ثم يقول: (اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد، وهي الألف والياء والواو. فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو. وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة

---

[100] - منهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع للهجرة.

الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلـك علـى طريقٍ مستقيمة)[101].

ثم يميز ابن جني بين حروف المعجم التي تُسمى بحروف البناء، وحروف المد واللين الثلاث التي تقتطع منها، الحركات، ثم يتحدث عن علاقة الحرف بالحركة.

يقول: إن جميع حروف المعجم غير (الألف والياء والواو) لك أن تأتي بكلّ حرف منها بعـد أي الحركات شئتَ، ولا تجد نبواً في اللفظ ولا استكراهاً، سواكن كُن أو متحركة)[102].

وفيما يتعلق بموضع الحركة من الحرف يقول ابن جني: (اعلم أن الحركة التي يتحملها الحرف، لا تخلو أن تكون في الرتبة: قبله أو معه أو بعده.

ومحالٌ أن تكون الحركة في المرتبة قبل الحرف؛ ذلك أن الحرف كالمحـل للحركـة، وهـي كالعرض فيه، فهي لذلك محتاجة إليه، ولا يجوز وجودها قبل وجوده. وأيضاً لو كانت الحركة قبل الحرف في الرتبة لما جاز الإدغام في الكلام أصلاً.

فقد بطل أن تكون الحركة قبل الحرف في الرتبة، وبقى أن تكون معه أو بعده وفـي الفـرق بينهما بعض الأشكال.

فالذي يدل على أن حركة الحرف في المرتبة بعده، أنّـك تجـدها فاصـلةً بـين المثلـين أو المتقاربين، إذا الأول منها متحركاً. فالمثلان نحو قولك:

قَصص، مضض، سرر، مرر وقَدد. فلولا أن حركة الحرف الأول في المثلـين بعـده، لمـا فصلت بينه وبين الذي هو مثله بعده، ولو لم تفصل لوجب الإدغام[103].

ودلالة أخرى، تدل على أن حركة الحرف بعده، وهي أنّك إذا أشبعت الحركة تممتها حـرف مد[104].

وبعد أن ميز ابن جني بين الحرف والحركة، وحدد موضع الحركـة مـن الحـرف، أوضح بأن الحروف التي اتسعت مخارجها ثلاثة، يقول: (والحروف التي اتـسعت مخارجهـا عندي ثلاثة. (انظر الصفحة السابقة).

أما الألف فتجد الفم والحلق معها منفتحتين غير معترضين على الـصوت بـضغط أو حصر. وأما الياء فتجد معها الأضراس سفلاً وعلواً قد اكتنفت جنبي اللسان وضغطته؛ وتفـاج الحنك عن ظهر اللسان فجرى الصوت هناك متصعداً.

---

[101] - سر الصناعة، ص: 20.

[102] - المرجع السابق، ص: 21.

[103] - المرجع السابق، ص: 33.

[104] - المرجع السابق، ص: 34.

وأما الواو فتضم لها معظم الشفتين، وتدع بينهما بعض انفراجٍ ليخرج فيه الـنفس، ويتـصل الصوت.

فلما اختلفت أشكال الحلق والفم والشفتين مع هذه الأحرف الثلاثة اختلف الصوت المنبعث من الصدر، وذلك قولك في الألف (أَ أْ) وفي الياء (إِ ي) وفي الواو (أُ و).

ويواصل ابن جني حديثه قائلاً: ولأجل ما ذكرنا مِن اختلاف الأجراس في حـروف المعجـم باختلاف مقاطعها التي هي أسباب تباين أصدائها، شبه بعضهم الحلـق والفـم بالنـاي، فـإن الصوت يخرج مستطيلاً أملس ساذجاً، كما يجري الصوت في الألف غفلاً بغير صـفة، فـإذا وضع الزامر أنامله على خروق الناي المنسوقة وراوح بين عمله اختلفتْ الأصوات، وسـمع لكل خرقٍ منها صوت لا يشبه صاحبه؛ فكذلك إذا قُطع الصوت في الحلق والفم باعتماد علـى جهاتٍ مختلفة كان سبب سماعنا هذه الأصوات المختلفة[105].

تلك كانت هي البدايات الأولى لدراسة فن الصرف دراسة منتظمة. وهي بدايات طيبة تكشف عن مجهوداتٍ جبارةٍ بذلت من قِبل ابن جني. وتلحظ الباحثة من خلال هذا الجزء مِـن الدراسة، الدقّة التامة التي التزمها ابن جني، في مبحثه، حيث أدرك قيمة الأصوات الـصائتة وعلم أنّها أساس الدراسة اللغوية، وفصل بينها وبين الحروف التي أسماها حـروف البنـاء أو حروف المعجم، والتي تُعرف أيضاً بحروف (الهجاء)، وهي التي تكون بنية الكلمـة، والتـي تُعرف بالجذر كما يقولون.

ثم دلف بعد ذلك للتغيرات التي تطرأ على بِنية المفردة بعيداً عن التركيب، وما تلعبه في تحول المعاني.

وبهذا يمكننا أن نقول إن علم الصرف نشأ على يد أبي الفتح عثمان بن جنـي الـذي عاش في القرن الرابع للهجرة.

مع اعترافنا بالمجهودات التي سبقت جهوده، وهي التي تتمثل في الإشـارات الخاطفـة عنـد سيبويه وغيره أو الدراسات المتداخلة مع النحو، غير المنفصلة.

وترى الباحثة ضرورة الاعتراف بمعرفة العرب القدماء لأصـوات الحركـات الـ ـ Vowels، واستخدامها جنباً إلى جنب مع تلك الحروف التي نسميها حروف البناء، منذ نـشأة اللغة الأولى، وإن كانت تستعمل غفلاً..

فهذه الأصوات، هي الأخرى لها دور أساسي في التأليف الصرفي، ولا يمكن لأحد أن يبني أو يؤلّف كلمةً من حروف البناء الـ consonants فقط ويقصي الحركات بعيـداً، فهـي – أي

---

[105] - سر الصناعة، ص: 34.

الحركات – موجودة في كلام العرب، ومستخدمة في تأليفهم، ولكن لم تكن تُحدد لها رمـوزاً معينةً بادئ الأمر.

وقد أورد د. محمد حماسة عبد اللطيف كلاماً معقولاً مقبولاً وتعبيراً جميلاً فـي هـذا الصدد. إذ يقول: (تتفق الروايات على أن أول رمز كتابي للحركات في اللغة العربيـة، كـان على يد أبي الأسود الدؤلي، وكانت تُسمى بنقط أبي الأسود. ولقد اخترع الخليـل بـن أحمـد الضبط بالحركات المأخوذة من الحروف. وهذا الاختراع من الخليل يؤكّد إدراك السلف العظيم كُنْه العلاقة بين الحركات القصيرة وحروف المد.

ولقد كانت الحركات غير مرموزٍ لها من قبل صنيع أبي الأسود الدؤلي، وكانت الكلمات تُكتب غفلاً من الحركات، ويترك للقارئ، اعتماداً على فهمه، وإدراكه لملابسات الموقف، ومغـزى السياق، تحديد ذلك. فلما كانت الحركات حين رمز إليها، تُكتب نقطاً دؤلية أو حركات خليليـة فوق الحرف(ـــــ)؛ لما كان هذا أو ذاك غلب على ظن بعـض الدارسـين القـدماء، أن الحركات ليس لها من الأهمية ما للحروف أو الـ consonants[106].

يقول د. حماسة: (لقد كانت نظرة نحاتنا القدماء غير موفّقة، عنـدما نظـروا إلـى الحركات على أنّها أضعف من الحروف، لأن الدراسات اللغوية الحديثة تذهب إلى عكس ذلك؛ فقد لاحظ المحدثون أن الأصوات الساكنة (consonants) على العموم أقـلّ وضـوحاً فـي السمع من أصوات اللين (vowels). حيث أن أصوات اللين تُسمع من مسافاتٍ، عنـدها قـد تخفي الأصوات الساكنة (consonants) أو يخطأ في تمييزها[107].

وكذلك يقول د. حماسة: (ولم يصيبوا توفيقاً في فهم العلاقة بين الأصـوات الـساكنة consonants والحركات الـ vowels ؛ إذ بنى هذا الفهم على أساس أن الحركـات الـ vowels شيء ثانوي بالنسبة للأصوات الساكنة (consonants)، ولعل السر في ذلـك هـو سيطرة فكرة الأصول roots للكلمات على أذهانهم، وهـذه الأصـول عنـدهم مكونـة مـن الأصوات الساكنة فقط[108].

وتشارك الباحثة د. حماسة الرأي الذي ذهب إليه في أن الأقدمين لم يحالفهم الحظ في معرفة وتحديد العلاقة الحقيقية بين الصوائت vowels والصوامت الـ consonants. فهـي كما تبدو لنا علاقة تكاملية. وينبغي علينا ألاّ نميز بين هذين النوعين من الأصوات لأن التمييز

---

[106] - د. محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص: 136-137.

[107] - المرجع السابق، نفس الصفحة.

[108] - المرجع السابق، نفس الصفحة.

قطعاً سيكون جائراً. فإذا ذهبنا إلى أن الأصوات الساكنة أو حروف البناء أو الهجاء هي التي تمثّل جذر الكلمة root. والأصوات الصائتة أو الـ vowels هي أصوات ثانوية، نكون قـد أحدثنا صدعاً كبيراً في بناء اللغة بلّ قد نكون قد هدمناها تماماً. وحقيقة الأمر أن كلا النوعين له ذات الأهمية، وذات القدر والقيمة في تكوين اللغة.

وإن لكلّ نوعٍ من الأصوات، دور ووظيفة أساسية ثابتـة، لا يؤديهـا النـوع الآخـر مـن الأصوات- ولعلّ نظام المقاطع الصوتية الذي تعرضنا له في الباب الأول من هـذه الدراسـة خير شاهدٍ على ذلك فبدءاً لا يمكننا، بل يستحيل علينا أن نُؤلّف مفردةً عربيةً واحدةً ذات معنىً ومدلول، من أصوات ساكنة فقط consonants، بمثل ما يصعب علينا تكوينها من الصوائت فقط vowels فنظام المقاطع الصوتية الذي اختارته العربية عماداً لبنيتها، يقوم على التـآلف والانسجام التام بين هذين النوعين من الأصوات.

وتود الباحثة أن تُلفت الانتباه إلى أن الحركات تدخل بصورة أساسـية فـي جـذور الكلمات، وتُمثّل لبنةً متينةً ثابتةً في هذه الجذور roots، ولذلك نفضل أن نـستبدل اصـطلاح الجذر (world root) إلى اصطلاح (أصوات الكلمة). لأننا إن كنا نقـصد بالجـذر الأصـل الثابت واللب فهو لابد أن يشمل كلا الصوتين، والصوامت وحدها لا يمكن أن تبني كلمـة أو تعطي معنى أو حتى تشكّل ظهوراً على أرض الواقع.

هذا علاوة على أن هذه الأصوات الصائتة تمثّل الأداة الرئيسية في معظم مباحـث الـصرف التي تُوصِلُنا إلى الكثير من الاشتقاقات والمعاني.

وقد أشار د. كمال بشر إلى ذلك قائلاً: (إذا كان الأصل الـصرفي (ض ر ب) مـثلاً مقصوراً على الحروف كما يدعون، فإن الصور الصرفية المأخوذة منه ما كان لها أن تُوجد، وما كان لها أن تُبنى هذا البناء المعهود، بدون الحركات كما يبدو في نحو: ضرب، ضـرب، ضارب / مضروب ... الخ.

ومعنى هذا ببساطة أن الحركات تُشارك الأصوات الصامتة خاصة التـأليف الـصرفي فـي عمومه، بالرغم من اختلاف أنماط هذا البناء وصوره. زد على هذا – أنّه يجوز لنا إن أخـذنا بمنهجهم الذي يوحي بتفضيل بعض الأصوات والاهتمام بها دون البعض الآخر – أن نقرر أن الحركات أهم من الحروف في بناء الكلمات، كما هو واضح في الأمثلة السابقة[109].

ويواصل د. كمال بشر قائلاً: (ومسألة التفضيل بين الأصوات، مسألة مشكوك فيها، ولا يأخـذ بها علم اللغة الحديث، ولكنّها (نظرية الأصول). عند علماء العربية، هي التي وضعتهم هـذا

---

109 - د. كمال محمد بشر، علم اللغة العام والأصوات، ص: 76.

الوضع غير المسلم به. وكان مـن أهـم نتائجهـا ذلـك الاهتمـام البـالغ بـالحروف دون الحركات)[110].

موضوع الصرف وغايته

لعلّه من الواضح المكشوف لجميع العاملين والمهتمين بشأن اللغة؛ أن المساحة التـي يعمل فيها علم الصرف هي (المفردات)، عندما تكون خارج سياق التركيب. والذي يبحثه هذا العلم في المفردات، هو ما يطرأ على بِنيتها من تغيراتٍ داخليةٍ لتوفير ضروبٍ مـن المعـاني المطلوبة.

يقول د. حسن هنداوي: (إن موضوع الصرف هو الكلمات حال افرادها. غير أن هذا قد يوحي أنّه يشتمل على أضرب الكلام الثلاثة: الاسم، الفعل، الحرف، لذا ينبغي أن نشير إلى أن هناك أشياء لا يدخلها التصريف، لعلّه قد ذكرها الصرفيون وهي: الحروف، الأصـوات، الأسماء المبنية[111].

ويقول في ذات الموضوع د. عبد الحميد مصطفى السيد:

أما مادة علم الصرف فأمران:

(1) الأسماء المتمكّنة. ونعني بها الأسماء المعربة غير المبنية أصالةً. لأن الأسماء المبنيـة لا يأتي فيها التغيير والتحويل للزومها صيغةً واحدةً.

(2) الأفعال المتصرفة.

أما الحروف فلا يعنى بها الصرف؛ لأنها أوغل لزوماً من جامد الأفعال ومبني الأسماء[112].

---

[110] - علم اللغة العام، الأصوات، ص: 76.

[111] - منهج الصرفيين ومذاهبهم، ص: 35.

[112] - المغني في علم الصرف، ط1، ص: 16.

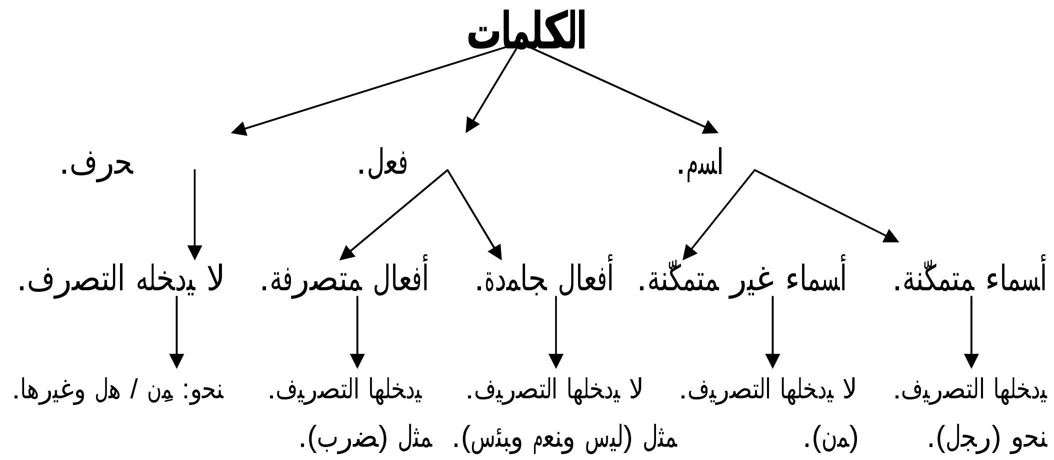

ومعنى الذي طرحناه، يوضح لنا أن الدائرة التي يعمل فيها الصرف؛ هي الأسماء المتمكّنة، والأفعال المتصرفة. فهو يبحث في مثل هذين النوعين من الكلمات، وهو بذلك يجعل المفردة مهيأة ومعدة لاستخدامها في التركيب النحوي المحدد. وبذلك يكون الصرف رافداً عظيماً لتثرية اللغة وزيادة مفرداتها، ومعالجة قضاياها وخادماً لعلم النحو.

وإن كان عمل الصرف محصوراً في الأسماء المتمكّنة والأفعال المتصرفة، فهذا هو المفترق الثاني الذي يفرق بينه وبين الإعراب الذي يتناول سائر أقسام الكلمة (اسم وفعل وحرف)، المبني منها والمعرب.

أما إذا أردنا أن نتحدث عما يتناوله هذا العلم عندما يعرض للمفردة، فإنّه يتناول قسمين أساسين. يقول د. عبد الحميد: (يتناول الصرف قسمين أساسين هما:

(1) ما يطرأ على بنية الكلمة من تغيرات مختلفة لضروب المعاني، كأن تتغير صورة المصدر إلى الفعل الماضي أو المضارع أو الأمر. أو إلى اسم الفاعل أو أي صيغة أخرى تحمل دلالةً جديدةً كالمشتقات بأنواعها والتصغير والنسب، وجموع التكسير وغيرها وغيرها.

(2) قسم يتناول ما يطرأ على بنية الكلمة من تغيرات لا تكون دالةً على معان جديدة كما في القسم الأول، بل تتناول تلك التغيرات التي تتعلق بعلاقات الأصوات داخل البنية مع بعضها البعض.

وعلى هذا فالقسم الأول تتمثّل فيه الأبنية بأنواعها المختلفة من أفعالٍ وأسماء ومشتقاتٍ وجموع.

وتتمثّل في القسم الثاني، الأحوال الطارئة التي تطرأ على بنية الكلمة فتحولها من البناء الأصلي إلى بناءٍ آخر تتطلبه الأحوال الطارئة)[113].

كيف يعمل الصرف

إذا كان علم الصرف، هو العلم الذي يعمل على توفير المعاني الاشتقاقية التي نفتقدها في بطون المعاجم، وهو الذي يوفّر لنا أسباب جمال المفردة، عن طريق الموسيقى والتناغم بين أصواتها، فيجدر بنا أن نعرف كيف يعمل هذا العلم؟.

يعمل الصرف بطرقٍ عديدةٍ منها:

1- أن يضيف سوابقاً للمفردة، وهو ما يعرف عند المحدثين بالـ prefix، وهذه السوابق، لا تغير صورة المفردة، وإنّما تغير معناها، ويمثّل ذلك إضافة أداة التعريف (ال) التي تنقل المفردة من حالة النكرة إلى حالة المعرفة كما في (ولد والولد) أو (قلم والقلم).

أو بإضافة بعض أحرف الزيادة كزيادة الهمزة والسين والتاء لأول الكلمة نحو (استحجر من حجر)، حيث عملت زيادة هذه الأحرف على نقل الكلمة من الاسمية إلى الفعلية.

أو إضافة أحرف المضارعة المتمثلة في كلمة (أنيت)، حيث يحول كلّ حرفٍ منها صيغة الماضي إلى صيغة المضارع في مثل← كَتَب: أكتب يكتب تكتب نكتب.

2- أن يضيف لواحقاً، وهو ما يعرف بالـ suffix، وهذه اللواحق لا تغير بنية المفردة أيضاً، وإنّما تنقل معناها إلى معنىً اشتقاقيً آخر، مثل إضافة علامات التأنيث كما في (قطّ وقطّة) و(أحمر وحمراء) وغير ذلك، حيث تنقل هذه العلامات الكلمة من حالة التذكير إلى حالة التأنيث.

أيضاً من أمثال هذه الإضافات، إضافة ضمائر الرفع المتصلة لآخر الفعل نحو: (خَرج ← خَرجت، خرجتِ، خرجنا، خرجوا)، أيضاً منها حالة إضافة ياء النسب كما في سودان، سوداني. ومنها إضافة نون التوكيد نحو (اكتبن) حيث تنقل النون المعنى إلى القوة والتؤكيد ... إلى غير ذلك.

3- أن يسقط شيئاً من بنية الكلمة؛ كما في حالات اشتقاق صيغة المضارع أو الأمر أو المصدر من الفعل المثال الواوي حيث تُحذف واو المثال نحو يعد، وعد، وعدةً من الفعل (وعد) ويصل، وصل وصلة من الفعل وصلَ. أو حذف ألف الفعل الأجوف عند اشتقاق

113 - المغني في علم الصرف، ص: 16.

صيغة المضارع والأمر نحو: (قال← يقل وقل) و(باع، يبع، بع). وفي هذا القسم تتغير صورة المفردة. ويتحول بناؤها إلى بناءٍ جديد، ومعناها إلى معنى اشتقاقي مطلوب.

4- أن يغير عن طريق الوزن الصرفي؛ كأن يزن اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على وزن (فاعل) و(اسم المفعول من نفس الفعل على مفعول).

أو أن يزن من الفعل (قَتَلَ) وزن (فَاعَلَ) فيحوله إلى قَاتَلَ ليدل على المشاركة في عمل الفعل. أو أن يزن من (أفْعل) وزن أفعال مثل: (نهر وأنهار) و(بطل وأبطال) للدلالة على جمع القلة... إلخ. وفي مثل هذا النوع من المعالجة تتولد أو تستخرج أشكالاً مختلفة من الأصل الواحد.

5- أن يغير أصوات حركات المفردة في مثل حالات البناء للمجهول إذا كنا نجهل فاعل الفعل. فمثلاً: (كَتَبَ ← كُتِب) حيث تتحول فتحة الكاف إلى ضمة، وفتحة التاء إلى كسرة، وكذلك الحال في بقية الأفعال الثلاثية: التي تُبنى للمجهول. أو أن يغير الحركة، ويضيف صائتاً من الصوائت كما في حالة التصغير كما في (كَلْب وكُلَيب) و(نَمر ونُمير)، حيث تتحول الفتحة في أول الكلمة إلى ضمة وتتحول السكون إلى فتحة ثم تُضاف الياء وهي صائت طويل.

وهنا تتغير صورة الكلمة، ويعاد بناؤها ويتغير المعنى، كأن تتحول الدلالة من الدلالة على مكبر إلى دلالةٍ على مصغّرٍ.

6- أن ينحت من كلمتين كلمةً واحدةً، كما في حالات التركيب المزجي في مثل (حضرموت) من (حضر) و(موت) أو بورتسودان من (بورت) و(سودان) أو ينحت كلمةً من جملة كاملة في نحو البسملة من قول: (بسم الله الرحمن الرحيم). والحوقلة من قول: (لا حول ولا قوة إلاّ بالله العلي العظيم).

7- أن يدغم الصوتين المتماثلين أو المتقاربين في صوت واحد كما في بر من برر واذّكر من اذدكر)... إلخ.

فالصرف علم يهتم بدراسة المفردات خارج سياق التركيب. ويعمل على تغيير بناء ومعنى المفردة بطرقٍ شتى مختلفة، كأن يضيف لها سوابقاً أو لواحقاً أو يغير أصوات المفردة الصائتة – طويلة كانت أم قصيرة – بحثاً عن السلاسة وتناغم الأصوات المتجاورة، وهذا الجانب تمثله دروس الإعلال والإبدال بوجهٍ عام، وهو تغيير لا يؤدي إلى معنىً جديد، وإنّما يغير شكل المفردة، ويظلّ معناها ثابتاً.

وأحياناً يؤدي تغير الحركة إلى معنى اشتقاقي جديد كما في حالات بناء المجهول واسمي الفاعل والمفعول.

وأحياناً يقيم مباحثه على الموازين، فيزن الصيغ عن طريق مادة الميـزان الـصرفي (ف، ع، ل) ويجري عليها ما يجرى على الميزان من زيادة ونقصان وتغير، وينتج عن ذلـك اشتقاق صيغ كثيرة.

وأحياناً يسقط لبنْةً من لبنات البناء، وهذا بالطبع يؤدي إلى تغييـر صـورة المفـردة ويتغير معناها الاشتقاقي أيضاً.

وأحياناً يلجأ للنحت والإدغام وغير ذلك من المعالجات المطلوبة. وفـي كـلّ هـذا لا يتعدى نطاق المفردة. بمعنى أنّه لا يصل إلى تركيب جملة النحو.

وهناك ملاحظة نحب أن نشير إليها، وهي أن اصطلاح (تصريف) استخدمه جماعـة من العلماء للدلالة على (الصرف والتصريف) معاً، مع إن الصرف يعنـي التنـوين، بينمـا التصريف يعني الاشتقاق وتوليد المعاني.

ولئن ذهب البعض إلى أن (الصرف والتصريف) اصطلاح لمفهوم ومدلول واحد، فقد ذهـب البعض الآخر إلى التمييز بينهما.

يقول د. عبد المنعم الكاروري - في مجلـة الدراسـات اللغويـة[114]- إن علمـاء العربيـة المعاصرين ذهبوا إلى أن اصطلاح (صرف) مقصور على الجانب النظري، بينما اصـطلاح تصريف مقصور على الجانب العملي.

ويقول: أن علماء العربية القدماء، ومنهم سيبويه وابن جني قد استخدم كلّ منهمـا اصـطلاح تصريف ليشمل الجانب النظري والجانب العملي). بينما استخدم كل مـن ابـن مالـك وابـن الحاجب اصطلاح صرف للدلالة على مفهومه النظري. يضاف إلى ذلك معنىً آخـر لمفهـوم الصرف، لا صلة له بما نحن بصدده، وهو أنّه يعني به التنوين[115].

أما عن الغاية التي يرمي إليها الصرف، فهو كسائر العلوم له غايته التي يتطلع إليها، وهدفه الذي يصبو إليه.

وقد بين أبو علي الفارسي أن الغرض فيما نعمله ونُدرجه من هذه القوانين؛ إنّما هو أن يوصل إلى النطق باللسان، ويسري بين من لم يكن من أهل اللغة، لنعلّمه إياها ونمسكه بهـا، بأهـل الفصاحةِ والبيان.

أما عن غاية التصريف عند ابن جني؛ فهي قياس ما لم يأتِ عن العرب على ما جـاء عنهم، لأن الهدف الذي ينشدونه إنّما هو حفظ العربية بقوانين مطّردة.

---

[114] - انظر المجلة العربية للدراسات اللغوية، المجلد الثاني، العدد الأول، أغسطس 1983م، مجلة معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، ص: 88، 89.

[115] - المرجع السابق، نفس الصفحة.

ولعلّ ابن جني لم يقْصِد بتعبيره (ما لم يأتِ عن العرب) المفردات الأعجمية وإنما يقصد صيغ الاشتقاق الكثيرة المعروفة التي نفتقدها في متون المعاجم.

وتُجمل الباحثة حديثها عن كل ما تبدي لها من خلال الطرح السابق، أن التصريف في عرف الصرفيين واصطلاحهم هو:

(علم تعرف به أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب أو بناء).

وهو علم في غاية الأهمية لكلّ من أراد أن يشتغل باللغة وإنّه العلم الذي يهدي إلـى معرفـة الأوضاع التي تأتي عليها الأبنية معرفة أنفسها الثابتة.

ودائرة عمله دائرة محدودة؛ إلاّ أن نتاجها عظيم جداً، فمساحة عمل الصرف لا تتعدى الأسماء المعربة، والأفعال المنصرفة. ولكن مع ذلك فهو يوفر لنا ما لا يعد ولا يحصى من المفردات التي نكون في أمس الحاجة إليها عند تركيبنا لجمل النحو، وإنشاء الكلام المفيد. وهو يعد رافداً أساسياً للنحو، ولكنّه في ذات الحين يختلف عن النحو في مباحثه وأهدافه؛ فـإن كـان النحـو يهدف ويرمي لحفظ اللغة من الإسفاف والركاكة وتقديم المعـاني والواضـحة التـي يحـسن السكوت عليها، فإن الصرف يتبنى مسئولية توفير المفردات الجزلـة المرنـة السلـسة ذات الأجراس الجميلة، المقدمة للمعنى المطلوب، بحيث تكـون دائمـاً ذات الوقـع الأمثـل فـي الاستخدام.

ولعلنا نلاحظ أن الصرف كثيراً ما يعين في تغير أنماط جمل النحو بحسب الحاجة فجملة مثل (ضرب عمرو زيداً) جملة فعلية... ولكن إن كان المقام يتطلب جملة اسمية لا فعلية، فسرعان ما أعاننا الصرف في ذلك باستخدام مبحث الاشتقاق عنده، حيث يشتق لنا صيغتي اسم الفاعل والمفعول من الفعل (ضرب) ويمدنا بها جاهزة فنقول (عمرو ضـارب زيـداً). أو (عمـرو ضارب وزيد مضروب). فتم تغيير التركيب النحوي من جملة فعلية إلى أخرى اسـمية مـع المحافظة على المعنى.

ولا يفوتنا أن نذكر إن الأدوات التي يعول عليها الصرف في عمله هذا، هي الأصوات الصائتة، فقصيرة وطويلة long vowels and short vowels.

الفصـل الثـاني

1- التجريد الزيادة

يعتبر مبحث الزيادة في علم الصرف، من أهم المباحث التي يعول عليها هذا العلـم، في توفير المعاني المطلوبة.

وكما هو معلوم، فإن المجرد في اللغة يعني ما كانت جميع حروفه أصلية بينما المزيد، ما زيد عليه حرف أو أكثر من حروف الزيادة المعروفة أيضاً والتي جمعت في كلمة "سـألتمونيها"، وهذه الحروف سميتْ حروف الزيادة، لأن الزيادة لا تكون إلاّ بها. وهي تكون حروفاً أصـليةً من بنية الكلمة أيضاً. وأما قولهم لا تكون الزيادة إلاّ بها، يخرج من هذا القول نوعـان مـن الزيادة؛ وهي الزيادة بالتضعيف أي تكرار حرف من حروف الكلمة الأصلية. وزيادة الإلحاق التي يكون الغرض منها جعل مثالٍ على مثال أزيد منه، ليعامل معاملته كما في (قَردد) علـى (فَعلل). أو إلحاق الألف ولا تكون إلاّ في آخر الأسماء ولا يمكن أن تأتي وسطاً أو حشواً.

ولعلّه من الواضح هنا أن هذا المبحث، يقوم على زيادة الأصوات (ساكنة كانت consonants أو صائتة vowels إلى الأصوات الموجودة أصلاً في الكلمة. فنحن إن سميناها أحرف الكلمة؛ فما تلك الأحرف إلاّ رموزاً لأصواتٍ؛ فهي بالتالي أصوات.

وتقع الزيادة في الأفعال والأسماء، ولكن الباحثـة رأتْ أن تختـار زيـادة الأفعـال كـشاهدٍ لدراستها.

للفعل الثلاثي مع الزيادة ثلاثة صور هي:-

(1)أن يزاد بحرفٍ واحدٍ.

ويكون ذلك الحرف، الهمزة ولا تكون إلاّ في أول الفعل، والألف، ولا تـأتي إلاّ فـي وسـط الفعل، والتضعيف. والأمثلة على التوالي:

(أكْرم من كَرم) و(قاتل من قَتَلَ) و(قَطّع من قَطَع).

(2)وقد يزاد بحرفين اثنين.

إما همزة ونون، أو همزة وتاء، أو همزة وتضعيف، أو تاء وتضعيف، أو تاء وألف. والأمثلة على التوالي:

(إنْكسر من كَسر) و(إجتَمع من جمع). و(إحمر من حمر) و(تقدم من قَدِم) و(تَقاتل من قَتَلَ).

(1)وقد يزاد بثلاثة أحرف. هي: (الهمزة والسين والتاء)، ولا تأتي هذه الأحرف الثلاثة إلاّ في أول الكلمة كما في (إستَغفر من غَفَر) و(إستَعلَم مِن عِلِم) وقد تكون الزيادة بالهمزة والتضعيف والواو كما في اِعشَوشَب واحولى.

أما الرباعي فله مع الزيادة صورتان:

(1)قد يزاد بحرفٍ واحدٍ وهو التاء ولا تكون الزيادة به إلاّ في أوله؛ كما في (تدحرج من دحرج) و(تزلزل من زلْزل).

(2)وقد يزاد بحرفين اثنين هما: الهمزة والنون ولا تأتي الهمزة إلاّ في أول الفعل كما في (إحرنْجم من حرجم) و(إقْرنْقَع من قَرقَع).

أو الهمزة والتضعيف نحو (اقْشَعر من قَشْعر) و(اطمأن من طَمأن).

وبالرجوع إلى ما تم عرضه من صور زيادة الفعل الثلاثي المزيد نجد أن حرف الهمزة يرد في صور الزيادة بحرفٍ واحد ولا يأتي إلاّ في أول الفعل وهي همزة قطع تُنطق وتُكتب كما في (أَقبل وأَعلم وأَنشر وأَوضح)... الخ.

وترد أيضاً الهمزة في صور الزيادة بأكثر من حرف؛ (حرفين أو ثلاثة كما في: (انفتح وانكسر واستغفر واستنجد). ولكن الهمزة هنا همزة وصل تُنطق ولا تثبت كتابةً.

فما الذي نلاحظه في الهمزتين؟، أي عندما تكون الهمزة وحدها هي حرف الزيادة أو تكون الهمزة ومعها حرف آخر أو حرفين آخرين!

لعلّنا نلاحظ أن همزة القطع الزائدة في أول الثلاثي تُكتب أي تثبيتُ في الكتابة ثم تُحمل بصوتِ الصائت القصير (الفتحة)، ليحركها –وصوت الفتحة هو أخفّ الحركات أو أقلها قوةً، والهمزة هنا لا تحتاج لأكثر من ذلك.

بينما نلاحظ أن الهمزة عندما تُزاد ومعها حرف آخر أو أكثر، فهي تُنطق ولا تثبت كتابةً، وهذا الوضع ربما جعلها أكثر حاجة إلى ما يقويها ويثبت وجودها؛ فأُلحقت بها الكسرة، وهي الصائت القصير الذي يتوسط الصائتين الآخرين الضمة والفتحة من القوة. فهو صوت يقع بين ثِقل الضمة وخِفّة الفتحة. هذا من جانب.

ومن جانبٍ آخر، فإن نحن لم نحرك هذه الهمزة بهذا الصائت لاستحال علينا نطقها قبل امتناعنا أو إحجامنا عن كتابتها. فالقاعدة العربية تقول (لا يبدأ بساكنٍ، ولا يوقف على متحركٍ) وبهذا يكون صوت الصائت القصير الكسرة وفر لنا تيسير مهمة النطق بالإضافة إلى قيمة الزيادة التي قامت الزيادة من أجلها، وهي طلب الشيء.

ولئن كان الحديث السابق منصباً على الجانب الصوتي لهذه الزيادة. فلابد أن نشير إلى الجانب اللغوي فيها – أي في الزيادة -. ويمكن أن نقف على ذلك الجانب بالإجابة عن السؤال الذي يطرح نفسه.

ما قيمة الزيادة بحرفين، وما قيمتها بثلاثة؟ وما قيمتها بغير ذلك؟ وبعبارةٍ أخرى ما القيمة اللغوية للزيادة في اللغة؟.

لعلّه من المعروف أن كلّ صورة من صور الزيادة تقدم معنىً قد لا نتحـصل عليـه بدونها. مثلاً أفعال ثلاثية زيدت بحرفين اثنين هما الهمزة والنون مثل: (اِنْفَتَح، اِنْهمر، اِنْكسر، اِنْحسر، كلّها تدل على المطاوعة في الفعل.

وأفعال ثلاثية أخرى زيدت بحرفين اثنين هما التاء والألف نحـو (تـشاجر وتقاتـل وتناصب) فهذه الصورة تقدم لنا معنى المشاركة في العمل؛ وهذا بدوره قد يلعـب دوراً فـي تحويل تركيب جملة النحو إلى وجهة غير التي تكون عليها أن كان فعلها مجرداً.

وأفعال زيدت بثلاثة أحرف هي الهمزة والسين والتاء نحو: (اِستَغفَر واِستَنْجد واِستَفْهم)، فهـذه المجموعة تُفيد معنى طلب الفعل. وهكذا... إلخ.

وبهذا يكون للزيادة قيمة لغوية ثابتة في توفير المعاني الإضافية المطلوبة بالإضافة إلى المعنى الأصلي للفعل.

أما إذا رجعنا إلى الجانب الصوتي في أحرف الزيادة مرةً ثانيةّ، فنجد أن مبحث الزيادة اعتمد في عمله الأصوات الصائتة كما اعتمد الأصوات الصامتة أو الساكنة، فاستعمل من الصوائت القصير منها كالفتحة والكسرة، والطويل كالألف والواو كما في إعشَوشَب والألف كمـا فـي قَاتلَ. أما ما تبقّى من أحرف سألتمونيها فهي أصوات ساكنة consonants.

بهذا خرجتْ الباحثة من طرح مبحث الزيادة، بأنّه مبحث أساسي رئيسي من مباحث الصرف، يسعى دوماً لتوفير معاني نحتاجها في الكلام، وتكون الزيادة بحسب الحاجـة إليهـا معتمـدةً صوامت اللغة وصوائتها، جنباً إلى جنب، ولم يهمل نوعاً منها. وإن معالجة المفـردات عـن طريق الزيادة؛ إما أن تكون الزيادة في أول المفردة، وهو ما يعرف بالـ prefix أو فـي آخرها وهو ما يعرف بالـ suffix أو تكون في وسطها، وهذا يكون عـن طريـق الـوزن الصرفي وهذا له موضع آخر في البحث.

وتود الباحثة هنا أن تضيف حقيقةً هامة في هذا المجال هي أن هذا المبحث استطاع أن يقـدم قيمة لغوية هامة إلى جانب توفير المعنى، هذه القيمة تيسير وتسهيل الوصول للنطق بالـساكن عندما حركت همزات الوصل الساكنة بصائت الكسرة.

فإن كانت هذه الصوائت الـ vowels أصوات ثانوية لما اِحتِيج لها في مثل هـذا المبحـث، واِعتُمد عليها في توفير معانٍ وقيمٍ هامة؛ فجلبت وزيدت على الكلمة، وهي لم تكن أصلاً فـي بنيتها.

ونرى، إن الذي طرحناه يؤيد الرأي القائل بأن الأصوات الصائتة الـ vowels بها كمية مـن اللين والمرونة والقوة، ما يمكنها أن تذلل بها كلّ الصعاب.. فهي أصـوات معِينـة مـساعدة وليست عائقة، وهي أصوات تتمتع بصفة أنّها تنقل القوة منها إلى الأصوات الـصامتة التـي

تسبقها أو تجاورها، ولولاها لما استطعنا الوصول للنطق بهمزات الوصل الزائدة مع غيرها في بعض الأفعال.

2- أبواب الفعل

هذا مبحث ثانٍ من المباحث الصرفية الأساسية التي تعتمد اعتماداً كلياً أساسياً في عملها على الأصوات الصائتة الـ vowels.

قد ذكرت الباحثة في المبحث السابق، إن معظم الأفعال في العربية ثلاثية، وقليل منها رباعي، وقد قام سلفنا من علماء العربية بتصنيف هذه الأفعال إلى مجموعات متناسقة متماثلة وفق معيارٍ معينٍ، أسموها أبواب الفعل. وهذه الأبواب ستة تجمع كلّ الأفعال الثلاثية: وباب واحد يختص بالفعل الرباعي وهذه الأبواب هي –كما رتّبتْ في المعجم – وهو ترتيب قائم على أكثرية الأفعال التي يضمها الباب.

(1) باب نَصر ينْصر. نحو: (خَرج يخْرج) و(دخَلَ يدخُل).

(2) باب ضرب يضرب؟ نحو: (كَسر يكْسِر) و(هزم يهزم).

(3) باب فَتَح يفْتَح. نحو: (ذَهب يذْهب) و(صرخَ يصرخُ).

(4) باب فَرِح يفْرح. نحو: (طَرب يطْرب) و(عِلِم يعلَم).

(5) باب كَرم يكْرم. نحو: (شَرفَ يشْرفُ) و(عظُم يعظُم).

(6) باب حسِب يحسِب. نحو: (ولِي يلِي) و(ورِي يرِي).

فكلّ الأفعال العربية الثلاثية المجردة تنحصر داخل دائرة هذه الأبواب الستّة.

دعونا نطرح سؤالاً هو (ما هو المعيار الذي صنّفت به هذه الأفعال؟).

لعل المتتبع لهذا المبحث يلاحظ أن المصنّف قد اهتم هنا بوضع الفعل المدروس – أي محل الدراسة والتصنيف – في صيغتي الماضي والمضارع. ثم ركّز على صوت الصائت القصير short vowels في عين الفعل – ونعني بعين الفعل حرفه الثاني – وهو اصطلاح مستخدم في مادة الميزان الصرفي وسوف نتعرض له بصورة أوضح إن شاء الله في مبحث الميزان الصرفي.

فبمتابعة حركة عين الفعل في صيغة الماضي والمضارع؛ يتم تحديد باب الفعل. وهذا الضابط له من الأهمية ما أن يجعلنا نخرج من الباب الصحيح إلى باب غيره أو إلى وضع غير موجود أصلاً، بمجرد تغير حركة العين في المضارع أو الانحراف عنها.

إذن هذا الصائت القصير هو المعيار الرئيسي في التصنيف.

فباب (نَصر) وهو أكبر الأبواب، مفتوح العين في الماضي ومضمومها في المضارع.

وباب (ضرب) مفتوح العين في الماضي ومكسورها في المضارع.

وباب (فَتَح) مفتوح العين في صيغتي الماضي والمضارع.

وباب (فَرِح) فهو مكسور في الماضي ومفتوح في المضارع.

وباب (كَرُم) مضموم العين في صيغتي الماضي والمضارع.

وأخيراً باب (حَسِب) فهو مكسور العين في صيغتي الماضي والمضارع.

ومن هنا استنبط الصرفيون قاعدة تحديد أبواب الفعل وهي:

1- كلّ فعلٍ مفتوح العين في الماضي ومضمومها في المضارع[116] فهو من باب (نَصر).

2- كلّ فعلٍ مفتوح العين في الماضي ومكسورها في المضارع فهو من باب (ضرب).

3- كلّ فعلٍ مفتوح العين في الماضي والمضارع فهو من باب (فَتَح).

4- كلّ فعلٍ مضموم العين في الماضي والمضارع فهو من باب (كَرُم).

5- كلّ فعلٍ مكسور العين في الماضي ومفتوحها في المضارع فهو من باب (فَرِح).

6- كلّ فعلٍ مكسور العين في الماضي والمضارع فهو من باب (حَسِب).

وتقترح الباحثة أن تُحول هذه القواعد إلى رموز معادلة، لأن المعادلات تُبرز قيمة العنصر، وتشير إلى أن أي خلل في عناصره يؤدي إلى اختلال المعادلة وضياع مضمونها.

مثلاً نقدم في باب نَصر معادلة بالصورة التالية:

في صيغة الماضي: (عين الفعل + صائت الفتحة) صيغة المضارع: (عين الفعل + صائت الضمة) ← باب نصر.

3- الميزان الصرفي

(الميزان الصرفي هو معيار لفظي، اصطلح الصرفيون على اتخاذه من الأحرف: (ف ع ل)؛ ليزنوا به الكلمات العربية، كما تواضع غيرهم من أصحاب الحرف على اتخاذ المعايير المختلفة لمعرفة مقادير الأشياء.

غير أنّه لما كانت الألفاظ أعراضاً يتعاقب عليها التغيير الذي لا يقف عند حد معين، تبعاً لاختلاف معاني المفردات، واتساع دائرة التخفيف اللفظي في اللغة، بالغ علماء التصريف في ضبط ميزانه، وتحرير قواعده ليتسنّى لهم استعماله في جميع الحالات بدون اختلال)[117].

---

116 - نقصد بعين الفعل في صيغة المضارع: حرفه الثاني في صيغة الماضي المجرد لأن ياء المضارعة التي تدخل على صيغة الماضي لتفيد معنى المضارعة؛ غير محتسبة.

117 - الشيخ عبد الحميد عنتر، تصريف الأفعال ومقدمة الصرف، ص: 38-39.

(أما الوزن والزنة في اللغة فمصدران بمعنى التقدير والكيل، والمراد منهما هنا الميزان وهو اللفظ المصوغ من الفاء والعين واللام؛ ليكون محلاً لهيئة الموزون من حركة وسكون وحذف وغيرها، وهو مشترك بين جميع الكلمات لمجرد الوزن بغض النظر عن دلالته على معانيها، أو اشتراك في هيأتها الخاصة بها. فإذا قالوا: (قَصد) على (فَعلَ)، و(مفْهوم) على (مفْعول)، و(مِفْتَاح) على (مِفْعال)، و(فَتّاح) على (فَعال)؛ عنوا بذلك أن فَعلَ ومفْعُول ومِفْعال وفَعال، ألفاظ مجردة من معاني الموزونات، وعن هيأتها أنفسها. صِيغت للوزن بها فسميت اِصطلاحاً؛ وزناً وزنةً، وليست في الحقيقة وزناً ولا زنة لما عرفت أنّها لا تحمل معها معاني هذه المشتقات، ولا ذوات الهيئات اللازمة لموادها، وإنّما هي ألفاظ تنطبع فيها الموزونات، وصورها المختلفة، كما تنطبع في المرايا صور المرئيات لا حقائقها).

والغرض من الميزان، معرفة أصول الكلمات، وما يطرأ عليها من زيادة وما يعتري حروفها من تغيير بتقديم أو تأخير أو حركة أو سكون أو حذف. وليس المراد أن هذه المعرفة موقوفة على الميزان، فإنّه لا تستعمل إلاّ بعد معرفة الأصلي والزائد، وما إليهما بطريق القواعد التصريفية، فلو توقفت تلك المعرفة على الميزان، لزم الدور، بل القصد أن الوزن يبين حال الكلمة وما طرأ عليها)[118].

لعلّنا نلاحظ هنا أن مادة الميزان الصرفي التي وضعها الصرفيون، جاءت على ثلاثة أحرف هي (ف ع ل). ولعلّ ذلك راجع إلى ما ذُكر في المبحث السابق، على أن معظم الكلمات في العربية، وخاصة الأفعال منها، ثلاثية الأصول؛ ولذلك وضعت مادة الميزان على ثلاثة أصول. وفي هذا تسهيل لعملية الوزن التي يتم عن طريقها معرفة الحقائق التي تحيط بالكلمة.

فعند الوزن هم يقابلون الأصل بالأصل والزائد بالزائد. وتود الباحثة أن تشير هنا إلى ضرورة توضيح أن اصطلاح أصل أو زائد لا ينحصر في الأصوات الصامتة فقط consonants. بل يشير إلى صوت الصامت وما يتبعه من صوت صائت vowel أو يحمله، أو يظهر عليه.

بمعنىً آخر أنّهم يقابلون الحروف الأصلية والأصوات الصائتة الأصلية التي تتبع لها بالحروف الأصلية والأصوات الصائتة الموجودة في مادة الميزان.

فإن دخلت أحرف زائدة على الموزون أدخلوها بحركاتها وسكناتها على مادة الميزان. ثم إن حذِف حرف من الموزون حذف ما يقابله من الميزان وهكذا.

---

118 - الشيخ عبد الحميد عنتر، تصريف الأفعال ومقدمة الصرف، ص: 39.

وبهذا يكون مبحث الميزان الصرفي من مباحث الصرف الأساسية التي تقوم وتعتمد في عملها على الأصوات الصائتة والحركات vowels جنباً إلى جنب مع أحرف البنـاء أو الـصوامت consonants .

وإذا ما أردنا أن نجسد ما ذكرناه على صفحة الواقع فيمكننا أن نمثّل لما ذهبنا إليـه بـبعض الأمثلة:

نحو:

(1) الفعل الماضي الثلاثي: حضر. وزنه الصرفي هو فَعلَ.

ح ض ر.

فَ ع لَ.

فإذا أدخلنا على الفعل السابق نفسه حرف الزيادة الهمزة، وهي لا تأتي إلاّ فـي أول الفعـل. لزمنا أن نضيف إلى مادة الميزان ذات الهمزة في أول الميزان (أي في ذات المكان).

ثم ننظر إلى هذه الهمزة لنبحث بأي صوتٍ صائتٍ تحركت؟؟

ثم نُضيف ذات الحركة أو الصائت لمادة الميزان. فيصبح وزن الفعل المزيد بالهمزة في الأول هو (أَفْعلَ).

أَ حـْ ض ر.

أَ فْ ع لَ.

ولعلّ هذا المثال البسيط يوضح لنا الدور الذي يلعبه الميزان الصرفي فـي التغيـرات التي تحدث على بناء المفردات، عندما يطرأ عليها طارئ من الطوارئ.

فالمتتَبّع لوزن الفعل (حضر) وهو في صيغة الماضي المجرد والفعل أَحضر وهو في صـيغة الماضي المزيد بحرف الهمزة في أوله يلحظ أن فاء الفعل وهو صوت (الحاء) بعـد أن كـان مفتوحاً في صيغة المجرد، أي يحمل صوت الصائت القصير (الفتحة). أصبح بعـد الزيـادة صوتاً يحمل السكون. وهذه واحدة من الحقائق التي تحيط بالكلمة. والتي يكشف عنها الميزان الصرفي.

مثال آخر لطوارئ الكلمة.

فعل الأمر (صِلْ) من الماضي الثلاثي المثال (وصلَ). وزنه الصرفي هو (عِلْ). فمـا الـذي طرأ من تغيير على بِنْية الفعل؟

لعلّنا نلحظ أن فاء الفعل المثال وهو حرف (الواو) حذف عندما أردنا الإتيان بـصيغة الأمـر منه. فما كان منا إلاّ أن حذفنا فاء الميزان وهو حرف (الفاء). فما الذي تبع هذا الطارئ؟؟

إن الذي حدث هو أننا أعدنا صياغة ترتيب صوائت الفعل، جراء تـأثير الكلمـة بموضـوع الحذف الذي تَعرضت له، فحولنا صوت الصائت القصير (الفتحة) إلى صوت الصائت القصير الكسرة.

وتحاول الباحثة أن تجد مبرراً لتحويل فتحة عين الفعل إلى كسرة... وهي تـرجح أن يكـون مدعاة ذلك ومرده قوة الصوت. فكما ذكر علماء الأصوات بأن صـوت الـصائت القـصير الكسرة أقوى من صوت الصائت القصير الفتحة، فجاب واستبدل بالفتحة حتى يسد الـضعف الذي أحدثه حذف فاء الفعل.

مثال ثالث:

الفعل اللفيف المفروق الماضي: (وقَي)

إذا أردنا أن نأتي بصيغة الأمر منه حذفنا كُلاً من فاء الفعل ولامه وتركنا عينه، ولكن يشترط في عملية حذف الفاء هنا أن يكون الفعل مكسور العين في المضارع.

فالأمر من وقَي ⟵ (ق) ووزنه الصرفي⟵ (ع).

فلماذا اِشْتُرط كسر العين؟

لعلّ السبب هو نفس السبب الذي ذهبنا إليه سابقاً وهو المتمثل في إشكالية ضعف بناء المفردة بعد أن تعرضت لحذف بعض لبنات بنائها الأساسية، فهذا الحذف طارئ من الطـوارئ التـي تعرض للكلمات، وربما جاب هذا الطارئ بعض الإشكاليات لثبـات المفـردة، ممـا جعـل الصرفيين يبحثون عن مخرجٍ من مثل هذه الإشكاليات. فلجـأوا إلـى الأصـوات الـصائتة فوجدوها خير معينٍ لحل إشكالياتهم في هذا الجانب. فما كان منهم إلاّ أن اشترطوا بأن يكـون الفعل مكسور العين في المضارع. لأن الكسرة لها قوة تفوق الفتحة والضمة، ويمكن أن تقـوم بما لا تقوم به الحركتان.

دعونا نطرح سؤالاً هنا: هل يا ترى كنا نتوصل إلى صيغة الأمر من الفعل (وقـي) إذا مـا حذفنا فاءه ولامه، وكانت عينه تحمل الصائت القصير الفتحة كأن نقول (قَ)؟؟ لا أحسب ذلك.

إذن إن عمل الميزان الصرفي الذي يقوم على مقابلة الأصل بالأصل والزائد بالزائـد يجعلـه يتعرض لطوارئ كثيرة تتمثل في الحذف والزيادة والتغيير. وكلّ هذه الطوارئ وغيرها تجـر معها بعض الإشكاليات التي يحاول الصرفيون التخلص منها... ولعلّه من الواضح أنّهم وجدوا مرونةً خاصةً في صوائت العربية vowels ، فسخروها لسد ذرائعهم وأحكام بناء مفـرداتهم معتمدين في ذلك على مبدأ قوة الصوت وضعفه.

فتستبدل الأصوات الصائتة القوية عندهم عند الزيادة بأصوات أضعف مما كانت عليه، وعنـد الحذف بأصوات أقوى مما كانت عليه من قبل، ولعلّ هذا يشير إلى أن العربية لغة تنغيم تقوم من أساسها على فكرة تناغم الأصوات.

فكأن مفرداتها – قبل أن تخضع للميزان الصرفي، موزونة بطريقة أخرى تلائم بين الصوائت والصوامت من حيث القوة والموسيقى.

إن كانت الأمثلة التي ذكرناها سالفاً تناولت كلّها أفعالاً؛ فيجدر بنا أن نمثّل لبعض الأسماء وكيفية وزنها صرفياً. فالأسماء قد تكون ثلاثية: وقد تكون رباعية أو خماسية. والثلاثية منها لا يختلف وزنها عن أوزان الفعل الثلاثي، ولكن إن كانت على أكثر من ثلاثة أحرف فهنا لا نعبر عن الحرف الزائد بذات الصيغة في الميزان، وإنّما نضيف لمادة الميزان لاماً رابعة أو خامسة.

مثلاً:

جعفَر وزنها الصرفي فَعلَل. فعبرنا عن الراء الأخيرة بلامٍ زائدة.

ج ع فَ ر.

فَ ع لَ ل.

سفَرجل وزنها الصرفي ⟵ فَعلَلل. فعبرنا عن الجيم واللام في آخر الكلمة بحرف اللام الزائد.

س فَ ر جَ ل.

فَ عَ لْ لَ ل.

فيكون وزن سفَرجل هو (فَعلّل). وهنا طبقنا قاعدة إدغام المثلثين حيث أدغمنا اللامين الأولين. ويبقى السؤال المطروح أمامنا هنا هو: كيف نتعرف على الحرف الزائد؟؟

وكيف نميز بين الزائد والأصلي؟

يقول ابن مالك في هذا الصدد:

والحرف إنْ يلزم فأصلٌ، والذي

لا يلزم الزائد، مِثْل تا احتذِي

فكلّ حرف يلزم تصاريف الكلمة؛ هو حرف أصلي، والذي يسقط في بعض تصاريف الكلمة هو الزائد[119].

وهناك صورة أخرى لمفردات تخضع للوزن الصرفي، وتعرض لطارئ الزيادة ولكنّها هذه المرة زيادة بتضعيف بعض أصولها مثل الفعل (إغْدودن) في قولهم اغدودن الشعر إذا طال. حيث كُرر حرف الدال. فيكون وزنها الصرفي هو (إفْعوعل)، حيث كُررت عين الميزان كما كُررت عين الموزون، والعين هي التي تقابل حرف الدال في الموزون.

---

119 - شرح ألفية ابن مالك،198/4.

ومثل ذلك يقال في حطّم. وشرد ونقّب ... إلخ. كُلّها على وزن فعل أي ضعفت فيهـا عـين الميزان كما ضعفت عين الموزون.

ولعلّ المتتبع لهذا الموضوع يكشف عن سر اللغة البديع؛ ففي مثل هذه الكلمات نجـد أن الحرف المكرر غالباً يمثّل عين الكلمة.. فكأن واضع اللغة قصد أن يكون هـذا الحـرف المتكرر هو حرف العين لما يتمتع به هذا الصوت مِن مرونة أيضاً.. فالباحثـة أوردت فـي صدر هذه الدراسة وبالتحديد في بابها الأول بأن هنالك أصوات صامتة لها قـدر عـالٍ مـن المرونة والانسياب أكثر من غيرها من الصوامت التي يلجأ إليها اللغويون في حـلّ قـضايا لغتهم وهي (ع ل م ن).

إذن فإن مبحث الميزان الصرفي، مبحث رئيسي من مباحث التصريف التي تقوم على تفعيل الصوائت، وهذا المبحث يستخدم في معالجته للمفردات، طريقة الوزن، وهذا الوزن قـد يلحق بالمفردة زيادة أو حذفاً. وقد تكون الزيادة في الأول أو الآخر أو الوسط، ومثـال ذلـك على الترتيب (استغفر من غفر) و(سوداني من سودان) و(قاتل من قتل). وقد يعدل مع الزيادة أو الحذف في بعض أصوات الصوائت خضوعاً للميزان. وهذه المعالجة تغير صورة المفردة بالإضافة إلى اشتقاق المعنى الجديد. ويجب علينا الاهتمام بعمل الميزان، لأنّـه يمثّـل مـادةً تدريبية، تدرب الألسنة، وتعينها على اكتشاف الأصلي وتمييزه عن الزائد من الحروف، كمـا تمكّنها من القياس؛ الذي عن طريقه يتم إخضاع ما لم يكن موجوداً إلى الوجـود، مثـل نقـل بعض الصيغ غير العربية إلى العربية بصيغتها لا عن طريق الترجمة. وفوق هذا وذاك فهـو يحفظ الألسنة عن الانزلاق والوقوع في الخطأ، وهذه قيمة لغوية ينبغي ألا يستهان بها.

4- <u>الوزن التصغيري</u>

هو مبحث آخر مِن المباحث التي تعول على الأصوات المرنة، متمثلةً في الـصوائت وبعض أصوات الصوامت.

وعلى الرغم من التشابه الموجود بين هذا المبحث ومبحث الميزان الصرفي إلاّ أنّـه يختلف عنه، وتختلف غايته. فلكل هدف وغاية خاصة به. نعرض ذلك من خلال طرح مـادة المبحث.

فالاسم المصغّر هو (ما زيد فيه شيء حتى يدل على تقليل، فيشمل المبهمات كـذّياك واللذيا وغيرهما، والتقليل، فيشمل تقليل العدد كقولك: (عندي دريهمات) أي أعـدادها قليلـة، وتقليل ذات المصغّر بالتحقير حتى لا يتوهم عظيماً نحو كُلَيب ورجيل. ومـن مجـاز تقليـل

الذات: التصغير المفيد للشفقة والتلاطف كقولك يا بني، ويا أُخَي وأنت صديقي، وذلك لأن الصغار يشفق عليهم ويتلاطف بهم.

ويعرف الشيخ الرضي الاسم المصغّر بأنّه: المزيد فيه ليدل على قليل، فالمتمكن يضم أوله، ويفتح ثانيه، ويؤتي بعدها بياءٍ ساكنة، يكسر ما بعدها، إلاّ في تاء التأنيث، وألفيه، والألف، والنون المشبهتين بهما وألف أفعال جميعاً[120].

ومن خلال تعريف الرضي للمصغّر، رسم لنا الطريقة التي يتم بها تصغير المكبرات من الأسماء، ذلك أن التصغير خصيصة من خصائص الأسماء دون سواها من الكلمات. فالأسماء المكبرة المتمكّنة يتم تصغيرها إن أردنا ذلك بضم أولها وفتح ثانيها، ثم إضافة ياء ساكنة زائدة. ثم كسر ما قبل الآخر إن كان الاسم رباعياً أو خماسياً. أما إن كان الاسم المكبر ثلاثياً فإننا لا نكسر ما بعد الياء الزائدة لأن ما بعدها يكون محلاً للإعراب.

فمثلاً على سبيل المثال يكون تصغير بعض المكبرات على النحو التالي:

(1) بعد ← بعيد.

(2) قبل ← قُبيل.

(3) أحمد: أُحيمِد.

(4) جدول: جديول.

(5) قِنْدِيل: قُنَيدِيل.

(6) مِنْدِيل: منَيدِيل.

يقول الرضي حول صيغة التصغير:

(لما كانت أبنية المصغر قليلة واستعمالها في الكلام أيضاً قليل؛ صاغوها على وزن ثقيل؛ إذ الثقل مع القلة محتمل. فجلبوا لأولها أثقل الحركات وهي الضمة، ولثالثها أوسط حروف المد ثقلاً. وهو الياء، وجاءوا بين الثقلين بحركة أخفّ الحركات، وهي الفتحة، لتقاوم شيئاً من ثقلها)[121].

وترى الباحثة أن الرضي في هذا المقام – أي عند شرح نظام التصغير- أزاح الستار وكشف عن الحاجة إلى التناسق والتوازن والانسجام بين أصوات المفردة، فهي لم تُجلب أو يؤتى بها عفواً، وإنّما الأمر مدروس ومقنن له.

ولا يفوت على الباحثة أن تفسر أحكام الرضي على هذه الأصوات، وذلك بقوله إن الضمة أثقل الحركات وإن الفتحة أخفّها وأن يصف الياء وهي امتداد للكسرة بالوسيطة.

---

[120] - شرح شافية ابن الحاجب، ص: 189.

[121] - المرجع السابق، ص: 193.

بأن هذه الأحكام توضح لنا أن علماء العربية الأقدمين عرفوا خصائص الأصوات الدقيقة، وتعاملوا معها من منطلق علمٍ ودرايةٍ، فعرفوا كيف يمازجون بينها، ويصنعون منها قوالباً لمعانيهم. وبالتالي جعلوها قوالباً فاعلةً لذلك عن قصدٍ وتعمد منذ أمدٍ طويلٍ بعيد، يعود إلى بدايات اللغة الأولى.

ولا يكون التصغير إلاّ بثلاثة أحرف أو أكثر، ولذلك إن وجدنا الكلمة على حرفين بحثنا عن الثالث، فإن كان محذوفاً، رد إلى مكانه. وإن لم نكن نعلمه أضفنا حرف (الياء) إلى آخر الاسم المراد تصغيره. ولعلّ العلّة في زيادة الياء دون سواها يعود إلى الأمر القائم وهو إن أكثر ما يحذف من الثلاثي هو اللام، دون الفاء والعين كما في (دمٍ، فم، يد وحرٍ) وإن أكثر ما يحذف من اللام هو حرف علة. وحرف العلة إما أن يكون واواً أو ياءاً، ولو زدنا الواو وجب قلبها ياءاً لاجتماعها مع الياء الساكنة قبلها، ولذلك تم اختيار إضافة الياء إلى آخر الاسم المراد تصغيره وهو على حرفين. وأحياناً يكون الحرف الساقط أو المفقود في الاسم المكبر هو (الفاء) وليس اللام، وغالباً ما يكون حرف علة كما في عِدة وصِلة من (وعد) و (وصلَ) وهنا يعوض عن الفاء المحذوفة بتاء تضاف إلى آخر المفرد.

وخلاصة الأمر في حديثنا عن الوزن التصغيري يمكن أن نجملها في أن عدد الأوزان التصغيرية ثلاثة هي: (فُعيل) و(فُعيعِل) و(فُعيعيل). كما يقول الرضي: (أوزان التصغير ثلاثة فُعيل وفُعيعِل وفُعيعِيل، ويدخل في فُعيعِل دريهم – مع أن وزنه الحقيقي فُعيلل – وأُسيود أُفَيعِل ومطَيلق مفَيعِل وجويرب فُويعل وحمير فعيل.

ويدخل في فُعيعِيل عصيفير، ومفَيتيح ونحو ذلك.

وإنّما قصدوا ذلك لأنّهم قصدوا الاختصار بحصر جميع أوزان التصغير فيما يشترك فيه بحسب الحركات المعينة والسكنات، لا بحسب الحروف وأصالتها)[122].

ولعلّ تعبير الرضي الأخير القائل: (بحسب الحركات المعينة والسكنات لا بحسب الحروف – دليل قاطع وشاهد ملموس على أصالة هذه الأصوات في مبحث الوزن التصغيري على وجه التحديد. وداحض لكلّ قول قائل بأنّها طارئة دوماً وزائدة في كلّ حال؛ ويمكن التحايل عليها والاستغناء عنها بسهولة ويسر، فالتصغير له قيمته اللغوية الثابتة التي نحتاجها من خلال استخدامنا اللغوي مثل إظهار التلطف، وبيان صغر الشيء، أو قلة العدد ... إلخ. ومثل هذه المفردات لا توفّرها معاجم اللغة وإنّما المكلف بتوفيرها هو علم الصرف من خلال مباحثه العاملة، فوضع لها قاعدة التصغير التي حددت صيغها بالثلاث صيغ المشار إليها من

---

[122] - ابن الحاجب، شرح الشافية، 14/1.

قبل، وهي التي تغطّي كلّ الأسماء المكبرة تقريباً. وهي قاعدة تقوم على ضم الأول وفتح الثاني وإضافة ياء ساكنة، قد يكسر ما بعدها. – إن كان الاسم غير ثلاثي -.

إذن يمكننا أن نقر باعتماد هذا المبحث من مباحث الصرف على تفعيل الصوائت vowels واستخدامها لتوفير هذه القيمة المطلوبة.

وذلك عن طريق ضبط الصيغ قيد الدراسة عن طريق الحركات. حيث يتم تحويل صيغة المكبر إلى صيغة المصغّر، ثم يوظّف ذلك الاسم المصغّر لإبانة المعنى المطلوب حسب السياق المستخدم، خدمةً للغة.

وهذا موضوع قائم بذاته. فإن أردنا أن نزن هذه المصغرات وزناً صرفياً انتقلنا إلى مبحث الميزان الصرفي وطبقناه على تلك المفردات. انظر الأمثلة:

	الاسم المكبر.	الوزن التصغيري.	الوزن الصرفي قبل وبعد التصغير.
(1)	قلم	قُليم فُعيل.	فَعلْ فُعيل.
(2)	أسود	ُأسيود فُعيعِل.	أفْعل ُأفَيعِل.
(3)	جعفَر	جعيفِر فُعيعِل.	فَّعلَل فُعيعِل.
(4)	دِرهم	دريهم فُعيعِل.	فَعلَل فُعيعِل.
(5)	عصفُور	عصيفير فُعيعِيل.	فُعلُول فُعيعِيل.

إذن فالميزان الصرفي يقوم بوزن الصيغة المكّبرة وتلك المصغّرة أيضاً وفق نظام خاص به، والوزن التصغيري يقوم بتصغير المكبرات بطريقة خاصة به.
ومن هنا كان التعبير عن الحرف الزائد بعد الثالث بلام إضافية في الميزان الصرفي، وبحرف العين في الميزان التصغيري، (الوزن التصغيري).

ومما تقدم طرحه في هذا المبحث، ومناقشة قاعدته التي تقوم على ضم الحرف الأول وفتح الثاني وزيادة ياء ساكنة، وكسر ما بعد هذه الياء إن كان الاسم غير ثلاثي، يظهر لنا دور هذه الصوائت في توفير قيمة التصغير، كقيمةٍ لغوية مطلوبة. فالتصغير هو الذي يوفر لنا معنى التدليل والتمليح والتقريب والتبعيد والتعظيم والتقليل في أوجز عبارة يمكن تقديمها، فهو يوفّر كلّ تلك المعاني من خلال صياغة مفردة واحدة، وفي هذا إيجاز واختصار نافع وهذا الإيجاز لا يكون إلاّ بتفعيل الأصوات التي احتوتها القاعدة التصغيرية من (ضم وفتح وياء)، وكلّها صوائت vowels طويلة كانت أم قصيرة. أما استخدام حرف العين أو اللام فهو أمر مألوف لأنّه كما ذكرنا من قبل، بأن هذين الصوتين يتمتعان بمزايا قد لا توجد في بقية الصوامت باستثناء الميم والنون.

ولعلنا نلمح في هذا المبحث إن علم الصرف يختلف عن علم النحو. فإن كان استخدام الأصوات الصائتة في النحو يكون في آخر الكلمة فقط بمعنى آخر الحرف الأخير هو محلّه، ويجب أن يحصر نفسه فيه، فإن الصرف يمكنه أن يتطرق لجميع أحرف بناء المفردة في هذا المبحث، بدءاً من الحرف الأول وانتهاءاً بما قبل الأخير. لكنه يحْظر عليه الوصول إلى الحرف الأخير، لأن ذلك ليس من اختصاصه، وإنّما من اختصاص الإعراب.

وهذا بدوره مؤشر هام لدقّة اللغوي العربي القديم واهتمامه بتنظيم القواعد والفصل بين مساراتها حتى لا تتشابك الأمور وتتداخل في بعضها البعض.

5- الإعلال

جاء في تعريفه عند ابن الحاجب.

(تغيير حرف العلة للتخفيف، ويجمعه القلب والحذف والإسكان. وحروفه، الألف والواو والياء. ولا تكون الألف أصلاً في المتمكّن، ولا في فعل، ولكن عن واوٍ أو ياء)[123].

ويفسر الرضي تعريف ابن الحاجب للإعلال بأنّه مختص بتغيير حروف العلة (الألف، والواو، والياء)، أو الحذف أو الإسكان. ولا يقال لتغيير الهمزة بأحد الأحرف الثلاثة إعلال، بل يقال لذلك تخفيف للهمزة.

وقوله للتخفيف؛ احتراز عن تغيير حرف العلة في الأسماء الستة نحو:

(أبوك، أباك، أبيك)، وفي المثنى وجمع المذكر السالم نحو (مسلمين ومسلمون)؛ فإن ذلك للإعراب لا للتخفيف.

وقوله: وحروفه الألف والواو والياء؛ أي حروف الإعلال تُسمى الثلاثة حروف العلة لأنّها تغيير ولا تبقى على حالٍ، كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالاً بحال. وتغيير هذه الحروف لطلب الخفّة، بحيث لا تحتمل أي ثقلٍ، وأيضاً لكثرتها في الكلام، لأنّه إن خلت كلمة من أحدها فخلوها مِن أبعاضها محالٌ. – وأعني مِن أبعاضها الحركات – وكلّ كثير مستثقل وإن خفّ.

وقوله: لا تكون الألف أصلاً في المتمكّن، أما في الثلاثي؛ فلأن الابتداء بالألف محالٌ، والآخر مورد الحركات الإعرابية، والوسط يتحرك في التصغير؛ فلا يمكن وضعها ألفاً.

وأما الرباعي فالأول والثاني والرابع لما مر في الثلاثي والثالث لتحركه في التصغير وأما الخماسي، فالأول والثاني والثالث، لما مر في الثلاثي والرباعي. والخامس لأنّه مورد

---

123 - شرح شافية ابن الحاجب، 3/67-68.

الإعراب، والرابع لكونه متعقب الإعراب في التصغير والتكسير وأمـا فـي الفعـل الثلاثـي فلتحركه ثلاثتها في الماضي، وأما في الرباعي فلاتباعه الثلاثي.

1- الإعلال والإبدال

(1) متى تقلب الواو ألفاً؟

تُقلب الواو ألفاً إذا تحركت حركةً أصليةً، وكان ما قبلها مفتوحاً نحو.

(1) قَوَل ← قالَ.
قَوَم ← قام. فعلين وحرف العلة فيهما عين متحركةٌ بالفتح. وما قبلها مفتوح.

(2) بوب ← باب. اسم، عينه حرف علّة هي واو متحركة بالفتح وما قبلها مفتوح.
غَزو ← غَزى. فعل ثلاثي لامه حرف علة وهي واو وما قبلها متحرك بالفتح.

(3) مول ← مال. اسم عينه حرف العلة الواو متحرك بالكسر وما قبله مفتوح.
نَولَ ← نَال. اسم عينه حرف العلة الواو متحرك بالكسر وما قبله مفتوح.

(2) متى تُقلب الياء ألفاً؟

تُقلب الياء ألفاً إذا تحركت حركةً أصليةً وكان ما قبلها مفتوحاً نحو:

بيع باع.
طَير طَار

كما تقلب الياء ألفاً، إذا كان في الكلمة حرف متحرك ومفتوح ما قبله كما في:

حيي ← حيا.

(3) متى تقلب الواو ياءاً ؟

تُقلب الواو ياءاً؛ عيناً كانت أم لاماً أو غيرهما إذا اجتمعت مع الياء، وكانت الأولى منهما ساكنة، نحو:

سيود ← سيد. حيث اجتمعت الواو والياء وكانت الأولى ساكنة.

دليوة ← دلّية. حيث اجتمعت الواو والياء وكانت الأولى ساكنة.

مرموي ← مرمِي حيث اجتمعت الواو والياء وكانت الأولى ساكنة.

(4) متى تُقلب الياء واواً؟

تُقلب الياء واواً إذا وقعت ساكنة وما قبلها مضموم نحو:

ميقن ← موقِن.

ميسر ← موسِر.

(5) متى تُقلب الألف ياءً؟

مصابِيح ← مصيبيح.
مفَاتِيح ← مفَيتيح.
اسمين مكبرين خضعا لقاعدة التصغير.

(6) متى تُقلب الألف واواً؟

تُقلب الألف واواً، إذا وقعت بعد ضمٍ نحو:

بايع ← بويع.
ضارب ← ضورب.
حولت صيغة بناء المعلوم للمجهول.

2- الإعلال بالنقل والتسكين

هو الإعلال الذي يتم بنقل حركة حرف العلة إلى الصحيح الساكن قبله. ويكـون فـي أربعة مواضع هي:

(1) عندما تكون عين الفعل ياءً أو واواً متحركة وقبلها حرف صحيح ساكن كما في:

أ- يبيِن : يبِين.

ب- يقْوم : يقُوم.

ج- يخْوف أو يخْوف: يخاف.

د- يحير : يحار.

ففي مثل هذه الكلمات تنقل حركة حرف العلة إلى الصحيح الساكن قبله، ويسكّن حرف العلّـة، ويبقى على حاله وفي محلّه إن كانت الحركة التي نُقلت منه مجانسةً لـه؛ كمجانـسة (الـواو والضمة)، (والياء والكسرة) كما في يبين ويقْول.

أما إن كانت الحركة المنقولة ليست مجانسة للحرف الذي نقلت منه، فإن ذلك الحـرف – أي حرف العلة – يقلب ألفاً، كما في (يخْوف أو يخوف) و(يحير) لأن الفتحة ليست مجانسة للواو أو الياء والكسرة ليست مجانسة للواو.

(2) ويكون هذا النوع من الإعلال في الاسم المشابه للفعل المضارع – في الـوزن – فقـط، بشرط أن تكون فيه زيادة يمتاز بها عن الفعل نحو: مفْعل. أو لا يمتاز بها كما في مقـام ومعاش وأصلها.

أ- مقْوم : مقام.

ب- معيش : معاش.

حيث نُقلت حركة حرف العلّة إلى الصحيح الساكن قبله. ثم قُلب حرف العلة ألفاً.

(3) المصدر الموازن للإفعال والاستفعال، نحو اِقْوام، واستْقوام، حيث تُنقل حركة حرف العلّة (الواو) إلى الصحيح الساكن قبلها، ثم تُقلب الواو ألفاً، ثم تُحذف إحدى الألفين بعد القلب؛ لالتقاء الساكنين، وقد يعوض عن هذه الألف المحذوفة بتاء في الآخـر فتكـون (إقامـة واستقامة).

وقد لا يعوض عنها بهذه التاء فتكون (إقام واستقام) كما في: "وإقام الصلاة" ويكثر حذف التاء عند الإضافة.

(4) صيغة اسم المفعول نحو:

أ- مقْوول على مفْعول :مقُول.

ب- مبيوع على مفْعول : مبيع.

حيث تنقل حركة حرف العلّة الواو أو الياء إلى الصحيح الساكن قبلها، ويسكّن حرف العلّة، ثم يحذف أحد المدين خشية التقاء الساكنين، وتُقلب الضمة في مبيوع إلى كسرة. فتصبح (مِبيع).

3- الإعلال بالحذف

يكون هذا النوع من الإعلال في الفعل المثال، عندما نأتي بصيغة الأمر أو المـضارع منه. ويشترط أن يقبل مصدر المثال هنا التاء وذلك نحو:

أ- وعد : يعِد عِدةً والأمر منه عِد.

ب- وصل : يصِل صِلةً والأمر منه صِل.

ويشترط في حذف (فاء) المثال في مثل هذه الأفعال، أن تكون الفاء واواً والعين المكسورة في المضارع. أي يكون الفعل من باب ضرب أو حسِب. وكذلك حال اللفيـف المفـروق الـذي نتعامل معه من جهة الفاء معاملة المثال. ومن ذلك نذكر:

أ- وعي يعِي والأمر ع الفعل من باب ضرب.

ب- وهي يهي والأمر هِـ الفعل من باب ضرب.

ج- ولَي يلي والأمر ل الفعل من باب حسِب.

د- وري يري والأمر ر الفعل من باب حسِب.

أما إذا كان الفعل مثالاً، ولكنّه مفتوح العين في المضارع، فإن فاءه لم تُحذف، وإنّما تحول إلى ياءٍ كما في الفعل وجِلَ.

وجِلَ المضارع منه يوجل والأمر اِجِلْ الفعل من باب فَرح. فهنا وقعت الواو سـاكنة بعد كسرٍ فقُلبت ياءاً لتجانس حركة الكسرة. ففاء المثال، موجودة فـي صـيغتي المـضارع والأمر، ولم تُحذف.

وكذلك تُحذف فاء اللفيف المقرون ولامه في المضارع المجزوم والأمر، إذا أسند إلى نون النسوة أو ألف الاثنين كما في:

أ- النسوة لم يعِين : ويا نسوة عِين.

ب- المحمدان يعِيان : ويا محمدان عِيا.

أما الفعل الأجوف فتحذف ألفه من صيغة المضارع المجزوم بالسكون وصيغة أمـره المبنـي على السكون نحو:

قَالَ : لم يقُلْ : الأمر منه قُلْ.

باع : لم يبِع : الأمر منه بِع.

كما تحذف عينه أيضاً إذا أُسند لأحد ضمائر الرفع المتحركة.

الفعل	تاء المتكلم	تاء المخاطب	تاء المخاطبة	ناء المتكلمين	نون النسوة
قَالَ	قُلْتُ	قُلْتَ	قُلْتِ	قُلْنا	قُلْن
قَام	قُمتُ	قُمتَ	قُمتِ	قُمنا	قُمن
باع	بِعتُ	بِعتَ	بِعتِ	بِعنا	بِعن

هذا المبحث الذي أوردناه كشاهدٍ للدراسة وتثبيتاً لاعتماد الصرف على صوائت اللغة، يعتبر من أهم الشواهد والظواهر؛ ذلك أن هذه الظاهرة تُستخدم في العربية بصورة كبيرة واسعة الانتشار، بدافع حب التخفيف والتخلّص من النطق الثقيل. فالعربية لغة عرفت بالانسجام والموسيقى والسلاسة والعذوبة، ولذلك نجدها دائماً تسعى للتآلف بين أصواتها إن كانت (صائتة مع ساكنة)، أو (صائتة مع صائتة).

ولعلّ المتتبع لكلّ أمثلة الإعلال التي استشهدت بها الباحثة وغيرها مما لـم تـذكره، يلاحـظ اهتمام اللغوي العربي المفرط بضرورة انسجام أصوات المفردة التي تتألّف منهـا، وحرصـه على متابعة توزيع الصوائت في المفردة ومجاورة بعضها لبعض، فهو إن لم تمتد يده لحروف البناء الصوامت كما يسمونها consonants نجده دائماً يغير ويبدل ويحـول فـي صـوائت المفردة vowels، لأنّها الأكثر مرونةً ونزوعاً للتحول والتغير والـسقوط. والأكثـر سـهولة وطواعيةً في ذلك.

ولذلك كلّ هذه القواعد تشير إلى ضرورة الإبدال إن اجتمعت حركة مع أخرى يرى الصرفي إن تجاورهما يحدِث ثقلاً، وهو ما ترفضه اللغة، كاجتماع فتحة بفتحة أخرى، أو ضـمة مـع ألف أو ضمة مع كسرة ... إلخ.

وتذهب الباحثة في هذا المبحث إلى ضرورة كشف الحقيقة الهامة التي يجب أن نقـر بها، وهي إن ظاهرة الإعلال لم تقم في الأصل بهدف أو غاية التخفيف لتجميل اللغة وتنميقها فقط.

فنحن إن قلنا بأن ظاهرة الإعلال تبحث عن التناسق بين أصوات المفردة، عبوراً عن طريقها لتوفير مبدأ الجمال والسلاسة والعذوبة والتآلف والانسجام في بناء المفردة، ضـماناً للـسلامة والخفّة في النطق. فإن هذه غاية قريبة. ولكن الغاية الأساسية من هذه الظاهرة هـو احتـرام قوانين اللغة فالإعلال يقوم على احترام قواعد المقاطع الصوتية. وهذا يعـود بالباحثـة إلـى الحديث عن نظام المقاطع الصوتية التي أوردتها في الباب الأول من هذه الدراسة، حيـث إن العربية حددت لنفسها مقاطع صوتية معينة وسارت عليها ورفضت ما عداها.

ولعلّنا نجد معظم المفردات التي خضعت لظاهرة الإعلال كانت تحتوي مقاطع من ذلك النوع، مثل الأفعال الجوفاء.

مثلاً إذا أردنا أن نحدد مقاطع لأفعال من هذا النوع قبل أن تُجرى لها عملية الإعلال والإبدال:

(1) قَ و لَ. (2) بـَ يـَ ع. (3) ن و م.

فالفعل الأول يشتمل على الآتي:

صامت + صائت قصير هو (الفتحة) + نصف صائت أو صامت + صامت + صائت قصير هو الفتحة وكذلك الفعل الثاني (بيع) والثالث (نَوم).

فهذه الأفعال الثلاثة نجد عينها إما واواً أو ياءاً وهذه صنّفت في مثل هذه الأوضاع عند علماء الأصوات تحت تسمية أو اصطلاح (أنصاف علـل) أو (أنـصاف صـوامت) أو (أنـصاف حركات) وهي بهذا الوضع لا تقوى على تحمل الحركة. ولا يمكن أن تكون مقطعاً صـوتياً قائماً بذاته. وإن تخطّينا نصف الصامت الواو أو الياء فليس لدينا مقطع يتكون من:

(صامت + صائت قصير + صائت قصير) البتة إلاّ في حالة الوقف.

وبالتالي كان لابد من تحويل نصف الصامت أو الصائت + الصائت القصير. إلـى صـائت طويل هو الألف.

يقول بسام بركة:

(تبدأ جميع المقاطع في اللغة العربية بصامت أو نصف صائت نحو (بل)، (كَتَـب)، (ولَـد)، حيث يعتبر نصف الصامت هنا كما في كلمة (ولَد) صوتاً صامتاً لأنّه وقع فـي أول الكلمـة، وكان قادراً على تحمل الحركة في هذا الوضع)[124]. وتضيف الباحثة ولكن لا يمكن أن نعتبره

---

[124] - د. بسام بركة، علم الأصوات العام، أصوات اللغة، لبنان، بيروت، المنارة بناية الغاموري، مركز الإنماء، الفصل الرابع، ص: 141-142.

صوتاً صامتاً وهو في وسط الكلمة. قارن بين مقاطع الفعل (قَولَ) قبل الإعلال. والفعل (قَال) بعد الإعلال.

(1) قَ/و/لَ.

صامت + صائت قصير+ نصف صائت+ صائت قصير+ صامت+ صائت قصير.

(2) قا/لَ

صامت+ صائت طويل+ صامت+ صائت قصير.

فإذا نظرنا لوضع الفعل قبل إجراء الإعلال لوجدنا تتابع الأصوات فيه قائم على صوت القاف وهو صوت صامت يليه صوت الصائت القصير الفتحة يليه صوت نصف الصائت الواو يليه صوت الصائت القصير الفتحة.

وبمعادلة حسابية بسيطة، إذا أضفنا قوة الفتحة التي تحملها الحرف الأول (فاء الفعل) إلى قوة نصف الصائت الواو أصبحت هذه الأصوات في مجموعها أقرب إلى صوت الصائت الطويل الألف فقلبت ألفاً. أو تحولت مجموعة هذه الأصوات إلى ألف وهكذا في بقية الأمثلة. فكانـت لدينا الأفعال الجوفاء التي يتوسطها الصائت الطويل الألف. وعليه فإن كانت الباحثة تقر بـأن مباحث الصرف التي طرحتها سابقاً تعول وتعتمد وترتكز على أصوات الـ vowels، فـإن هذا المبحث يستخدم هذه الأصوات ويبني قاعدته على نظام المقاطع الصوتية العربية، وهـي مرحلة أبعد في اللغة من مرحلة إنتاج الأصوات، حيث تنقلنا من مرحلة إنتاج الأصوات إلـى مرحلة تكوين المقاطع التي تليها مرحلة بناء المفردات.

علماً بأن فكرة المقطع، فكرة أساسية في علم الأصوات، حيث أن الأصوات تتجمع في وحداتٍ أصواتية أكبر منها. وإن النظام الصرفي في العربية الفصحى يبنى ويقوم على ثـلاث دعـائم هي:

1- دعامة يرجع بعضها إلى تقسيم الكلم، ويعود بعضها الآخر إلى تصريف الصيغ.

2- ودعامة تقوم على صيغ مجردة أو صيغ تسبقها سوابق كما في حالة prefix. أو تلحقهـا لواحق كما في حالة suffix.

3- ودعامة تمثلها طائفة أخرى من القيم الخلافية أو المقابلات وهي وجوه الاختلاف بين هذه المباني.

وتخلص الباحثة في هذا الجزء من عرض مادة الباب إلى أن الإعلال ظاهرة صِحية، وتعتبـر من مباحث الصرف الأساسية التي تعالج بعض مشكلات اللغة، عن طريق الصوائت قـصيرة كانت أم طويلة، وينبغي ألاّ ننظر إليها كمعضلة أو كعلّة في اللغة بسبب تقلّب وتحول وسقوط

صوائتها باستمرار. فهذا التحول والتقلّب والسقوط هو السبيل الأوحد للتخلص من الثقل وتوفير قيمة السلاسة والخفة.

6- اسم الفاعل

(هو اسم مشتق من مصدر المبني للفاعل، لمن وقع منه الفعل أو تعلق به)[125].

وهو من الثلاثي على وزن (فاعِل) غالباً نحو: ناصِر، وضارب. ومن غير الثلاثي على زنة مضارعه، بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل الآخر؛ نحو مدحرج، ومنْطِلِق.

وقد شذّ من ذلك – كما يذكر الحملاوي – ثلاثة ألفاظ فُتح فيها ما قبل الآخر وهي (مسهب، محصن، ملْفَج).

تقول: أسهب فهو مسهب بمعنى أمعن في الشيء وأطال فيه وتوسع، وأحصن وأَلْفَج – بمعنى أفلس- فهو ملْفَج. بفتح ما قبل الآخر[126].

وقد تستخدم صيغة (فاعل) للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدث، وهي عندما تستخدم لهذا الغرض تُحول إلى خمسة أوزان مشهورة.

(1) فَعال نحو: نَجار، صداح، كذّاب ...إلخ.

(2) مِفْعال نحو: مِضياف، مِتْلاف، مِنْحار ... إلخ.

(3) فَعول نحو: كسول، غَفُور، شَكُور ... إلخ.

(4) فَعِيل نحو: سمِيع، جريح، أمِين ... إلخ.

(5) فَعِل نحو: حذِر، طَرب، فَشِل ... إلخ.

وقد ترد صيغة اسم الفاعل، ويقصد بها اسم المفعول من ذلك قول الشاعر الحطيئة عندما هجا الزبرقان بن بدر:

---

125 - الشيخ أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ط16، ص: 77.

126 - المرجع السابق، ص: 77-78.

دع المكارم لا ترحلْ لبغيتها
واقعد فإنك أنت الطاعِم الكاسِي

(أي المطعَم المكْسِي).

ولكن هذا بالطبع ليس بحسب الأصل، لأن الأصل في ذلك، أن تُستخدم صيغة اسم الفاعل للدلالة على الفاعل، أي الذي وقع منه الفعل. وأن تُستخدم صيغة اسم المفعول للدلالة على المفعول، أي الذي وقع عليه فعل الفاعل. وتعتبر الباحثة قضية استبدال اسم الفاعل باسم المفعول، أو اسم المفعول باسم الفاعل دون مبرر أو مسوغ، من القضايا الشائكة والمنتشرة بصورةٍ واسعةٍ جداً. بل وتعتبرها قضية هامة لابد من التصدي لها والتخلّص منها ذلك أن الخطأ الناتج عن عملية الاستبدال هذه لا يقتصر على استبدال الفتحة بكسرة أو الكسرة بفتحة وإنّما يخرج هذا الخطأ الصرفي وينتقل إلى المعنى النحوي فيضيع معنى التركيب برمته وتندثر المعاني.

7- اسم المفعول

هو اسم اشتق من مصدر المبني للمفعول، لمن وقع عليه الفعل وهو من الثلاثي على زنة (مفْعول) كـ منْصور وموعود.

وقد يكون على وزن فَعِيل كـ قِتِيل وجريح، ومن غير الثلاثي فيكون كاسم فاعله ولكن بفتح ما قبل الآخر نحو مكْرم، معظَم، مستَعان. ولعلّ الحديث هنا لا يختلف كثيراً عما ورد في اسم الفاعل.

ولكن الذي تود الباحثة الوقوف عنده هو ما يفرق بين هاتين الصيغتين. فما هو الفرق بين اسم الفاعل والمفعول من الثلاثي وما الفرق بينهما من غير الثلاثي ؟؟

إن الاختلاف بينهما ماثل في الصيغ، حيث أن اسم الفاعل يوزن على صيغة (فاعـل) أي بإضافة صوت اللين الألف بين عين الفعل وفائه. بينما صيغة اسم المفعول على زنة مفعـول. أي بإضافة ميم مفتوحة لأول الفعل ثم واو – وهي أيضاً من حروف اللين – ما بين العين واللام – فتغيير الصيغ، إحدى الدعائم والركائز التي يعتمد عليها النظام الصرفي، وكما هو معلوم للتغير أوجه كثيرة من الحذف والإسقاط والإضافة ... إلخ وهنا يتم التغيير بإضافة بعض الأصوات التي تُجسد حروفاً وتكون لاصقة أما الفرق بين صيغتي اسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي، فهو وإن كان قائماً على الوزن إلاّ أن الفيصل بينهما هو صوت الصائت القصير الذي يحمله الحرف قبل الأخير. فالوزن متشابه ومتقارب جداً، ولكن الذي يحدد

المعنى المطلوب في اسم الفاعل هو صوت الصائت القصير الكسرة. وفي اسم المفعـول هـو صوت الصائت القصير الفتحة. فلماذا كانت هذه الحركات دون غيرها من الأصوات؟ نحن إن تتبعنا الفوارق الماثلة بين الصيغتين في الثلاثي وفي غير الثلاثي نجد أن المعنـى المطلـوب يتوفر لدينا فقط بتطويع وتفعيل حروف المد في الثلاثي والحركات القـصيرة short vowel في غير الثلاثي. وبالتالي يجب ويحق علينا أن نمنح هذه الأصوات قيمتها الحقيقيـة ونُوليهـا حقّها من دقّة الاستخدام حتى لا يضيع عنا المعنى المنشود.

انظر بعض النماذج لصيغتي اسم الفاعل والمفعول.

اسما الفاعل والمفعول من الثلاثي المجرد:

الفعل	اسم الفاعل	اسم المفعول	الصوت المضاف لتحقيق المعنى في كل صيغة
حمد	حامِد	محمود	حرف اللين الألف في اسم الفاعل وحرف اللين الواو في اسم المفعول.
نَصر	نَاصِر	منْصور	" " " " " " " " " " " "...
شَكَر	شَاكِر	مشْكُور	" " " " " " " " " " " "...

اسما الفاعل والمفعول من غير الثلاثي أو الثلاثي المزيد:

الفعل الماضي	صيغة المضارع واسم الفاعل منه	صيغة اسم المفعول	الصائت القصير الموظف لأداء المعنى
دحرج	يدحرج: مدحرِج.	مدحرَج	الكسرة اسم الفاعل والفتحة والمفعول.
أكرم	يكْرِم: مكْرِم.	مكْرَم	" " " " " " " "..
قاتل	يقْاتِل: مقَاتِل.	مقَاتَل	" " " " " " " "...
استخرج	يستَخرِج: مستَخرِج.	مستَخرَج	" " " " " " "...

تلك كانت نماذج وشواهد مختارة من علم الصرف للتدليل بها على مكانة الـصوائت وفاعليتها في مباحث النظام الصرفي وهي جاءتْ على سبيل المثال لا الحصر.

وإذا كنا نعلم أن أهم دعائم النظام الصرفي وركائزه تقوم على البحث فـي وضـع المفـردة المجردة وما يعتريها من تغيير بسبب الزيادة أو الحذف أو التصريف والاشتقاق. فإن جميـع هذه المباحث تعتمد كلّيا في عملها على تفعيل هذا النوع من الأصـوات للوصـول للغـرض المطلوب. وهذا ما أثبتته الدراسة من خلال مناقشة البحوث أو المباحث المعروضة.

ونجمل الحديث من خلال ما توصلت إليه الدراسة إن أصوات الحركات وحروف المد واللين أصوات فاعلة جداً، كما نلمح ذلك في قاعدتي النسب والتصغير. فهاتين القاعدتين تقدمان المعنى المطلوب في صورة موجزة جداً عن طريق تفعيل هذه الأصوات، والإيجاز هو إعجاز اللغة العربية ومصدر جمالها، فهي لغة ترفض الإطناب والإسهاب وتميل لأن يكون الكلام في أوجز صورة وأوضح معانيه.

فالنسب مثلاً يوجز العبارة الكاملة في مفردة واحدة. فبدل أن نقول مثلاً (رجلٌ مِن السودان): نقول سوداني فضغطت العبارة في مفردة واحدة.

وفي التصغير يمكن أن نحول جملة الوصف (دراهم قليلة) فنقول دريهمات ... وهكذا نكون محتفظين بالمعنى في ذات الوقت.

إن هذه الأصوات نجدها في نظام الصرف أصوات أصلية، وتشكّل قوام المفردة ومعناها ولا يستقيم الحال إلاّ بها. وإذا ما اعترفنا بأن الصرف خادم للنحو فإنّه ينقل ثبات هذه الأصوات إلى الكثير من مفردات جمل النحو، ولذلك نعجب عن سماع الدعوات القائلة بأن هذه الأصوات طارئة في أواخر مفردات الجمل فهي ليست كذلك في مواقع كثيرة من النحو وذلك ما سوف نعرض له في الباب التالي (باب النحو).

8- الصوائت كعلامات بناء

تشكّل الحركات لبنةً من لبنات البناء الثابت في المفردات العربية، وقد بني أواخر العديد من مفرداتها على هذه الأصوات.

يقول الإمام الزمخشري في هذا الصدد الأصل في الكلمات أن تكون مبنيةً:

(والبناء على السكون هو القياس، والعدول عنه إلى حركةٍ؛ لأجل ثلاثة أسبابٍ هي: الهرب من التقاء الساكنين في نحو: (هؤلاءِ). ولئلا يبدأ بساكن لفظاً أو حكماً، كالكافين التي بمعنى مثل والتي هي ضمير. ولعرض البناء، وذلك نحو: (يا حكم). و(لا رجلَ في الدار). و(من قبلُ ومن بعد).

وسكون البناء يسمى وقفاً، وحركاته ضماً وفتحاً وكسراً. وأنا أسوق إليك عامة ما بنته العرب من الأسماء وهي سبعة أبواب: المضمرات، أسماء الإشارة، الموصولات أسماء الاستفهام، أسماء الأفعال والأصوات وبعض الظروف والمركبات والكنايات)[127].

---

127 - الزمخشري، المفصل في علم العربية، ط2، ص: 125-127.

ويقول: (المبني هو الذي سكون آخره وحركته لا بعاملٍ، وسبب بنائه مناسبته ما لا تمكّن لـه، بوجهٍ قريبٍ أو بعيدٍ بتضمن معناه نحو أين وأمس أو شبهه كالمبهمات، أو وقوعـه موقعـه، كنزال أو مشاكلته للواقع موقعه كفساق وفجار، أو وقوعه موقع ما أشبهه كالمنادي المـضموم أو إضافة إليه كقوله تعالى: "من عذاب يومئذٍ" "وهذا يوم لا ينطقون" فيمن قرأها بالفتح. ومنه قول النابغة:

على حينٍ عاتبت المشيب على الصبا

فعلى حين جار ومجرور. وحين مجرورة بكسرٍ ظاهرة أو مبني على الفتح في محـل جـر. والشاهد إن كلمة (حين) يجوز إعرابه وبناؤه على الفتح[128].

-ومعنى الشطرة من البيـت كمـا أوضـحها محمـد بـدر الـدين أبـو فـراس الحلبـي:

(كيف ينسب إلى القبيح بعد أن تولى الصبا، وأقبل المشيب وارعوى القلب، ولم يبقَ له فيمـا ينسب إليه مأرب)[129].

وكأن الزمخشري يرى بأن حالات البناء على حركة، لا علـى سـكون فـي بعـض الأحيان حالات طارئة، وعدول عن الأصل، وهو البناء على السكون، ويرى أن بعض حالات البناء على حركة سببه التركيب، وهو كما ذكر مثل حالات المنادي المفرد، اسـم لا النافيـة للجنس والظروف المنقطعة عن الإضافة. فكأنه يريد أن يقول: كما يرى البعض أن الأعـراب سببه عامل التركيب، أيضاً هناك حالات بناء على حركة سببه التركيب.

وقد تحدث سيبويه أيضاً عن الحركات كعلامات بناء عند حديثه عن علامات الإعراب في باب (مجاري أواخر الكلمات)، انظر البحث، ص:93.

وتعتبر حالات البناء على الفتحة، أكثر حالات البناء على حركةٍ. نذكر من ذلك: الفعل الماضي الذي لم يتصل بآخره شيء نحو (كَتَب، خرج، ضحك). ومنها بعض أسماء الاستفهام والشرط نحو: أين، كيفَ، أيان) والأعداد المركبة (من أحد عشر إلى تسعةَ عشر)، عدا العدد: (اثنا عشر) فهي مبنية على فتح الجزئين وكذلك الظروف المركّبة نحو: (جنب جنب)، و(بيتَ بيتَ)، و(بين بين).

ومنها بعض أسماء الأفعال نحو: (هيهاتَ) اسم فعل ماضٍ بمعنى بعد. و(شتان): اسـم فعـل ماضي بمعنى افترقَ. و(إليك): اسم فعل أمر بمعنى تنح. و(دونك): اسم فعل أمر بمعنى خـذْ، و(هلم) اسم فعل أمر بمعنى تعال ... إلخ.

---

[128] - المرجع السابق، ص: 126.

[129] - كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل، ص: 126.

ومنها بعض الضمائر مثل: (أنتَ، تاء المخاطب، إياك). وبعض أسماء الإشارة نحو: (ذياك، ذاك). وبعض الكلمات الأخرى مثل: (لعل، ليتَ، سوفَ، إن، أن، رب).

وتلي حالات البناء على الفتحة البناء على الكسرة، نذكر من ذلك الأسماء التي خُتمت بويهِ مثل: (سيبويهِ، نفطويهِ، خمارويهِ). ومن ذلك الأسماء التي جاءت على وزن (فَعال) نحو: قَطَامِ وحذَامِ ومنه قول الشاعر:

إذا قالت حذامِ فصدقوها

فإن القولَ ما قالت حذامِ

بعض الكلمات مثل (هؤلاءِ) اسم إشارة لجماعة الذكور، ومثل (أنتِ) ضمير للمخاطبة.

وهناك حالات بناء على الضمة نذكر منها، المنادى المفرد عندما يكون علماً مفرداً أو نكـرة مقصودة. ومن ذلك قول الشاعر:

بغداد يا بلد الرشيدِ

ومنـارةَ المـجد التليـدِ

أو عندما يكون المنادى جمع تكسير نحو يا (شباب)، أو جمع مؤنث سالم نحو: يا طالباتُ، أو نكرةً مقصودة نحو يا (حكم)، يا (غلام) أو لفظي أيها وأيتها. (وهنا يكون البناء على الـضم لسببٍ طارئٍ هو التركيب)؛ لأن جميع هذه المفردات التي بنيت على الضمة كانت معربة قبل وضعها في جملة النداء.

ومما بني على الضم بسبب التركيب، الظروف المنقطعة عن الإضافة لفظاً لا معنـىً نحـو: (قبلُ) و(بعد) عندما نقول: (الشكر لله من قبلُ ومن بعد).

وبعض الكلمات الأخرى نحو: منذُ، حيثُ، ونحن، وتاء المتكلم وغيرها.

فجميع هذه المبنيات ألزمها الصرف حالة بناء ثابتة، ماعدا التي ذكرنا بـأن أحـوال بنائها طارئة جلبها عامل التركيب. فأصبحت أصوات هذه الحركات ملازمة لبنية المفردة، ولم تمتد لها يد النحو بالإعراب عندما أنشأت منها جملاً، بل ظلّت باقية على حالها، ويكـون لهـا إعراب، وموقع من مواقع الوظائف النحوية.

إذن إن الحركات تمثل علامةً للبناء، كما تكون علامةً للإعراب، وإذا ذهب الـبعض إلى أن الإعراب سببه عامل التركيب، فإن هنالك حالات بناء على حركة أسـبابها التركيـب، وهذا يناقض مفهوم الإعراب القديم السائد الذي يقول بأنّه إضافة الحركات لأواخـر مفـردات التركيب بسبب العامل.

إن النحو محكوم بضرورة مراعاة العلاقة التي تربط بين مفردات الجملة – أياً كـان نوع هذه العلاقة -، ولذلك إذا وجدناه لا يغير البنية الصرفية للمفردة المقدمة له فـي معظـم الأحيان، فإن هناك حالات قليلة أثّر فيها عمل النحو على البنية الصرفية للمفردة. مـن ذلـك حالات بناء الفعل الماضي على الضمة عند اتصاله بواو الجماعة، حيثُ تتحول علامـة بنـاء الفعل الصرفية من فتحةٍ إلى ضمةٍ حتى تتجانس الأصوات المتجاورة فـي نحـو: (خـرج: الرجال خرجوا). لأن الضمة هي التي تجانس الواو وليست الفتحة. وكـذلك حـالات الفعـل الماضي عند بنائه على السكون عندما يتصل بضمير رفع متحركٍ، تفادياً للثقل الذي ربما ينتج عن توالي متحركين وذلك في نحو قولنا: (خرج: خرجتُ، خرجتِ، خرجنا، خرجن).

ومجمل الحديث إن النحو لا يؤثّر على بناء المفردات إلاّ قليلاً. إما أن يتسبب في بناء المفردة بعد أن كانت معربةً، كما في بعض حالات النداء، والظروف المنقطعة عن الإضافة، واسم لا النافية للجنس. أو في حالات البحث عن تناغم الأصوات في حالة إضـافة ضـمير كلاحقـة للفعل، فينشأ عن إضافته كلمةً تحمل هيكلاً واحداً، وتكون هناك مجاورة الأصـوات لـصيقة ببعضها البعض فيلجأ إلى البحث عن التناغم بينها. فتتغير علامة بناء آخر الفعل إلى علامـة أخرى تناسب الضمير المضاف إليها.

أما فيما عدا ذلك فإن النحو، يحترم الصرف، ويتعامل مع مفرداته كمـا يقـدمها لـه دون أن يحدث أي تغييرٍ أو تعديلٍ في بنيتها.

9- الأصوات (ع ل م ن)

- هذه الأصوات، شاركت الصوائت، في عددٍ من معالجـات مباحـث الـصرف، بفاعليـة عظمى. وقد تعرضنا لصوتي العين واللام، عند الحديث عن الميزان الصرفي، وما يتبعه من اشتقاقات، كالوزن التصغيري وغيره. فلماذا اخْتِير هذان الصوتان في هـذا الجانـب؟ وما الخصائص التي تميز بها الصوتان؟

- أما عن الميم، فهو أيضاً من الأصوات التي اُستخدمت في العديد من المباحث الصرفية نذكر منها:

(أ) اسم الآلة: يقول الحملاوي في تعريف اسم الآلة: (وهو اسم مصوغ من مصدر الثلاثي، لما وقع الفعل بواسطته).

ويقول: وله ثلاث أوزان قياسية هي: (مِفْعال، مِفْعل، مِفْعلة) وأمثلة هذه الأوزان على التوالي والترتيب (مِفْتَاح، مِبرد، مِكْنسة).

ويجدر بنا أن نشير هنا إلى أن صيغة (مِفْعلة) فرع من صيغةَ مِفْعل. وقد أضـيفت مـؤخراً صيغ قياسية جديدة إلى هذه الصيغ الثلاث منها صيغة (فعالة) كالغسالة.

أما بقية الصيغ فهي سماعيةٌ وليست قياسية ولا ضابط لها، لأنّها جامدة ولا اشتقاق لها كالفأس والقدوم والسكين ... إلخ من مثل هذه الصيغ، وهي بالطبع صيغٌ لا تعنينا في هذا الجانب لأننا نود الحديث عن الصيغ التي تبدأ بحرف الميم، وهي الصيغ الثلاث التي أوردها الحملاوي في كتابه "شذا العرف". فلماذا استخدم حرف الميم في بدايات هذه الصيغ ؟

(ب) اسما الزمان والمكان: (وهما الاسمان المصوغان لزمان وقوع الفعل أو مكانه) ولهـذين الاسمين العديد من الأوزان، وكلّها تبدأ بحرف الميم، من ذلك مسجد، مقام، موعد، ملعـب ... إلخ.

(ج) اسما الفاعل والمفعول: من غير الثلاثي. فهاتين الصيغتين – وقد تطرقنا لهما من قبل في مبحث تفعيل الصوائت – والآن نأتي بهما كصيغٍ لجأت لصوت الميم في معالجة صيغها. نجد إن أصل الصيغتين منقولة من صيغة المضارع، حيث تُحـول يـاء المـضارعة إلـى مـيمٍ مضمومه نحو يكرم ← مكْرِم (اسم فاعل). ← مكرم (اسم مفعول). فلمـاذا حولـت الياء إلى ميم مضمومه؟.

(د) **المصدر الميمي:** (وهو المصدر الذي يبدأ بميمٍ زائدة كموعد وموضع ... إلخ.

- فيما يتعلق بصوت النون. فقد استُخْدم في معالجة إعراب الفعل المضارع المتّـصل بيـاء المخاطبة، وألف الاثنين وواو الجماعة فجعلت هذه النون علامةٌ وشارة لإعرابـه. كمـا استخدم هذا الصوت في توكيد الفعل المضارع. أما الفعل الماضي فلا يؤكّد مطلقاً. ولكـن جاء شذوذاً قول الشاعر (البيت مجهول القائل):

دامن سعدكِ لو رحِمتِ متيماً

لولاكِ لم يك للصبابة جانحا

حيث أدخل الشاعر نون التوكيد على الفعل الماضي شذوذاً، ومخالفة للأصل والقاعدة.

وأما فعل الأمر، فيجوز تؤكيده، وهو أيضاً يؤكّد بنوني التوكيد الثقيلة والخفيفة. كمـا استخدمت النون لتُجنِب الفعل الكسر، وسميت هنا (نون الوقاية).

وهي النون التي تلحق بالفعل إذا اتصلت به ياء المتكلم لتقيه من الكسر، وذلك نحو: "أكْرمني، ويكْرمني، وأكرمني".

وقد جاء حذفها مع (ليس) شذوذاً كما قال الشاعر:

عددت قومي كعديد الطّيس

إذ ذهب القوم الكرام ليسي[130]

ويروي صدر البيت أحياناً:

عهدي بقـومي كعـديد الطّيـس

ومعنى البيت أن الشاعر يفخر بقومه، ويتحسر على ذهابهم فيقول: عهـدي بقـومي الكـرام الكثيرين كثرةً تشبه الرمل، وقد ذهبوا إلاّ إياي، فإنني بقيتُ بعدهم خلفاً عنهم. والـشاهد فـي البيت إن الشاعر استخدم "ليسي" بمعنى غيري، حيث ألحق ياء المتكلم بالفعل، ولكنّه لم يضف نون الوقاية.

وأحياناً تقترن "بأفعل" في التعجب فتقول ما أفقرني إلى عفو الله. وما افقري لعفو الله، عند من لا يلتزمها والصحيح أنها تُلازم.

وأحياناً تقترن بلدن وقد، والفصيح أن تقترن "لدن" بالنون. ومنه في القرآن الكريم "قد بلغـتُ من لدني عذراً". وكثيراً ما تقترن بقد وقطّ.

وعموماً فإن هذه النون تستخدم لتجنب الفعل الكسر كما تستخدم لأغراضٍ أخرى.

إذن إن الأصوات (ع ل م ن) أصوات استُخْدمت جنباً إلى جنب مع الصوائت لمعالجة العديد من مباحث وظواهر اللغة غير أننا مازلنا نجهل السر في اختيارها دون غيرهـا مـن الأصوات واستخدامها في هذه المباحث، ولكن نرجح بأن يكون لها قدراً من القوة والمرونـة، ربما كانت تأتي تاليةً لقوة ومرونة الصوائت التي كانت أكثر تفعيلاً.

---

130 - هذا البيت نسبه جماعة من العلماء، ومنهم ابن منظور في كتابه لسان العرب (ط ي س)، لرؤبة ابـن العجاج. وليس موجوداً في ديوان رجزه، ولكنه موجود في زيادات الديوان.

الفصل الأول

نود في هذا الباب أن نتناول علاقة الصوائت بالنحو. ولما كان الإعراب يمثّل أكبر أبواب الدراسة النحوية فسينصب البحث عليه، بإذن الله سبحانه وتعالى، ونسأل الله التوفيق والعون والسداد.

إن علماء اللغة مجمعون على أن الدراسة النحوية هي أهم مستويات الدرس اللغوي، ذلك بأن غاية اللغة وهدفها الرئيسي؛ هو الفهم والتواصل ونقل الأفكار. وهذا بالطبع لا يكون إلاّ بسلامة صياغة التراكيب واستقامتها.

ونرى أنّه من الضروري الوقوف في مثل هذه الدراسة والبحث، على ثلاثة محاور رئيسية هي:

(1) المفردات.

ويكون اختيارها على أساس أنّها لبنة التركيب الأولى، ولابد أن نقف عندها من حيث كونها معربة أو مبنية؟ قوية تتحمل عبئاً إضافياً كالحركة أو التنوين؟ أم ضعيفة لا تقوى على الحركة أو أي عبءٍ إضافي جديد؟ هل تتقبل أن يحذف منها أو يضاف إليها شيء؟ هل هي مفردة أم مثناة أم جمع؟ وأي نوع من الجموع إن كانت جمعاً؟؟ كلّ ذلك نحتاجه ولابد من التثبت منه عند أي محاولة لدراسة الإعراب.

(2) ترتيب المفردة داخل التركيب. Word – order

ونعني بذلك، الحيز الذي تشغله المفردة في التركيب والمكان الذي ترد فيه، هل في أول الجملة أم وسطها أم آخرها؟ وماذا ينجم عن إعادة ترتيب مفردات الجملة إذا ما تمت إعادته لسبب من الأسباب؟؟.

(3) الحركات التي تلحق بهذه المفردات وما ينوب عنها.

ونعني بذلك الحركات أو علامات الإعراب التي تُضاف لهذه المفردات بهدف تسهيل معرفة أدوارها الوظيفية في الجملة. وينبغي هنا أن نضيف (قضية الحذف)، ذلك بأن حذف بعض أحرف الكلمة قد يكون أيضاً رمزاً وعلامة إعرابية محددة وكاشفة لدور المفردة في التركيب ومعينة على إعرابها، ومعرفة دورها الوظيفي.

وتعتقد الباحثة أن الوقوف على هذه المحاور الثلاثة، ودراستها بالدقة المطلوبة وشمول التصنيف لمكونات التركيب، سيكون خير عون لفهم ما وراء التركيب. وعليه فسوف نبدأ بنظام بناء تركيب الجملة العربية، وقبل ذلك تعريفها.

(1) الجملة العربية

تعريفها:-

يقول ابن يعيش المتوفي سنة 643هـ في تعريف الجملة. (الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع. وهي جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم، والفعل، والحرف. والكلام هو المركّب من كلمتين، أُسندت أحدهما إلى الأخرى، وذلك لا يأتي إلاّ في اسمين كقولك (زيد أخوك). و(بشر صاحبك). أو فعل واسم نحو قولك: (ضرب زيد). و(انطلقَ بكر ويسمى الجملة)[131].

أما ابن مالك المتوفي سنة 672هـ فيقول في تعريفها:

كلامنا لفظٌ مفيد كاستقم
اسم وفعلٌ ثمّ حرف الكلم
واحده كلمة والقولُ عم
وكلمة بها كلام قد يؤم

ويشرح الشارح هذين البيتين موضحاً معنى الكلام أو الجملة في العربية فيقول: (الكلام عند النحويين؛ هو اللفظ الدال على معنى يحسن السكوت عليه). بينما في اصطلاح اللغويين، يقصد به ما يتكلم به، مفيداً كان أو غير مفيد.

ويواصل الشارح حديثه فيقول: ولابد للكلام من طرفين، مسند ومسند إليه. ولا يكونان إلاّ اسمين نحو: (زيد قائم). أو اسماً وفعلاً نحو: (قام زيد). ومنه استقم أنت[132].

القول أو اللفظ

(كلام) ← هو الذي يتألف من طرفين ويعطي معنىً يحسن السكوت

(كلم) ← ما كان من مفردة واحدة أو تركب من ثلاث فأكثر، ولا يعطي معنى يحسن السكوت عليه نحو: (إن قام زيد).

(كلمة) ← تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً وقد تطلق ويراد بها الكلام الذي يعطي معنى يحسن السكوت عليه نحو: كلمة التوحيد: (لا إله إلا الله).

---

131 - ابن يعيش ت: 643هـ، موفق الدين بن يعيش النحوي، شرح المفصل، 18/1.

132 - أبو عبد الله بدر الدين بن محمد، متوفي سنة 672هـ، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، 14/1.

وبين الكلام، والكلم عموم وخصوص. فالكلام أخص؛ لأنّه يتألّف من طرفين اثنـين، ويتناول المعنى المفيد الذي يحسن السكوت عليه. بينما الكلم يتناول المفرد والمركّب من ثلاثة فأكثر، ويتناول المفيد الذي يحسن السكوت عليه. وغير المفيد، والذي لا يحسن السكوت عليه. والكلم اسم جنس؛ واحده كلمة، وهي اللفظ الموضوع لمعنىً مفرد وقد يقـصد بهـا الكـلام؛ كقولهم في (لا إله إلا الله) كلمة التوحيد، أو كلمة الإخلاص. ومنه قوله ρ : (أفضل كلمةٍ قالها شاعر، كلمة لبيد ...)، وهو يريد قصيدة لبيد بن ربيعة العامري التي أولها:

ألاَ كُلّ شيءٍ ما خلا الله باطلٌ

وكل نعيـمٍ لا محـالةَ زائـلُ

والشاهد هنا إن الكلمة يقصد بها الكلام[133]. (انتهى قول الشارح).

أما عباس حسن فيقول في تعريف الجملة: (إنّها ما تركّب من كلمتين أو أكثـر، ولـه معنـىً مستقل، مثل: (أقبلَ الضيفُ). (فاز طالب نبيه). (لن يهملَ عاقلٌ واجباً).

ويقول إذا وقعت الجملة الخبرية صلة الموصول، أو نعتاً، أو حالاً، أو تابعة لشيءٍ آخر كجملة الشرط لا جوابه، فإنّها تسمى جملة خبرية: ومثلها الجملة الواقعة خبراً، فلا تسمى واحدة مـن كل ما سبق كلام، ولا جملة، إذ ليس لها كيان معنوي مستقل[134].

ويعرف (الكلم) بأنّه ما تركّب من ثلاث كلمات فأكثر، سواء أكان لها معنى مفيد، أم لم يكـن لها معنى مفيد. فالكلم المفيد مثل: (النيلُ ثروةُ مصر). و(القطن محصول أساسي في بلادنـا). وغير المفيد مثل: (إن تكثر الصناعات).

وعنده (الكلمة والكلم والكلام) يصح أن يدخل في نطاق القول[135].

وأما ابن الحاجب فيقول في التمييز بين (القول والكلام واللفظ): (إن القـول واللفـظ والكلام، من حيث أصل اللغة؛ بمعنى يطلق على كلّ حرفٍ من حروف المعجم كـان أو مـن حروف المعاني، وعلى الأكثر منه مفيداً كان أو لا. ولكن القول اشتُهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام. واشتُهر الكلام لغةً في المركّب من حرفين فصاعداً، واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول، فلا يقال (لفظ الله) كما يقال كلام الله[136].

---

[133] - شرح ابن عقيل، 14/1.

[134] - عباس حسن، النحو الوافي، 13/1-15.

[135] - المرجع السابق، ص: 16.

[136] - ابن الحاجب، الكافية في النحو، ط3، 1982م، 1402هـ، ص: 2.

وجاء في تعريف الجملة، في كتاب النحو الأساسي لكل من أحمد مختار عمر ومصطفى النحاس ومحمد حماسة عبد اللطيف ما يأتي: (الجملة كلام نقرأه، أو نسمعه، مكون من عددٍ من الوحدات ذات المعنى المفيد، وكلّ وحدة من هذه الوحدات تُسمى جملة، فالجملة هي وحدة الكلام. مثلاً، هذا حديث شريف: "إنّما الأعمال بالنيات، وإنّما لكلّ مرئٍ ما نوى".
كلام مكون من جملتين. الجملة الأولى: (إنّما الأعمال بالنيات). والجملة الثانية: (إنّما لكلّ أمرئٍ ما نوى).
وكلّ واحدة منهما تؤدي معنىً مفيداً. ولهذا تُعرف الجملة بأنّها: (قول مركّب مفيد، أي دال على معنى يحسن السكوت عليه)[137].

وعموماً فإن الحديث في مجمله يركّز على ضرورة الحصول على الفائدة من التركيب وإذا ما انعدمت الفائدة فلا يكون هذا الكلام جملة وِفْق معايير اللغة المعمول بها.
وفي ذلك يقول أنيس: (إن الجملة في أقصر صورها: هي أقلّ قدرٍ من الكلام، يفيد السامع معنىً مستقلاً بنفسه سواء أن تركّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر.
ويعلق أنيس على أنظمة اللغات فيقول: (لكل لغةٍ نظام معين في ترتيب كلماتها. ويلْتزم هذا الترتيب في تكوين الجمل والعبارات. فإذا اخْتل هذا النظام في ناحية من نواحيه لم يحقق الكلام الغرض منه وهو الإفهام. ولا تمثّل مفردات اللغة إلاّ ناحيةً جامدةً هامدةً من تلك اللغة. فإذا انتظمت ورتبت ذلك الترتيب المعين؛ سرت فيها الحياة وعبرت عن مكنون الفكر وما يدور في الأذهان. وليست اللغة في حقيقة أمرها إلاّ نظاماً من الكلمات التي ارتبط بعضها ببعض، ارتباطاً وثيقاً تحتمه قوانين معينة لكلّ لغة)[138].

(2) **نظام بناء الجملة العربية**

عرفت العربية نوعين من أنواع بناء الجملة هما:
1- الجملة الاسمية: وهي الجملة التي تبدأ باسم، وتُعرف في النحو بجملة المبتدأ والخبر.
2- الجملة الفعلية: وهي كما هو ظاهر من تسميتها، الجملة التي تبدأ بفعل.
ومثال النوع الأول جملة (العلم نور). والنوع الثاني (جاء الرجلُ).
ولعلنا نلاحظ إن لكلّ نوع من الجملتين السابقتين ركنين أساسيين، ويعرف كلّ ركن من هذه الأركان عند الأقدمين (بالعمدة) فالمبتدأ عمدة وخبره عمدة. وكذلك الفعل عمدة وفاعله عمدة.

---

137 - د. أحمد مختار، مصطفى النحاس، محمد حماسة عبد اللطيف، النحو الأساسي، ص:511.
138 - من أسرار اللغة، ص: 277.

ولعلّ اصطلاح (عمدة) عندهم يعني الركن الأساسي. ومن الذين استخدموا هذا الاصطلاح سيبويه إمام النحو. ونجد اصطلاحاً آخر عند غير هذه الطائفة، فهناك من اصطلح على هذين الركنين بالمسند والمسند إليه. فهو أيضاً اصطلاح شائع عند الأقدمين ويشير إلى ذات المعنى، أي الركن الأساسي.

(1) العلم نور .

أ- ركن أساسي. ركن أساسي.

ب- عمدة. عمدة.

ج- مسند إليه. مسند.

(2)جاء الرجلُ .

أ- ركن أساسي. ركن أساسي.

ب- عمدة. عمدة.

ج- مسند. مسند إليه.

فهذان النموذجان يمثلان أبسط صورة لوضع الجملة العربية ويعرف كلّ من الجملتين بجملة النواة. ولما لم يكن الكلام كلّه (مبتدأً وخبراً) أو فعلاً وفاعلاً، يلجأ أهل اللغة إلى تطويل هذه الجملة بسبلٍ شتى حتى يتسنى لهم تبادل أفكارهم ونقل معلوماتهم، وذلك بإضافة مفردات جديدة للتركيب الأساسي كإضافة المفاعيل والصفات والأحوال والظروف وغيرها، وهذه تعرف عند الأقدمين بالفضلات.

وبهذا يكون تعريف اصطلاح (فضلات) في العرف النحوي، هو (كلّ كلمة أو مفردة أضافت للجملة معنىً من المعاني، ولكنّها في ذات الحين لا تمثّل جزءاً أو عنصراً أو ركناً أساسياً في التركيب.

انظر لنماذج من جمل مطولة:

(1) نام الطفل نوماً عميقاً

ركن أساسي (عمدة). ركن أساسي (عمدة). فضلة. فضلة.

(فعل).　　　　(فاعل).　　　　(مفعول مطلق).

(نعت).

(2) جاء　　　　المعلم　　　　مسروراً.

↓　　　　↓

ركن أساسي (عمدة).　　　　ركن أساسي (عمدة).　　　　فضلة.

(فعل).　　　　(فاعل).　　　　(حال).

وأحياناً يكون تطويل الجمل بجملٍ أخرى لا بإضافة مفردات. وذلك حسب ما يتطلبه الـسياق. فجملة مثل: (جاء الرجلُ) إذا أردنا تطويلها بحالٍ مفردة قلنا: جاء الرجلُ ضاحكاً أو ماشياً أو راكباً.

وإذا أردنا تطويلها بحال جملة فعلية قلنا: (جاء الرجلُ يقود سيارته)، فجملة (يقـود سـيارته) جملة تتكون من فعل وفاعل ومفعول به وهي جملة حال تبين الهيئة التي أتـى عليهـا هـذا الرجل.

وقد تكون جملة الحال جملة اسمية نحو: جاء الرجلُ وهو محمولٌ على كرسي. فهو محمـول على كرسي جملة اسمية تبين هيئة مجيء الرجل.

وأحياناً أخرى تكون الحال شبه جملة كأن نقول: (جاء الرجلُ على دراجةٍ) فعلى دراجة شـبه جملة من جار ومجرور يوضح هيئة مجيء الرجل أيضاً.

فكلّ أنواع الحال التي ذكرناها أو أوردناها تعتبر فضلات ولا تمثّل ركناً أساسياً فـي الجملـة وبالتالي يمكن الاستغناء عنها متى ما نكون غير مهتمين بالحال التي أتى عليها الرجل وإذا ما حذفناها يظلّ الكلام مفيداً يحسن السكوت عليه لاشتماله على الركنين الأساسين. وما قيل عـن الحال ينطبق تماماً على بقية الفضلات.

وهنالك ملاحظة نود الانتباه إليها، هي أننا نلاحظ أن علماء السلف الأقدمين، ربطـوا بين هذه الأركان التي تُبنى منها الجملة، وبين الحركات أو العلامات الإعرابية التـي تُـضاف إليها، فخصوا (العمدة) بالضمة أو ما ينوب عنها، وخصوا الفضلات بالفتحـة أو مـا ينـوب عنها. ولما كانت الضمة أقوى الحركات والفتحة أخفّها وأضعفها، وتقع الكسرة بين ذلك، رأوا

أن يثبت الركن الأساسي القوي بصائت يناسبه في القوة والفضلات بصائت ضعيف يناسـبها في الضعف.

لعلّ الحديث عن أنماط الجمل الذي وقفنا عنده يقودنا إلى محـور (ترتيـب مفـردات الجمل)، وهو أحد المحاور التي أشارت الباحثة بضرورة الوقوف عندها عند تنـاول قـضية الإعراب. فلكلّ من الجملتين نظام بنائي خاص بها، هو البناء الأمثل عند النحويين. فالاسـمية مثلاً وضعها الأمثل وبناؤها الأفضل أن يتقدم المبتدأ على خبره وينبغي أن يليه الخبر مباشرةً. ولكن قد يتقدم الخبر على المبتدأ، وقد يفصل بينهما بفاصلٍ. ولكـن الـصورة الأولـى هـي النموذج المثال (مبتدأ + خبر). أما الجملة الفعلية فصورتها المُثلى أن يتقدم الفعل على فاعله، على أن يليه الفاعل مباشرةً، ثم يليه المفعول إن كان فعل الجملة متعدياً. ولكن أيضاً قد يتقـدم المفعول على فاعله، وأحياناً أخرى على فعله وفاعله معاً. ويبقى النموذج الأمثل لبناء الجملـة الفعلية هو (فعل + فاعل) أو (فعل + فاعل + مفعول به).

ويبقى السؤال المطروح أمامنا هو: هل تلتزم لغتنا العربية باستخدام النموذجين المثاليين فقـط (مبتدأ + خبر) و(فعل + فاعل). وتحترم قُدسية هذا القانون دائماً أبداً؟ أم يا ترى تتمرد علـى هذا النظام أحياناً؟؟ فتقوم بإعادة ترتيب مفردات الجملة كما تريد!.

إن حقيقة الأمر تجيب عن السؤال المطروح وتفيد بأن العربية ارتضت نظـام إعـادة ترتيب مفردات الجملة بوصفه نظاماً فاعلاً يعمل جنباً إلى جنب مع نظـام النمـوذج الأمثـل تسهيلاً منطقياً لأمرها واستخدامها وتداولها، وقد قنّنه الأقدمون بحسب منطقيته وعدم تعارضه مع واقع الكلام. وبالتالي فإن قانون بناء جملة النواة أو جملة النمـوذج الأمثـل أو النمـوذج الأساسي ليس قانوناً صارماً ملزماً – قد يكون هو الأمثل والأفضل، ولكنّه ليس بالنظام الأوحد – فالأمر محكوم أيضاً بالظروف والملابسات التي يدور فيها الحديث، وتُستخدم اللغة. وكثيراً ما نعيد ترتيب مفردات التركيب فنقدم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفاعل إلى غير ذلك.

ولكن إن موضوع ترتيب مفردات التركيب في الجملة العربية، ذو أهميـة خاصـة لا يمكـن إغفالها أو تجاهلها كما يقول د. عبد المنعم الكاروري في المجلة العربية للدراسـات اللغويـة المجلد الثاني، العدد الأول ص: 88، مثلاً نجد في حالات النعت والإضافة لابـد أن يتجـاور النعت مع المنعوت أو تتبع الصفة الموصوف وأن يلي المضاف إليه المـضاف، ولا يجـوز الفصل بينهما كما في قولنا (تلميذٌ نجيب) و(حجرةُ الدراسةِ) حيث موضع الكلمة فـي الجملـة ثابتاً ومعلوم الحيثية دون حاجة إلى خواتيم إعرابية.

وهناك حالات أخرى يجب فيها مرآعاة أمر ترتيب الكام في الجملة، وذلك عندما لا يتحمل كل من الفاعل والمفعول العلامة الإعرابية، فهنا لا تتحدد الوظيفة النحوية إلا عن طريق الترتيب،

حيث تكون الأولى في موقع الفاعل، والثانية في موقع المفعول كما في: (ضرب عيسى موسى).

وترى الباحثة إن من أهم الأمور التي شجعت الأقدمين على إيجاد نظام إعادة ترتيب المفردات، كنظام يعمل جنباً إلى جنب مع القاعدة الأولى وتقنينه كنظامٍ مساعدٍ، هو اكتشافهم لأصوات الحركات، وإضافتها إلى أواخر مفردات الجملة حتى تكون دليلاً على موقعها من الإعراب... فنظام الإعراب الذي يعرف عندهم بأنّه (إضافة الحركات لأواخر الكلمات) هو نظام وفّر قدراً عالياً وكبيراً من الحرية لهذه المفردات، فجعلها تنتقل من مكانها المحدد لها في التركيب إلى أي مكان آخر طالما أكسبتها هذه الحركة أو تلك العلامة الإعرابية خاصية الاحتفاظ بأداء وظيفتها المسندة إليها في التركيب والمنوط بها أن تؤديها فيما عدا الحالات القليلة التي أشرنا إليها سابقاً، وذلك عندما تكون الكلمات لها مواقع معلومة الحيثية وثابتة.

إننا نعجب عند سماع الدعوات المتعالية الصارخة التي تنادي بإسقاط هذه الحركات من أواخر الكلمات وضرورة تسكين الأواخر، زعماً من أصحابها بأنّها مصدر الصعوبة والعناء في استخدام اللغة ... فكيف يكون ذلك إن كان هدف نحاتنا الأقدمين من إضافة هذه الأصوات إلى أواخر مفردات الجملة النحوية هو تطويع اللغة وإكسابها مرونة أكثر؟؟.

إن كانت الباحثة تختلف مع نحاتنا الأقدمين في حقيقة مفهوم الإعراب، إلاّ أنّها سوف تعرض في هذه الزاوية من الدراسة والبحث لجملة حقائق من خلال المفهوم السائد للإعراب عندهم والذي يحده بأنه (إضافة الحركات إلى أواخر مفردات الجملة).

وقبل أن ندخل في قضية مفهوم الإعراب وما دار حولها، نشير إلى الحقيقة الثابتة، وهي إن لكلّ مفردة داخل التركيب وظيفة نحوية مطلوبة، تؤديها من خلال علاقاتها ببعضها بعضاً.

وإن تحديد هذه الوظائف يتم بإحدى طريقتين هما:

(1) إما الالتزام بترتيب مفردات الجملة بحسب القاعدة النحوية المعروفة لجملة النواة (مبتدأ + خبر) و(فعل + فاعل).

(2) أو بإضافة حركات الإعراب (الصوائت) إلى أواخر الكلمات، ويكون ذلك ضرورياً جداً عند إعادة ترتيب المفردات.

ولكن في حقيقة الأمر، إن الحرية التي تكتسبها مفردات التركيب، بسبب إضافة الحركات لأواخرها، - لتكون شارةً وعلامةً دالةً على مواقعها النحوية الوظيفية، لا تكون مجدية وكافية في كل الحالات، فهناك مفردات، تكون في التركيب محكومة بقانون الاتباع (concord)، بحيث لا يجوز الفصل بين مفردتين متجاورتين مرتبطتين في المعنى، ونجد ذلك في حالات الجر حيث لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور كما في كتبتُ بالقلمِ، أو كما في حالات الإضافة نحو: (قصر الملكِ) أو حالات النعت نحو: (تلميذٌ نجيبٌ). ففي مثل هذه

الحالات ينبغي، بل لابد أن تتبع المفردة، المفردة المرتبطة بها. فقانون الاتباع concord يحكم مفردات مثل هذه التراكيب، بأن يكون لها موقع ثابت. ومعلوم الحيثية، وإن كانت حاملةً للحركات أو العلامات الإعرابية.

أيضاً يكون أمر الالتزام بترتيب مفردات الجملة ملزماً في حالاتٍ لا تقوي فيها مفردات التركيب الممثلة للأركان الأساسية (العمد)؛ على تحمل الحركة، كما في (ضرب عيسى موسى). أو زارت (سلمى هدى)... إلخ. غير إن هذا لا يمنع أن تنتقل المفردة من مكانها إلى مكانٍ آخر إذا حملت الحركة، وظهرت عليها العلامة الإعرابية الدالة، والمشيرة إلى وظيفتها ولم يكن بينها وبين ما يجاورها ارتباط وثيق- كتكملة المعنى الجزئي (كالإضافة والوصف) – داخل التركيب، والعربية مليئة بمثل هذا الصنيع، وهناك من الأمثلة والشواهد ما لا يعد ولا يحصى مما يدل على خروجها: على نظام ترتيب المفردات. وكثير من ذلك في القرآن الكريم نحو: "وإذا ابتلى إبراهيم ربه"، "إنّما يخشى الله من عباده العلماء". "إن الله برئٌ من المشركين ورسولُه" ... إلخ. فالحركات أو العلامات الإعرابية تمنح المفردات قدراً كبيراً من الحرية، وتوفّر فرصاً أكبر لإعادة التركيب، غير أنها لا تكون دائماً كافية لذلك.

(3) مفهوم الإعراب

أ- في اللغة:

جاء في تعريفه في المنجد:

عرب عربة وعروبة. وعرابة وعروباً: تكلّم بالعربية ولم يلحن // كان عربياً فصيحاً.

عرب – عرب الرجل: فصح بعد لكنه في لسانه.

عرب المنطق: هذّبه من اللحن // والكتاب ونحوه: نقلة من لغةٍ أجنبيةٍ إلى اللغة العربية.

وعن لسانه أبان وأفصح // وعن صاحبه: احتج له وتكلّم عنه. وأعرب كلامه حسنّه وأفصح ولم يلحن // والشيء أبانه. وعن حاجته أبان عنها // وبالكلام: بينة // وبحجته أفصح بها. والكلمة بين وجهها من الإعراب وأوضحها[139].

وجاء في المعجم الوسيط.

عرب عربا: فصح بعد لكنة.

عرب عربا وعربة وعروبية: فصح. ويقال عرب لسانه.

---

[139] - المنجد في اللغة، 495/21.

أعرب فلان: كان فصيحاً في العربية وإن لم يكن من العرب. والكلام بينه وأتى به وفق قواعد النحو. وطبق عليه قواعد النحو. وبمراده: أفصح ولم يوارب. وعن حاجته: أبـان. والاسـم الأعجمي: نطق به على منهاج العرب.

الإعراب: تغيير يلحق أواخر الكلمات العربية من رفعٍ ونصبٍ وجرٍ وجزمٍ على ما هو مبـين في قواعد النحو[140].

وجاء في معجم الوافي.

عرب فلان يعرب فصح بعد لكنة في لسانه.

عرب الرجل عروبة وعروبية وعربا وعربا تكلّم بالعربية. وكان فصيحاً.

أعرب بالكلام بينه[141].

ب- مفهومه في الاصطلاح:

يقول عنه سيبويه المتوفي سنة 180هـ:

(هذا باب مجاري أواخر الكلمات. وهي تجري على ثمانية مجارٍ:

على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف. وهذه المجـاري الثمانيـة يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب. فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحـد، والجـر والكـسر ضرب واحد وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف.

(1) الضم الفتح الكسر الوقف / السكون ← علامات بناء ثابتة وإعراب.

(2) الرفع النصب الجر الجزم ← حالات إعراب متغيرة.

ويواصل سيبويه حديثه: وإنّما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه. وبين ما يبنى عليـه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكلّ منها ضـرب مـن اللفظ في الحرف – حرف الإعراب)[142].

ولعلّ خلاصة القول تفيد بأن مفهوم الإعراب عند سيبويه يتمثّل في أنّه (التغيير الـذي يطـرأ على أواخر الكلمات بسبب العامل).

أما ابن جني المتوفي سنة 392هـ.

---

[140] - المعجم الوسيط، 2/ 590-591.

[141] - عبد الله البستاني، الوافي، ص: 298-299.

[142] - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (الكتاب)، 13/1.

فيقول في حد الإعراب: (هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ)[143].

ألا ترى إنّك إذا سمعت (أكرم سعيد أباه). و(شكر سعيداً أبوه). علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول؟؟

فإذا قلت (ضرب يحيى بشرى). فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً، وكذلك نحوه، قِيل إذا اتفق ما هذه سبيله، مما يخفي في اللفظ حاله، أُلزم الكلام فيه تقديم الفاعل، وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب.

ولعلّ ابن جني هنا يتوقّف عند نوعية المفردة، فيقول إن كانت تتحمل علامة الإعراب تُركت لحالها وإلاّ اختير لها قاعدة جملة النواة.

ويقول ابن جني: (فإن كانت هناك دلالة أخرى من قِبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو: (أكلَ يحيى كمثرى). لك أن تقدّم أو تأخر كيف شئت؛ وكذلك: (ضربتْ هذا هذه). و(كلّم هذه هذا).

وكذلك أن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف، نحو: قولك: (أكرم اليحيان البشريين). (وضرب البشريين اليحيون).

وكأن ابن جني يرى في هذه الجزئية التي طُرحت بأن النحو لم يحرم مثل هذه المفردات من حق حرية الانتقال داخل التركيب. فقد وفّر لها ذلك الحق تحت تأثير السياق وقرائن الأحوال التي يقال فيها الكلام.

ولعلّنا نلاحظ هنا إن ما ذهب إليه ابن جني في طرحه لمفهوم الإعراب، لا يبتعد عما ذهب إليه سيبويه، فهو عنده أيضاً التغيير الذي يطرأ على أواخر الكلمات بسبب العامل. غير أنّه أضاف عليه قدراً محموداً من التفصيل بحديثه عن نوعية مفردات الجملة.

ويقول السيوطي المتوفي سنة 911هـ في ذات الموضوع:

(هو الإبانة. وأعرب الرجل عن حاجته أبان عنها. ومنه حديث "الثيب تُعرب عن نفسها")[144].

والإجالة. عربت الدابة جالت في مرعاها وأعربها صاحبها أجالها.

والتحسن، أعربت عن الشيء أزلت عربته – أي فساده – ويأتي أعرب لازماً بمعنى تكلّم بالعربية. أو صارت له خيل عِراب، أو ولد عربي اللون ... وهذا تعريف لغوي. أما في الاصطلاح فعنده (لفظي أثر يجلبه العامل ظاهراً أو مقدراً. وقِيل أو معنوي، وخص المقدر بما ألفه منقلبة. والمعنوي بغيره وقِيل معنوي فهو التغيير لعاملٍ، لفظاً أو تقديراً، قيل أو محلاً

---

[143] - الخصائص، 1/35-36.

[144] - ورد الحديث في سنن ابن ماجة، كتاب النكاح – باب استئمار البكر والثيب – 1/601، حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي.

في المبني. والمراد بالأثر: الحركة والحذف والسكون والحرف – والمقصود بالمقدر ما كـان في المقصور ونحوه).

ويقصد بقوله يجلبه العامل، احترازاً من حركة الإتباع، وحركة البناء وسائر الحركات. ومحلّه آخر الكلمة، وما نزل منزلته، والمراد بآخر الكلمة نحو (الدال من زيد) و(الميم من يقوم). وما نُزل منزلته والأفعال الخمسة، فإن علامة الإعراب فيها النون وحذفها وهي وليست آخر الكلمة ولا متصلة بالآخر[145].

شارك السيوطي من سبقه في عرض مفهوم الإعراب، غير أنّه أفرد مـساحةً أوسـع عندما تعرض للإعراب المقدر، وهو ما يرتبط بنوعية المفردة ولقضية الحـذف والإعـراب بالحرف ومحل ذلك من بنية الكلمة فكان مفهومه أكثر شمولاً واتـساعاً وإضـافاته محمـودةً أيضاً.

أما ابن هشام الأنصاري فيقول في حد الإعراب: (الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكّن والفعل المضارع. وأقول للإعراب معنيان؛ لغوي، وصناعي).

فمعناه اللغوي: الإبانة، يقال أعرب الرجل عما في نفسه: إذا أبان عنها، وفي الحديث، البكـر تستأمر وإذنها صماتها، والأيم تُعرب عن نفسها". أي تبين رضاها بصريح النطق.

ومعناه الاصطلاحي ما ذكرت مثال الآثار الظاهرة؛ الضمة والفتحـة والكـسرة فـي قولك: (جاء زيد). و(رأيتُ زيداً). و(مررتُ بزيدٍ).

ويقول ابن هشام: ألا ترى إنّها آثار ظاهرة في آخر "زيد" جلبتها العوامل الداخلة عليه وهـي "جاء" و"رأى" و"الباء"؟ ومثال الآثار المقدرة ما تعتقده منوياً في آخر نحو الفتى مـن قولـك: "جاء الفتى". و"رأيتُ الفتى". و"مررتُ بالفتى".

فإنّك تقدره في آخره، في المثال الأول "ضمة"، وفي الثاني "فتحة" وفي الثالث "كسرة"، وتلـك الحركات المقدرة أعراب كما إن الحركات الظاهرة في آخر زيد أعراب[146].

هذا فيما يتعلق بمفهوم الإعراب عند علماء السلف. ولقد اتفقوا جميعاً على أن يكـون الإعراب على النحو التالي:

(1) الرفع إعراب للعمد.

(2) النصب إعراب للفضلات.

---

[145] - جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، 13/1-14.

[146] - أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، 42/1-43.

(3) الجر إعراب لما بين العمدة الفضلة.

(4) وكذلك الجزم، لمن عد الجزم من الإعراب.

وقد صرح بذلك الإمام السيوطي في كتابه "همع الهوامع" حين قال:

(أنواع الإعراب أربعة: وهي رفع للعمد، ونصب للفضلات، وجر لما بينهما وكذا الجزم). ويعلل لذلك بقوله: الرفع وهو إعراب العمد، ذلك إن الرفع ثقيل فخُص به العمد لأنّها أقلّ، إذ هي راجعة إلى الفاعل والمبتدأ والخبر. والفضلات كثيرة، إذ هي المفاعيل الخمسة، والمستثنى، والحال، والتمييز وقد يتعدد المفعول به إلى اثنين أو ثلاثة، وكذلك الحال إلى ما لا نهاية له، وما كثر تداوله فالأخفّ أولى به. والجر وهو لما بين العمدة والفضلة لأنّه أخفّ من الرفع وأثقل من النصب والجزم.

مما تقدم طرحه تخلُص الباحثة إلى أن مفهوم الإعراب عند علماء العربية الأقدمين – لغةً – يعني (الفصاحة والبيان والوضوح والجمال). واصطلاحاً. فهناك شبه إجماع على أنّه يعني (الآثار الظاهرة التي تلحق بأواخر الكلمات بسبب العامل).

وقد ظلّ هذا المفهوم سائداً وثابتاً، غير مخْتَلف عليه عبر حقبٍ وأزمنةٍ وعصورٍ تاريخيةٍ مختلفةٍ. ولكن مع ثباته نحس ونتلمس وعياً واتساعاً وإضافةً محمودةً كلّما تقدمت بنا العصور. فمثلاً ابن جني الذي جاء بعد سيبويه، كانت له إشارات معينة حول قضية ترتيب المفردات داخل التركيب، والربط بين ذلك وبين الوظيفة التي تؤديها.

كما توقّف كل من الإمام السيوطي وابن هشام الأنصاري عند قضية تقدير الحركات، والإضافة والحذف ... إلخ.

ونحسب أنّها جميعاً أدوات معينة ولمحات مشرقة ومضيئة في سبيل دروب البحث وكشف مظآنها... وهي تنم عن الجهد المبذول والمتواصل في دراسة اللغة والاهتمام بدراسة ظواهرها.

وتود الباحثة أن تعبر عن مفهوم الإعراب من خلال ما تراه سائداً في مدارس اليوم. فهو يعني عندها أنّه (تحليل الجمل ببيان أجزائها، ومواقع تلك الأجزاء من الأقاويل) وتعني بذلك تحديد الوظائف النحوية التي تقدمها مفردات التركيب. وهذا التعريف يشمل كلاً من المعرب والمبني.

<u>(4) دائرة عمل الإعراب</u>

لقد تحدثنا في الباب السابق عن الدائرة التي يعمل فيها فن الصرف. وقد كانت مساحة محددة ضيقة لا تتعدى الأسماء المتمكّنة والأفعال المتصرفة.

أما إذا أردنا أن نحدد المساحة التي يعمل فيها علم النحو. فهي أرحب وأوسع. وتمتد لتـشمل جميع أقسام الكلمة، اسمها وفعلها وحرفها، المبني منها والمعرب.

فالإعراب يتناول بالدراسة والتحليل الاسم والفعل والحرف. ولكلّ نوع من هذه الأقسام مساحة خاصة به ونعني بذلك الحروف المكونة له فإن الإعراب الذي يمثّل أكبـر أبـواب الدراسـة النحوية يتناول بالدراسة والتحليل كلّ المفردات المكونة للجمل، وفْق المفهوم السائد في مدارس اليوم، - وهو تحليل الجمل وبيان مواقع مفرداتها الوظيفية – فحري بنا أن نعيد النظـر فـي التعريف السائد عند الأقدمين وهو قولهم (آثار تلحق أواخر الكلمات بسبب العامل) فـالحروف مثلاً ومبنيات الأسماء والأفعال تخضع للدراسة والتحليل والإعراب، وهذه المفردات لم تلحـق بها علامات أو آثار بسبب العامل ... إنّما الذي يجعلنا ندرسها ونعربها هو إيماننا الكامل بأن هذه المفردات لها وظائف نحوية معينة تؤديها داخل التركيب.

عموماً الذي تود الباحثة أن تشير إليه هنا مقارنةً بين دائرتي الصرف والنحو التي يعملان فيها لا من حيث نوعية المفردات وإنّما من حيث مساحة الحروف المكونة لتلك المفردات.

فالصرف يعرض بالتغيير لكلّ الكلمة إذا ما احتاج لتغييرٍ معينٍ. بينما يظلّ الإعـراب حبـيس الحرف الأخير من الكلمة – عندما يكون الإعراب عندهم بالحركات – فهذا هو الحرف الـذي منحته له اللغة ليعمل فيه، ولا يسمح له بالانتقال إلى سواه.

والذي تلمحه الباحثة هنا أمر عظيم، فعلى الرغم من أن علمـاء العربيـة الأقـدمين يشهدون بتداخل فرعي النحو الصرف، لدرجة أن بعضهم أقحم الصرف في النحـو واعتبـره جزءاً لا يتجزأ منه، إلاّ أنّها تلمح دقّة متناهيةً ونظاماً بديعاً ينظّم العمل اللغوي، ويفصل بـين القواعد حتى لا تتداخل وتتشابك الأمور.

وتحب الباحثة أن تمثّل لذلك (بقاعدة تصغير الاسم الثلاثي المتمكّن) فمثل هذا النـوع من الأسماء عندما يصغّر يضم أوله ويفتح ثانيه ويؤتي بياءٍ ساكنة. ثم يسكت عـن الحـرف الأخير، ولا يحمل بأي حركةٍ. لأنّه معلوم هو محل الإعراب. ولا يمكن للصرف أن يتغـول على الإعراب، بلّ كل يلتزم بحدوده التي رسمتها له قواعد اللغة: ألاّ يمكـن أن يكـون هـذا تنظيماً دقيقاً للعمل؟؟

(5) آراء وأقوال حول الإعراب

(1) الإعراب وابن مضاء القرطبي:

يقول ابن مضاء القرطبي: نظرية العامل هي النظرية التي أسس عليها العلماء أصول النحو ويقول في مفتتح الفصل الأول من كتابه "الرد على النحاة": (قصدي في هذا الكتـاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا فيه؛ فمن ذلـك ادعـاؤهم إن النصب والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعاملٍ لفظي، وأن الرفع يكون بعامل معنوي، وعبـروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمراً). إن الرفع الذي في "زيد"، والنصب الذي في "عمراً"، إنّما أحدثه "ضرب". وذلك بين الفساد[147].

وتحمل هذه الفقرة في طياتها غاية ابن مضاء من كتابه. فهو يريد أن يحذف من النحو كلّ ما لا يفتقر إليه، وبدأ بنظرية العامل والتي ربما تعرضت لها الباحثة بتفصيلٍ أوسـع فـي مكان آخر.

يقول ابن مضاء: (ما العامل؟ ما الذي يدعيه النحاة في مثل: "ضرب زيد عمـراً"؟ إذ يزعمون أن الذي عمل الرفع في "زيد" والنصب في "عمر" هو الفعل "ضـرب"! وإن النحـاة ليبالغون في ذلك حتى لنراهم يذهبون إلى أن علامات الإعراب آثار حقيقية للعامل)[148].

ثم هم على ما هو معروف يطيلون بعد ذلك في بيان شروط هذه العوامل، ويبين أنواعها، وأي العامل يعتبر أصلياً؟ وأيها يعتبر فرعياً؟! إنّهم ليتورطون في أثناء ذلك في مـشاكل كثيـرة لا طائل تحتها، ولا مبرر لها...

بهذا الحديث وغيره في نفس المجال، ظن كثير من الباحثين بأن ابن مضاء القرطبـي من خصوم الإعراب، وصنفوه معهم.

غير أن الباحثة ترى بأن ابن مضاء ليس من خصوم الإعراب... لأنّه صب جم غضبه علـى فكرة إدعاء النحاة في تبريرهم لظهور الآثار الإعرابية في أواخر الكلمـات. فهـو لا ينكـر الإعراب، أو ينادي بالتخلص منه. وإنّما كان ينادي بالتخلي عن البحث عن علل الإعراب.

(2) الإعراب ود. إبراهيم أنيس:

يقول د. أنيس: (... ونظرنا فإذا القرون تتوالى، والإعراب يعلو شأنه، فتعددت فيـه الآراء، واحتدم حوله النقاش والجدل، وصارت قواعده في آخر الأمر معقّدة شديدة التعقيد. وقد تفنـي الأعمار دون الإحاطة بها، أو السيطرة عليها سيطرةً تامةً. وصرنا الآن ننفر منها لما اشتملت

---

[147] - أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص: 24.

[148] - المرجع السابق، ص:25.

عليه من تعسف وتكلّف بغّض إلى الكثيرين دراسة اللغة العربية في العصر الحديث، حتى قام منا من يدعو إلى إلغاء تلك القواعد الإعرابية أو تيسيرها على المتعلمين من الناشئين)[149].

ويواصل أنيس حديثه قائلاً: (ولم يقتصر عمل أولئك الذين أسسوا قواعد الإعراب على السماع والجمع، واستنباط الأصول، بلّ قاسوا ما سمعوا، وأسرفوا في قياسهم، وابتكروا في اللغة أصولاً وقواعد، رغبةً منهم في اطراد الإعراب، وانطباقه على كلّ أسلوب أو انطباق كلّ أسلوب عليه، حتى تمت لهم تلك المجموعة الضخمة من أصول إعرابية دقيقة، ورثوها من بعدهم، وربما لم يكن يدور في أذهانهم أن من جاءوا بعدهم سيتعبون بها)[150].

ويقول: ولسنا ندري كيف خضع لأولئك النحاة. فصحاء العرب وأصحاب اللسن منهم، من أمراء وطغاة، عهدناهم أئمةً بين أهل البيان، كالذي حدث للحجاج حين سأل يحيى بن معمر "أتراني ألحن؟". وشدد عليه أن يبين له ما سمه من لحن.

أو كالذي روى عن عبد الملك بن مروان حين سئل يوماً: "لقد عجِل إليك الشيب يا أمير المؤمنين. فقال: شيبتني مواقف الخطابة، وتوقع اللحن)[151].

يقول أنيس:

وكيف أمكن أن ينسبوا الخطأ لبعض الفحول من شعراء الجاهلية كالنابغة الذبياني في قوله:

وبت كأني ساورتني ضئيلةٌ

من الرقش في أنيابها السم نافع

فقالوا كان ينبغي أن يقول "السم ناقعاً" أو السم الناقع !!

وأن يقولوا: إن بشر بن أبي حازم، والنابغة وحسان بن ثابت قد زلوا في بعض أشعارهم؟![152]

وهكذا لم يتورعوا عن نسبة الخطأ الإعرابي لفحول الشعراء الجاهليين ثم دان لهم الكتّاب والشعراء في العصور الإسلامية، وراعوا في إنتاجهم أصول النحاة، يلتزمونها، ولا يحيدون عنها، حذر نقضهم وتشنيعهم، لأنّهم كانوا نُقاد تلك العصور، الساهرون على ما أسسوا من نظام إعرابي استمسك به الناس، وعدوه الفصاحة كل الفصاحة.

وقد بلغ من نفوذ النحاة وسلطانهم أن وصفوا كل خروج على قواعدهم الإعرابية باللحن. وأصبح هذا اللحن وصمةً وعاراً، وأصبح كافياً للحط من منزلة الأديب أو الشاعر، وللحطّ من مكانة الرجل في الهيئة الاجتماعية).

---

[149] - من أسرار اللغة، ص: 199.

[150] - المرجع السابق، نفس الصفحة.

[151] - اللحن يقصد به الخطأ الإعرابي.

[152] - من أسرار اللغة، ص: 199-200.

وتعلق الباحثة على ما طرحه أنيس في الفقرة السابقة قائلةً: ولئن دهش أنيس لخضوع فصحاء العرب، وأصحاب اللسن، وأئمة البيان من أمراء وطغاة، لسلطان النحاة، وإلحاق وصمة اللحن بهم فيجدر بنا أن نذكّره في هذا المقام بما حدث لسيبويه – إمام النحو- من قصةٍ طريفةٍ.

يقول محمد آدم الزاكي، في كتابه (مناظرات العلماء ومحاوراتهم في النحو والصرف).

قَدِم سيبويه البصرة، فلزم حلقة حماد بن سلمة. فبينما هو يستملي على حماد قول النبي ρ : "ليس من أصحابي أحد، إلاّ من لو شئتُ لأخذت عليه، ليس أبا الدرداء".

فقال سيبويه: "ليس أبو الدرداء" وظنّه اسم ليس.

فصاح حماد لحنتَ يا سيبويه. وليس هذا حيث ذهبت. إنّما ليس هنا للاستثناء.

فقال سيبويه: "والله لأطلبن علماً لا يلحنني معه أحد". ثم مضى ولزم الخليل وغيره.

وكان لهذا المجلس أثره الطيب العظيم على النحو والنحاة، حيث انصرف سيبويه عقبه، من حلقة شيخه حماد عاقداً العزم على أن يكون أحد طلاب علم النحو المبرزين؛ ليعصم لسانه من الزلل في الإعراب، واللحن في الكلام. ذلك اللحن الذي عده ضعةً لمكانته في ذلك المجلس. فإذا هو بعزمه وجده يصل إلى القمة، بل إلى أن يكون أحد أئمة النحو، وإمام النحاة، ويؤلّف في هذا العلم كتاباً هو قطب دائرة النحويين. والتعليق السابق لمحمد آدم الزاكي.

فنسبة اللحن إلى سيبويه، كانت دافعاً له وحافزاً لاكتساب اللغة بمهاراتها، والإلمام بقواعدها. ونسبة اللحن إليه هي التي جعلت منه رجلاً عظيماً وعالماً جليلاً، ومرجعاً ثابتاً. وهذا ما يسعى إليه النحاة عند إسناد اللحن لأي من أصحاب اللغة. ولذلك فإنّا لا ندري لماذا فسره أنيس بأنّه وصمة وعاراً كافياً للحطّ من منزلة الرجل في الهيئة الاجتماعية!؟

يقول أنيس: (وحينئذٍ لا مناص أن نعد ظاهرة الإعراب من الظواهر التي لا يمكن أن تمتّ للسليقة اللغوية بصلةٍ، وذلك لأن صاحب اللغة الذي يتكلمها بالسليقة يستحيل عليه الخطأ في ظواهر تلك اللغة دون أن يدرك أنّه أخطأ)[153].

أورد أنيس حديثه هذا، عن تصدي النحاة لعلماء اللغة والشعراء من العرب الخُلّص؛ حين يقع الخطأ النحوي على ألسنتهم. وعلى هذا يمكننا أن نتصور أن ظاهرة الإعراب لم تكن ظاهرة سليقة في متناول العرب جميعاً كما يقول النحاة، بل كانت صفة من صفات اللغة النموذجية الأدبية، ولم تكن من معالم الكلام العربي في أحاديث الناس ولهجات خطابهم. ويلخص أنيس حديثه ويختمه بقوله: (لم تكن الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان

---

[153] - من أسرار اللغة، ص: 203.

العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدوا أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض)[154].

يرى أنيس أن النحاة في القرن الرابع الهجري وما بعده أصبحوا ينظرون إلى تلك الحركات على أنّها الرموز والإشارات التي نهتدي بها إلى المعاني ورسخت هذه العقيدة في نفوسهم وسيطرت على عقولهم وأفئدتهم.

مع أن بعض المتقدمين من ثقات العلماء قرروا بأن وظيفة الحركة الإعرابية لا تعدو أن تكون لوصل الكلمات بعضها ببعض في الكلام المتصل؛ ولذلك جاز سقوطها في الوقف، وجاز سقوطها في بعض المواضع من الشعر، وإن اعتبروا هذا من الضرورات الشعرية.

فيقول سيبويه – والحديث أورده أنيس – في الكتاب ج2، صفحة 215 "وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به"[155].

ومع هذا تمسك معظم العلماء بالحركات الإعرابية، بلّ منهم من اعتبرها دلائل على المعنى[156]. يقول أنيس: "فليست حركات الإعراب في رأيي عنصراً من عناصر البنية في الكلمات وليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة، بلّ إن الأصل في كلّ كلمة، هو سكون آخرها سواء في هذا ما يسمى بالمبنى أو المعرب.

ويضيف أنيس إن الذي يحدد معاني الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك مما عرض له أصحاب الإعراب فمرجعه أمران:

(1) نظام الجملة العربية والموضوع الخاص لكلّ من هذه المعاني اللغوية في الجملة.

(2) ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات.

فالباحث في نحو لغةٍ من اللغات يعني كلّ العناية بتراكيب الجمل وربط أجزائها، بعضها ببعض، ويحاول التعرف على مواضع الفعل منها، ومواضع الفاعل والمفعول فيها، ثم مواضع فضلات الكلام وغيرها من عناصر غير أساسية فإذا اهتدى لكلّ هذا فقد اهتدى إلى الكثير من أسرار اللغة[157].

يقول أنيس: (نكتفي هنا ببيان قصير عن وضع الفاعل من الجملة. وموضع المفعول منها كي نبرهن على أن الفاعل لا يعرف بضم آخره، ولا المفعول بنصب آخره، بل يعرف كلّ منهما في غالب الأحيان بمكانه من الجملة الذي حددته أساليب اللغة، وما روي منها من آثار أدبية

---

154 - من أسرار اللغة، ص: 203.

155 - المرجع السابق، نفس الصفحة.

156 - المرجع السابق، ص: 243.

157 - المرجع السابق، نفس الصفحة.

قديمة. فإذا انحرف أحدهما عن موضعه تتبعناه في موضعه الجديد في سـهولة ويـسر، دون لبس أو إبهام لأن الجملة حينئذٍ تشتمل على ما يرمز إليه، ويدل عليه، ذلك لأن التركيب مـع هذا الانحراف قد يؤدي إلى تغيير معالمه، أو لأن ظروف الكلام تُوحي به وترشدنا إليه[158].

فالفاعل في أغلب الكلام العربي يلي الفعل ويسبق المفعول، ولا يتأخّر الفاعل إلاّ في أحـوال هي:

(1) أسلوب الحصر أو القصر نحو قوله تعالى: "ما يعلم تأويله إلاّ اللهُ"[159].

(2) طول الكلام مع الفاعل وتوابعه، مما قد يغمر المفعول به ولا نكاد نتنبه حين يتأخر، مثل قوله تعالى: "وإذا حضر القسمةَ أولوا القربى واليتامى والمساكين فـارزقوهم منـه"[160]. ومثل قوله تعالى: "لن ينال الله لحومها ولا دماؤُها ولكن يناله التقوى منكم كذلك سـخرها لكم لتكبروا الله على ما هداكم وبشر المحسنين"[161]. ومثل قوله تعالى: "أما يبلغن عنـدك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقلْ لهما أُف ولا تنهرهما وقلْ لهما قولاً كريماً"[162].

(3) حين يشتمل الفاعل على ضمير يعود على المفعول به مثل قوله تعالى: "هذا يـوم ينفـع الصادقين صدقُهم لهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً رضـى الله عـنهم ورضوا عنه ذلك هو الفوز العظيم"[163].

ويقول أنيس: (في هذا ومثله من أساليب اللغة، يجدر بنا أن نتلمس الأحوال التي ينحرف فيها الفاعل عن مكانه، وما يبيح تأخّر الفاعل هو ما يبيح تقدم المفعول. ولسنا بعد هذا في حاجـة إلى الكشف عن الفاعل أو المفعول حين يكون أحدهما ضميراً. فقد عينت اللغة ضمائر الفاعلية أو المفعولية بما لا يدع مجالاً للبس[164].

ويقول أنيس: (على كلّ حال نستطيع ونحن مطمئنون أن نقرر هنـا، إن الأسـاليب العربيـة القديمة عينت مكان الفاعل ومكان المفعول، بما لا يدع مجالاً للبس، وبما لا يحوج إلى رفـع فاعل حتى تظهر فاعليته أو نصب مفعول حتى تتضح مفعوليته. ويقول أن شـيوع الوقـف، لأكبر دليل على أن الأصل في الكلمات ألا تكون محركة الآخر وهو يعني بالوقف السكون أو

---

[158] - من أسرار اللغة، ص: 243.

[159] - سورة آل عمران، الآية: 7.

[160] - سورة النساء، الآية: 8.

[161] - سورة الحج، الآية: 37.

[162] - سورة الإسراء، الآية: 23.

[163] -سورة المائدة، رقم 119.

[164] -من أسرار اللغة، ص: 244.

بعبارة أدق سقوط الحركات من أواخر الكلمات حال الوقف وإن ما حرك من الكلمات في وصل الكلام كان لأسباب صوتية دعا إليها الوصل).

ويقول أنيس: "نحن نُرجح إن تحريك أواخر كلّ الكلمات لم يكن في الأصل نشأته إلاّ صورة للتخلّص من التقاء الساكنين. غير أن النحاة حين أعيتهم قواعده وشقّ عليهم استنباطهم، فصلوا بين عناصر الظاهرة الواحدة، ولعلّهم تأثّروا في نهجهم هذا بما رأوا حولهم من لغات أخرى كاليونانية مثلاً"[165]. كان هذا رأي أنيس في الإعراب بالحركات. أما عن رأيه في الإعراب بالحروف فيقول: "فرغ النحاة من تفسيرهم للضم والكسر والفتح في أواخر الكلمات العربية، واطمأنت نفوسهم لهذا التفسير، وأسموه الإعراب بالحركات. ثم عمدوا إلى تلك الكلمات والصيغ التي لم يستطيعوا فيها تغييراً أو تحويراً كالمثنى وجمع المذكر، وما يسمى بالأفعال الخمسة، فطّبقوا عليها أصولهم وقواعدهم، ثم خرجوا علينا بنوع آخر من الإعراب أسموه الإعراب بالحروف. وكما رأوا إن للمثنى صيغتين ولجمع المذكر السالم صيغتين، ولكل من الأفعال الخمسة صيغتين اتخذوا إحدى الصيغتين للرفع والأخرى لغير الرفع وقرروا في كتبهم أن صيغة المثنى "الرجلان" تستعمل في حالات الرفع ولكن "الرجلين تستعمل في حالتي النصب والجر.

أما ما يسمى بالأسماء الخمسة فقد رأوا لكلّ منها ثلاث صيغ. خصوا أحدها بالرفع والثانية بالجر والثالثة بالنصب على الترتيب: (أخوك، أخيك، أخاك). ويعلّق أنيس قائلاً: غير أننا نفسر اختلاف الصيغ في هذه الكلمات تفسيراً آخراً.

يقول فكما دعا ابن مضاء القرطبي في كتابه "الرد على النحاة" إلى إلغاء العامل الثواني والثوالث، وإلغاء القياس المصنوع، وإلغاء التمارين غير العملية ... إلى غير ذلك من آراء وأفكار ناضجة تستحق النظر والتقدير من كلّ باحثٍ منصفٍ، ومع هذا فلم تستطع آراء ابن المضاء أن تزعزع من سلطان النحاة، بل ظلّ مخطوطةً مغموراً حتى كُشف عنه حديثاً.

أما في عصرنا الحديث فقد ضاق كثير منا بهذا الإعراب، ووجدنا المشقّة والعنت في فهم علله، وأسبابه، فثاروا عليه، ودعوا إلى تقويض أركانه والتخلّص منه، ومن المحدثين من سلك مسلك ابن مضاء في مهاجمة علل الإعراب والدعوة إلى إلغاء نظرية العامل، وساق لهذا حججاً وأسانيداً مدعمة محقّقةً، ثم خرج على الناس بنظريةٍ جديدة تفسر لنا حالات الإعراب في الاسم من رفعٍ وخفضٍ ونصب. ورأى أن الرفع علم الإسناد والخفض علم الإضافة أما النصب فلا يدل على رأيه على معنىً معين بل يرمز إليه بالفتحة، تلك الحركة الخفيفة المحبوبة عند العرب، يحركون بها الاسم في معظم الأحيان في غير حالتي الإسناد والإضافة.

---

165 - من أسرار اللغة، ص: 247، 248، 249.

وقد صادفت هذه الدعوة الجديدة هوىً في نفوس بعض الباحثين، كما صادفت من جانب المحافظين ثورةً عنيفةً.

وهكذا وجدت علل الإعراب، حتى في عصرنا هذا من يزود عنها ويناضل. ويظهر لي أن صاحب هذه الدعوة الجريئة، كان يهدف مع البحث العلمي إلى هدف آخر عملي هو تيسير القواعد الإعرابية على الناشئين، حتى لا تكون كما هي الآن حوائل وعراقيل تصد المتعلمين عن حياض اللغة العربية، وتنفّرهم من تعلّمها، فإذا فُرضت عليهم في تلك الصور المعقدة لاجتياز مرحلة من مراحل الدراسة؛ ناءوا بعبئها، وتحملوها على مضضٍ، ثم لا يبقى في أذهانهم منها بعد ذلك إلا عباراتٍ غامضة يتندرون بها في مجالسهم، وتكون موضع سخريتهم وهزئهم. ولسنا هنا نهدف إلى التغيير أو التحرير في تلك الأصول الإعرابية، وكذلك لا نرمي بالبحث في نشأة الإعراب إلى استنباط خطّة دراسة لها، تيسر من أمرها على المتعلمين والناشئين، بل كلّ الذي يعنينا هنا هو البحث العلمي في نشأة الإعراب، ونصيب العرب القدماء منه، والصورة التي كان عليها في العصر الجاهلي، وصدر الإسلام بين الفصحاء من أصحاب اللغة)[166].

لقد طالت وقفتنا مع د. إبراهيم أنيس وامتدت بنا زمناً طويلاً وغطّت مساحةً واسعةً من الدراسة، غير أنّها كانت إطالةً متعمدةً، فكلّ فكرةٍ من أفكار أنيس كانت ذات معنىً ومغزىً وعلاقة بأفكار الباحثة.

فالمتتبع لحديث أنيس يرى بأن استخدام الحركات (َ ُ ِ)عنده لم يكن الغرض منه إلاّ وصل الحروف والكلمات بعضها ببعض. وقد استند في ذلك على ما زعمه الخليل بن أحمد ونقله عنه تلميذه سيبويه وهي عنده زوائد ليست من عناصر البنية في الكلمات وليست دلائل على المعاني للتكلم به)، فهو في هذا الجانب إن كان يعني سائر حروف المفردة التي تبنى هيكلها فالضمة والفتحة والكسرة عناصر رئيسية في مبناها وفاعلة في إثبات وجودها باعترافه هو عندها قال "ليتوصل للنطق بها" فدونها لا وجود للمفردة، لا شكلاً ولا معنىً ولا نطقاً. وإن كان يعني الحرف الأخير من الكلمة والحرف الأول من الكلمة التي تليها فهذا وضع آخر خارج عن الإعراب، ويمكن أن يدرس تحت ظاهرة الوصل. وتحاول الباحثة أن تتأكّد من صحة هذا الزعم فتتساءل؛ إن كانت هذه الحركات قُصد بها الوصل لا الإعراب فلماذا حدد لكلّ موقعٍ وظيفي حركة معينة، بمعنى أنّه لكلّ مفردة علامة معينة كالضمة للفاعل والفتحة للمفعول والكسرة للمجرور؟ ألم يكن من الأسهل والأيسر أن يأتي المتكلم بأي حركة يريدها هو، فيتخلّص من التقاء الساكنين ويتمكّن من النطق بما يريد التوصل إليه؟

---

[166] - من أسرار اللغة، ص: 210-211.

ثانياً عندما يجرد أنيس هذه الأصوات من صلتها بأي معنى من المعاني ويجردها عـن ذلـك تماماً ويستدل على قوله بسقوط هذه الحركات في مواضع الضرورة الشعرية وغيرها فلماذا لم يرجع ذلك إلى مرونة هذه الأصوات لا خلوها عن المعاني.

إن الباحثة ترى في هذا الجانب بأن هذه الأصوات دوماً مستعدة بقوتها لتطويع نفسها لخدمـة مواقف اللغة. وليس هذا ضعفاً فيها أو دليلاً على خلوها من المعاني.

وإذا ما عدنا مرةً ثانيةً لقوله المدعم بقول الخليل بأنّها أصوات زائدة طارئة يلحقـن بـالحرف للتمكن من النطق بما بعدها، فنحن نوافقه الرأي في الجانب الأخير من العبارة ولكنّـا نخالفـه الرأي في الجانب الأول فهي ليست زائدة أو طارئة دائماً، ولعلّ هذه الظاهرة هي التي أسـس عليها علماء الأصوات المحدثون نظام المقاطع الصوتية التي تقوم عليها اللغة.

فالباحثة لا ترفض رأي أنيس أو الخليل. والكلّ يعلم مكانة الخليل العلمية... ويكفي أنّـه أول من حدد رموز هذه الأصوات، وحاول إبراز مكانتها اللغوية ولكن تلك كانت بـدايات أولـى، وإن النحو نفسه لم تتضح معالمه وقتها، فإن ظنّها الخليل طارئة أو زائدة فإن علم اللغة الحديث أثبت عكس ذلك! فأين نحن من عهد الخليل وأيامه الزواهر؟ وهل ظلّت اللغة جامدة بعد رحيل الخليل؟ وتوقفت الدراسات والبحوث؟؟

إن البحوث والدراسات اللغوية مستمرة باستمرار وجود اللغة، وجميعها يضيف إلى اللغة مـا ينهض بها ويحفظ كيانها.

وفوق هذا وذاك فنحن وسائر العلماء مع الخليل في أنّها تسهل عملية الوصول للنطق بالساكن بعدها، ولكنها ليست زائدة ونحن معه إذا اعتبرها زائدة طارئة في مبحث الإعراب، ولكننا نخالفه الرأي عندما يجردها عن المعاني والدلالات. فإن جميع علماء اللغة مجمعون على أن تلك الأصوات زوائد في مبحث الإعراب تلحق بأواخر الكلمات، ولكنهم في ذات الحين يقرون بأنّها تقدم معاني نحوية مطلوبة في اللغة وهي تحديد وظائف المفردات داخل التركيب وإن ذهب أنيس إلى أن تحديد الوظائف النحوية يتم بتحديد مواقع المفردات داخل التركيب فنحن نوافقه ولكنّنا نضيف أنّها ليست الطريق الأوحد.

وإن ناصر أنيس قانون "نظام بناء الجمل العربية" فهذه قواعد نحوية إعرابيـة موثـوق بهـا، ومعمول بها، ولكن يجب أن نعترف جميعاً بأن هذا النظام ليس ثابتاً راسخاً رسوخ الجبال، بل هو متغير ما دامت اللغة ميالة إلى التيسير والتخفيف ومرآعاة ظروف الكلام.

ثالثاً: عندما يفرغ أنيس من الإعراب بالحركات ينتقل إلى قضية الإعراب بالحروف ويحـاول أن يبرر لها فيقول:

(لما فرغ النحاة من تفسيرهم للضم والفتح والكسر في أواخر معظم الكلمات العربية واطمأنت نفوسهم لهذا التفسير، وسموه الإعراب بالحركات؛ عمدوا إلى تلك الكلمات والصيغ التـي لـم يستطيعوا فيها تغييراً أو تحويراً، كالمثنى وجمع المذكر السالم وما يسمى بالأفعـال الخمـسة، فطبقوا عليها أصولهم وقواعدهم، ثم خرجوا علينا بنوعٍ آخر من الإعراب أسـموه الإعـراب بالحروف). (انظر البحث، ص: 109).

فكأن د. أنيس يرد قضية الإعراب بالحروف أو إنابة الحروف عن الحركات إلى رفض صيغ معينة في العربية لتحمل أصوات الضم والكسر والفتح هذه فهي قضية اضطرارية عنده.

ولكن الباحثة تخالفه في ذلك الرأي، وتذهب إلى أن تفسير هذه الظاهرة يعـود إلـى معالجـة الصرف الأولى. فإن كان الصرف يعمل دوماً لخدمة قضايا النحو فهو الـذي يعـد مفـردات التركيب إعداداً دقيقاً. مثلاً كأن يقوم بتحويل المفرد إلى مثنى أو جمع، ولا يتم ذلك إلا بإضافة أصوات اللين الطويلة (الواو الألف الياء) long vowels .

معلم معلمان معلمون.

فيضيف الصرف، الألف والنون كعلامة للتثنية والواو والنون كعلامة للجمع – خارج سـياق تركيب النحو.

وعندما نود بناء جملة نحوية فعلية، فاعلها مثنى نقول مثلاً (معلمان) وإن كان مفعولها مثنـى نقول (معلمين).

وبذات النهج إن كان فاعلها جمعاً نقول (معلمون) وإن كان مفعولها جمعـاً نقـول (معلمِـين) وهكذا.

وبالتالي تكون هذه المفردات قد اشتملت أصلاً على أصوات صائتة وفرت لها القوة التي كـان ينبغي أن توفرها لها الحركات، بل بصورةٍ أكبر فهذه الكلمات بعد أن تغيرت صـيغتها مـن الأفراد إلى التثنية والجمع وأصبحت قوة الحركات القصيرة لا تكفيها مالت إلـى الأصـوات الطويلة وبالتالي أصبحت هذه الصيغ لا تحتاج إلى أصوات الحركات بأي حالٍ من الأحوال.

وهي في ذات الحين أصبحت تؤدي وظيفة الصرف وهي التثنية أو الجمع. ووظيفـة الإعراب وهي إبانة الفاعل والمفعول.

وتُجمل الباحثة حديثها عن الإعراب بالحروف في أن مرده هو تأمين هذه الحـروف لموقـف هذه الصيغ وتوفير مبدأ القوة الذي تفتقره الكلمات أحياناً. فالباحثة في نظرها إن هذه الصوائت قصيرها وطويلها يستخدم لهدف أساسي رئيسي هو إكساب هذه المفردات أو تلك، قدراً معينـاً من القوة.

وترى أن في هذا دليلاً كافياً على أن إضافة النحاة لهذه الأصوات لم يكن خبط عـشواء. بـل جاء بهدفٍ وقصدٍ مدروس.

إن الباحثة ليست من المتعصبين للقديم، ولكنّها تؤمن بأن لهذه الأصوات، رسالة عظيمة تؤديها في خدمة اللغة. وهي لا ترى إشكالاً في إلحاقها بأواخر الكلمات، والدليل على ذلـك إن ذات الأصوات تُستخدم في مستويات اللغة الأخرى كالصرف مثلاً، الذي تكون في قسم منه أصلية ثابتة وفي الآخر طارئةً لخدمة مبحثٍ من المباحث، دون أن يشتكي منها أحد.

(2) الإعراب وعلي والنجدي ناصِف:

في هذا المقام ينقل لنا الأستاذ علي النجدي، آراء بعض خصوم النحو والإعراب – إن جازت لنا التسمية – من خلال كتابه: (قضايا اللغة والنحو) الذي صدر عـام 1957م. يقـول ناصف: (ظهرت منذ عامين؛ أي 1955م دعوة إلى إلغاء الإعراب من العربية، والاستعاضـة عنه بتسكين أواخر الكلمات المعربة، بحجة إن الإعراب لا صلة له بالمعنى، ولا تـأثير لـه فيه)[167].

ويقول ناصف: (أول ما ظهرت هذه الدعوة بين نفر من الشباب، فدهش المحافظون لها وذهبوا في تأويلها والتماس أسبابها مذهبين:

فرآها بعضهم نتيجة من نتائج رغبة التيسير التي تغلب وتلون تفكير الكثير منا ولا سيما فـي شئون الشباب.

ورآها بعض آخر صورة عصرية من الخصومة القديمة بين النقاد والشعراء، إذ كان النقاد لا يسكتون عن عثرات الشعراء في اللغة، والشعراء لا يسكتون عن مآخـذ النقـاد فيهـا. إلاّ إن خصومة الأمس كانت بين الشعراء والنقاد، ولم يكن للغة دخل فيها، لرضا هؤلاء عنها وثقتهم جميعاً بها. أما خصومة اليوم فبين الأدباء واللغة، لا بينهم وبين النقـاد كمـا يتمثلـون فـي مصححي الصحف والمجلات، كأنّهم رأوا إثم هذا الحرج على اللغة نفـسها لا علـى هـؤلاء المصححين"[168].

ويعبر ناصف عن خطورة هذه الدعوة وما أحدثته من صدى، قائلاً: "فلم تلبث هذه الـدعوة أن وثبتْ إلى مجمع اللغة العربية، فدعا إليها على أناته ووقاره في شخص عضو مـن أعـضائه المشهورين في عالم الكتابة والأدب. إذ قرأ الناس له حديثاً في إحدى الـصحف يعجـب فيـه لتغيرات الإعراب التي تطرأ على أواخر الكلمات المعربة في اللغة العربية، خاصة مع ثباتهـا واستقرارها على حالة واحدة في سائر اللغات.

(فالرجل) مثلاً في العربية مرفوع الآخر مرةً، ومنصوب ثانية ومخفوض ثالثة. وهو في سائر اللغات "رجل" فقط في كلّ حال.

---

[167] - علي النجدي ناصف، من قضايا اللغة والنحو، ص: 4.

[168] - المرجع السابق، نفس الصفحة.

ثم ما لبث المجمع أن دعا باسمه إلى محاضرة عامة فـي الموضـوع. يلقيهـا أحـد أعضائه الكبار، فاهتم الناس بها، واحتشدوا لها؛ يرجون أن يكون فيها فصل الخطاب، فالقضية خطيرة، تتناول أخص خصائص العربية بالنقض والإلغاء. بل تأخذ بها إلى العامية من بعض الوجوه.

والمحاضر الكبير كُفٌ لها فهو من زعماء الكُتّاب، ومن أشـهر المجمعيـين المتخصـصين. ويقول الثقات من الذين سمعوا عن الموضوع أنّهم لسوء الحظ خرجوا منها كما دخلوها. ولـم يعرفوا عن الموضوع، غير ما كانوا يعرفون؛ لأن المحاضر الكبير، ترك الموضوع جانبـاً، وقضى الوقت كله يتحدث عن سواه لسبب غير معروف[169].

يقول ناصف: (وندع نحن ما كان بعد المحاضرة من استدراك وتعليق، وما كان يدور عنها في المجالس من أقوال وأحاديث، فليس هذا أو ذاك من همنا في شـيء، ولا هـو ممـا يتصل بموضوعنا في الصميم[170].

ويواصل ناصف حديثه في كتابه: ولكننا يمكن أن نلخّص، ما طرحناه أنّه لم يكن من خـصوم النحو يوماً، ولكنّه ود أن يبصرنا بأحوال اللغة العربية وما تمر به من أزمات، فالتمرد علـى أنظمتها وقوانينها موجود في كلّ زمانٍ، وكلّ حقبة تاريخية! إنّها جميعاً أزمـات مفتعلـة، ولا يخفى على أحد منا خطورة مثل هذه الدعوات؛ التي ينبغي أن يتصدى لها كلّ عربي جـسور غيور على لغته (انتهى حديث ناصف).

فما من لغةٍ من لغات العالم، إلاّ ولها من القوانين والأنظمة والقواعد ما يحفظها ويضمن لهـا السلامة.

والإعراب الذي كان دوماً شعار الثورة والخصومة؛ فلنجعله نظاماً حاكماً لضبط لغتنا وقاعـدة أساسية وإن أفرغناه من المعنى والمضمون بحسب رأي هؤلاء الخصوم. أليس من واجبنا أن ندافع عن قوانين وأنظمة وقواعد لغتنا التي سهر الأقدمون في استنباطها وتقنينها، وحفظوا لنا بها هذه اللغة العظيمة حتى وصلتنا سالمة؟!

إن رفض القوانين والأنظمة لمدعاة إلى الفوضى والرجوع إلى حياة الغاب. إذا ما تبنّت فئات من مثقفي اليوم فكرة تيسير اللغة، بهذه الطرق التي ينونها، فقد يكونون مجرمين في حق هذه الأمة العظيمة، ولغتها السامية التي ارتضاها الله عز وجلّ وأنزل بها قرآنه. فقـد نـزل بهـا القرآن الكريم العظيم مستخدماً كلّ أساليبها وجملها، محترمـاً كـلّ قوانينهـا وأنظمتهـا دون استحداث شيء فيها وكفى.

---

169 - من قضايا اللغة والنحو، ص: 5.

170 - المرجع السابق، نفس الصفحة.

الفصل الثاني

(1) علامات الإعراب

(أ)علامات الإعراب الرئيسية

المقصود بعلامات الإعراب الرئيسية – حسب ما أورده علماء النحو – تلك الحركات القصيرة (Short vowels) التي تلحق الكلمات، للدلالة على مواقعها الوظيفية في الجملة.

والإعراب أربعة أنواع:

(1) رفع: ويكون للعمد. وتكون علامته الرئيسية (الضمة) وهي صائت قصير نحو: المـوتُ حق. ونجح التلميذُ.

(2) نصب: ويكون للفضلات وتكون علامته (الفتحة) نحو: شكر المعلم التلميذَ. وكتب التلميـذُ الدرس.

(3) خفض: ويكون لما بين العمد والفضلات: وتكون علامته (الكسرة) وهي صائت قـصير وذلك نحو: دخلَ التلاميذُ حجرةَ الامتحانِ. وكتب التلميذَ بالقلمِ.

(4) جزم: ويكون أيضاً لما بين العمد والفضلات وعلامته الرئيسية (السكون).

- لمن اعتبر الجزم من الإعراب وذلك نحو: لم أكتب. ولا تلعب النار.

فالأصل في الإعراب أن يكون علامته واحدة من العلامات الأربعة (الضمة والفتحة والكسرة) وكلّها صوائت قصيرة (short vowels)، ثم السكون للجزم وهي ليست من الصوائت. وقـد أُختِلاف في شأن هذه الحركات فيما يختص بعلاقتها بمعاني المفردات والتركيب، فمن العلمـاء من يرى بأنّها تضيف معاني نحوية ثابتة في التركيب وهذا ما عليه علماء السلف، ومنهم مـن يجردها من الوظيفة، ومعظمهم من علماء الخلف.

وترى الباحثة أن لهذه الأصوات القصيرة short vowels أكثر من دور فـي بنـاء جمل النحو، فهي تُعين على تحديد المواقع الوظيفية للمفردات، وفي ذات الوقت تمنح المفردات قوةً وثباتاً بحسب حاجتها لذلك. ومن هنا كان اختيار الضمة وهي أقوى الحركـات لإعـراب العمد. والفتحة وهي أخفّ الحركات لإعراب الفضلات، والكسرة التي تتراوح بين ثقل الضمة وخفّة الفتحة، ولما بين العمد والفضلات. وأحياناً تكشف عن الارتباط القوي الذي يكون بـين مفردتين متجاورتين، يتمم معنى أحدهما الآخر كما في حالات النعت والإضافة.

<u>(ب) علامات الإعراب الفرعية</u>

ونعني بها الصوائت الطويلة (long vowels) مثل الواو والألف واليـاء. ويـضاف إليها حرف النون وهو ليس من الصوائت.

فالواو التي تُعتبر امتداداً لصوت الصائت القصير الضمة، يكون علامةً لإعراب بعض الصيغ في حالة رفعها نحو: حضر <u>المعلمون</u>. وجاء <u>أبوك</u>.

والألف التي تُعتبر امتداداً لصوت الصائت القصير الفتحة تكون علامة لرفـع بعـض الصيغ كالمثنى ولنصب صيغ أخرى كالأسماء الخمسة وذلك على التوالي.

(1) جاء الولدان. (علامة رفع).

(2) شكرتُ أخاك. (علامة نصب).

والياء التي تُعتبر امتداداً لصوت الصائت القصير الكسرة تكون علامة نصبٍ وجـرٍ لـبعض الصيغ نحو:

(1) رأيتُ المهندسين يشقون الطرق. ← علامة نصب.

(2) مررتُ بالزارعِين وهم يحرثون الأرض. ← علامة جر.

(3) ومررتُ بالزارعين وهما يحرثان الأرض. ← علامة جر.

(4) رأيتُ المهندسين يشقان الطرق. ← علامة نصب.

(5) مررتُ بأخيك. ← علامة جر.

أما صوت (النون) وهو ليس من الصوائت الـ vowels فتُعرب به بعض الصيغ مثل الفعـل المضارع الذي يرفع بثبوته، وينصب ويجزم بحذفه، وذلك نحو:

(1) التلاميذُ يكتبون الدرس. حالة رفع بثبوت النون.

(2) التلاميذُ لم يكتبوا درس اليوم. حالة جزم بحذف النون.

(3) التلاميذ لن يكتبوا الدرس. حالة نصب بحذف النون.

فهذه الأصوات الطويلة (الواو والألف والياء) تنوب عن الأصوات القصيرة: (الضمة، الفتحة والكسرة) في إعراب بعض الصيغ. وعندما تُتبع هذه الأصوات الطويلة التـي أشـرنا إليها بحرف النون، فهنا في هذا المقام لا تكون النون علامة للإعراب وإنّما تكون عوضاً عن التنوين في الاسم المفرد.

نحو: (1) <u>صيغة المفرد</u>. (2) <u>صيغة المثنى</u>. (3) <u>صيغة الجمع</u>.

1- مزارع.	مزارعان/ مزارعين.	مزارعون/ مزارعين.
2- معلم.	معلمان/ معلمين.	معلمون/ معلمين.
3- كاتب.	كاتبان/ كاتبين.	كاتبون/ كاتبين.

فالعمود الأول به مفردات تقبل التنوين فألحقت بها العلامة الإعرابية، الضمة وضوعفت. أما العمودين الثاني والثالث ففيهما أسماء مثناة ومجموعة وهذه بالطبع لا تقبل التنوين، فألحقت بها الألف والياء كعلامتين للإعراب في العمود الثاني (المثنى) ثم ُأضيفت النون عوضاً عن التنوين في المفرد.

وألحقت الواو والياء بالصيغ في العمود الثالث (الجمع) لتكون علامة لإعراب جمع المذكر السالم، ثم أضيفت بعد ذلك لتكون عوضاً عن التنوين.

انظر:

(1) معلم ⟵ علامة إعراب وتنوين.

(2) معلمان الألف قبل النون علامة المثنى + النون بدلاً عن التنوين.

(3) معلمين الياء قبل النون علامة لنصب أو جر المثنى + النون بدلاً عن التنوين.

(4) معلمون الواو قبل النون علامة إعراب لرفع جمع المذكر السالم + النون بدلاً عن التنوين.

إذن كلّ صيغة تحولت من حالة الإفراد إلى حالة تثنية أو جمع تتحول فيها العلامة الإعرابية من صائت قصير short vowels إلى صائت طويل long vowels ويكون هذا الصائت الطويل من جنس نوع الصائت القصير ثم يتبع بنون تكون عوضاً عن التنوين في الاسم المفرد.

وقد زعم بعض علماء اللغة المحدثين بأن صيغ المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة أعيت النحاة، ولم يتمكّنوا من إلحاق علامات الإعراب الرئيسية بها فلجأوا إلى حروف المد الطويلة وألحقوها بها واصطلحوا على ذلك بالعلامات الفرعية، أو بإنابة الحروف عن الحركات وكأن هذا النوع من الإعراب عندهم قد أوجدته الضرورة، وتحايل النحاة لمجابهة مشكلات اللغة في هذا الموقف.

فالنحاة لم تكن أمامهم أي مشكلة أو معضلة في إعراب مثل هذه الصيغ. ولعلّ قضية الإعراب بالعلامات الفرعية (الحروف) قاعدة نحوية ثابتة أملتها ظروف الكلام وملابساته. فليس الكلام دائماً يكون فاعله مفرداً ! بل قد يكون مثنىً أو جمعاً، ولكي تعبر جملة النحو عن الفاعل بصيغة أكثر من المفرد تلجأ بدءاً إلى فرع الصرف كي يعد لها تلك المفردات إعداداً طبياً مناسباً، فقد ذكرت الباحثة من قبل بأن الصرف يقوم بخدمة جملة التركيب، نجده يلجأ

لأكثر أصوات اللغة مرونةً وهي أصوات الـ vowels فيبنى عن طريقها صـيغتي المثنـى والجمع بالتالي تصبح تلك الصيغ مشتملةً على قدرٍ عالٍ وكافٍ من قوة الثبات بما يجعلها غير مفتقرة لأصوات الحركات القصيرة، فهي الآن تمتلك قوةً وقدراً على البقاء أكثر مما لو أُضيف لها صائت قصير.

إن الصائت القصير يتناسب وينسجم مع صيغة المفرد، بينما يتناسب صوت الـصائت الطويل مع صيغ أخرى كالمثنى والجمع وغيرهما وهذه كلّها شواهد على حرص العربية على سلامة التنظيم فيها مما جعل علماء السلف يتواضعون ويتفقون على ضرورة استنباط أنظمـة وقواعد توفّر للغة جميع احتياجاتها فكان منهم هذا الجهد العظـيم فـي اسـتخلاص القواعـد وتنظيمها بهذه الصورة الدقيقة البديعة.

وما من لغةٍ إلاّ ولها قوانينها وأنظمتها التي تحكمها، فلماذا نرفض نحن أهل العربيـة أنظمتنا ونثور عليها؟؟

أما فيما يتعلق (بنون الرفع) وهي النون التي تحلّ محل الضمة في إعـراب الأفعـال الخمسة، فهي ليست من الصوائت الطويلة وليست امتداداً لصوت صائت قصير رئيـسي فـي الإعراب، أو تمثّل علامة رئيسية في الإعراب، ولكن وجد النحاة فيهـا قـدراً مـن الكفـاءة والمقدرة للقيام بأداء هذه الوظيفة، فألحقت بتلك الصيغ التي لم تكن هي نفسها الإعراب أصلاً فيها، فما وضعه ليس أصيلاً في الإعراب، أُلحقت به علامة ليست أصيلة بين العلامات وفـي هذا توافق تام.

إذاً تنفي الباحثة أن يكون دافع الإعراب بالعلامات الفرعية هو نتاج مشكلة أو معضلة واجهت النحاة، وإنّما تفسر ذلك: بأن سببه هو تحول الصوائت القصيرة short vowels إلـى صوائت طويلة long vowels بعد أن تحولت صيغة الأفراد لتثنية أو جمع.

يقول الزجاجي المتوفي سنة 340هـ في باب معرفة علامات الإعراب[171].

أ- للرفع أربع علامات:

(1) **الضمة**	**(2) الواو**	**(3) الألف**	**(4) النون**
يشترك فيها الأسماء والأفعال نحو: (قام زيد).	علامات رفع الأسماء الخمسة متصلة مضافة نحو: (أخوك،	للمثنى نحو: (قام الزيدان).	للأفعال الخمسة نحو: (يفعلان، تفعلان، يفعلون، تفعلون،

---

[171] - أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري 761هـ، شرح جمل الزجـاجي، ط2، عالم الكتب، بيروت، ص: 94.

و(زيد يقوم). أبوك، فوك، ذو مال). وتفعلين).

ب- للنصب خمس علامات:

(1) الفتحة **(2) الألف** **(3) الياء** **(4) الكسرة** **(5) حذف النون**

يشترك فيها الأسماء والأفعال نحو:(إن زيداً لن يقوم). علامات نصب في الأسماء الخمسة نحو: (رأيتُ أخاك وأباك) علامة نصب في المثنى والجمع نحو: (رأيتُ الزيدين والزيدِين). علامة نصب في جمع المؤنث السالم نحو: (رأيتُ الهنداتِ). علامة نصب في الأفعال الخمسة نحو: (لن يفعلا).

ج- للخفض ثلاث علامات:

(1) الكسرة **(2) الياء** **(3) الفتحة**

نحو: (مررتُ بزيدٍ). علامة خفض في الأسماء الخمسة نحو: (مررتُ بأخيك وأبيك). وفي المثنى نحو: (مررتُ بالزيدين). علامة خفض الأسماء التي لا تتصرف نحو: (مررتُ بأحمد وإبراهيم).

د- للجزم علامتان:

(1) السكون **(2) الحذف**

نحو: (لم يضرب ولم يخرج). نحو: (لم يرمِ ولم يقضِ ولم يغزُ في الأفعال المعتلة وحذف النون في الأفعال الخمسة نحو: (لم يفعلا).

فمجموع علامات الإعراب التي ذكرها الزجاجي تضم العلامات الرئيسية والفرعية منها، وتضم العلامات الفرعية حرف النون.

ويقول الإمام السيوطي في علامات الإعراب، الأصل في الإعراب: (رفع بضمٍ) و(نصب بفتحٍ) و(جر بكسرٍ). و(جزم بسكونٍ). ومعنى قوله هذا إن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات لا بالحروف، وإن الإعراب بالحروف شيء فرعي.

2- دواعي الإعراب

إذا ما استقر رأي النحاة على أن الإعراب (علامات أو آثار تلحق أواخر الكلمات بسبب عامل التركيب، فإن ذلك يعني من وجهة نظرهم أن تنظيم مفردات الجمل داخل تركيبٍ

معينٍ بصورةٍ معينةٍ هو الذي يؤدي إلى ظهور العلامة المعينة، بحكم العلاقات التي تربط بين مفردات هذا التركيب. وإن هذه العلامة أو تلك هي الإعراب).

ولكن الباحثة لها منظور آخر لفهم الإعراب. فهي ترى أنّه: تحليل أجـزاء الجملـة وتبيـين وظائفها النحوية التي تؤديها من خلال التركيب، وعلاقة بعض أجزائه ببعض.

فهي تتفق مع هؤلاء النحاة على إن داعي الإعراب هو التركيب، لأن المفردة خـارج سـياق التركيب ليست لها وظيفة نحوية تؤديها...

فالتركيب هو الذي يجعلنا نبحث عن وظائف المفردات النحوية من فاعلية ومفعولية وغيرها. كما أن هنالك صيغ من المفردات لا تظهر عليها آثار بسبب التركيب ولكن لها وظائف تؤديها. أما ظهور تلك العلامات أو الآثار فربما كانت أنظمة منظمة للعمل قُصد بها تسهيل مهمة معرفة الدور الوظيفي بحسب اتفاقٍ مسبقٍ وقد لا يكون لعامل التركيب دور في تحديدها. وهذا بالطبع يقودنا بالضرورة إلى طرح إشارات لنظرية العامل التي نجدها هنا وهناك في بطون كتب النحو واللغة.

مثلاً يقول ابن السراج: (إن العامل الأساسي في الإعراب هو الفعل. ويقول: "اعلم إن كلّ فعل لا يخلو من أن يكون عاملاً؛ وأول عمله أنّه يرفع الفاعل أو المفعول"[172]. وكأن ابـن السراج أراد أن يقول إن العامل الأساسي في النحو هو الفعل. فالفعل عامل في الاسم، وهـو محل دائرة عمله. والفعل لا يعمل في الفعل أو الحرف ولكن الحرف قد يعمل فيه.

كما يذكر ابن السراج عاملاً آخر هو الابتداء. فالابتداء عنده عامل في الأسماء. وقد مثّل لعمل الابتداء في الاسم بقوله نحو: (عبد الله أخوك). فعبد الله مرتفع بأنّه أول مبتدأ فاقد للعوامل ابتدأته لتبنى عليه ما يكون حديثاً عنه، وأخوك مرتفع بأنّه الحديث المبني على الاسم الأول المبتدأ. ويفصل ابن السراج قوله:

الفعل: "يقول فيه أعلم إن كلّ فعل لا يخلو من أن يكون عاملاً. وأول عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول.

الحرف:

(1) حروف عامله في الأسماء فقط، وهي حروف تخفض الأسماء وتدخل لتصل اسم باسم. أو فعل باسم نحو: (خاتم من فضةٍ). (مررتُ بزيدٍ).

(2) نوع يدخل على المبتدأ والخبر فيعمل فيهما، فينصب الاسـم ويرفـع الخبـر، نحـو إن وأخواتها كقولك (إن زيداً قائم) وجميع هذه الحروف لا تعمل في الفعل ولا تدخل عليـه.

---

[172] - أبو بكر محمد السراج، الأصول في النحو، ط3، 1988م، 1/ 51 وما بعدها.

وحروف تدخل على الأفعال فقط فتنصبها وتجزمها نحو (أن) في قولك: أُريد أن تـذهب، ولم في قولك لم يذهب.

(3) حروف تدخل على الأفعال والأسماء نحو حروف الاستفهام. نقول: أيقوم زيـد؟ فيـدخل حرف الاستفهام على الفعل. ثم نقول: أزيد أخوك؟ فيدخل حرف الاستفهام على الاسـم. وكذلك ما إذا نفيت بها في لغة من يشبهها بليس[173].

عموماً إن نظرية العامل هذه نظرية كبيرة وإن ارتبطت كثيراً بابن مضاء القرطبي – إلاّ أنها حظيت باهتمام النحاة والكثير من الدارسين والباحثين. وقد أحدثت ضجةً كبرى فـي أوساطهم.

وترى الباحثة أن هذه النظرية لا تستحق تلك الضجة التي أحدثتها، وذلك لأنّـه كـان حديثهم – أي النحاة- الذين انكبوا على دراسة هذه النظرية يرمي إلى تبرير ظهور تلك الآثار أو الحركات القصيرة short vowels التي تظهر على أواخر مفردات التركيب النحوي، فإن هذا لا يحتاج إلى تبرير، لأنّه ربما كان هذا النظام أحد أنظمة اللغة العربية التي اجتمع النحاة وتواضعوا واتفقوا على إيجادها لتعمل جنباً إلى جنب مع نظام ترتيـب مفـردات الجملـة أي قاعدة جملة النواة...

فكأنهم وجدوا ضعفاً في بعض مفردات العربية وقرروا أنّها تحتـاج إلـى أصـوات إضافية تمدها بالقوة والثبات والرسوخ، ووجدوا ذلك متوفراً في صوائت اللغـة – قـصيرها وطويلها – فألحقوها بها عن طريق التواضع والاتفاق، وحملوها رسالة الكشف عن وظـائف تلك المفردات بعد أن أصبحت قوية، وليس أدل على ذلك من اختيارهم للضمة لتكـشف عـن رسالة العمد وهي أقوى الحركات عندهم والعمد أثبت وأقوى الأركان. والفتحة وهـي أخـفّ الحركات عندهم لتكون كاشفة لوظيفة الفضلات وهي تمثّل أضعف الأركان فيها.

ثم إن كان الإعراب عندهم هو ظهور تلك الآثار وإن هذه الآثار يجلبها عامل التركيب فهناك مفرداتُ تُبنى منها عشرات التراكيب والجمل، ولا يلحق آخرها أي أثر أو حركة، ولكن لا يمكن أن تُجرد هذه المفردات من أدوارها ووظائفها في ذلك التركيب المنشأ مثلاً كـ:

(1) دخَل يحيى المستشفى.

(2) وزارتْ هدى سلمى.

(3) وضرب يحيى عيسى.

نجد المفردات: (يحيى، المستشفى، هدى، سلمى، يحيى، عيسى). لها وظائف نحويـة محددة تؤديها داخل الجملة، إن كانت وظيفة الفاعلية أو المفعولية، ولكن لم يتسبب التركيب في

---

[173] - أبو بكر محمد السراج، الأصول في النحو، ط3، 1988م، 1/ 51 وما بعدها.

إضافة أي حركة قصيرة لآخرها، وهذا بالطبع يعود بدوره إلى نوعية المفردة ورفضها لمثـل هذه الأصوات وهذا يعود أيضاً لبنيتها الصرفية الأولى.

عموماً هل يمكننا أن نسلب هذه المفردة دورها ووظيفتها الإعرابية التي تؤديهـا بعـد بنـاء التركيب؟ ألم يكن لها إعراب !!

إن الباحثة ترى ضرورة أن يحدد معنى الإعراب تحديداً دقيقاً شاملاً عند الحديث عن دواعيه. وإن كانت كلمة (دواعي) تعني في اللغة الأسباب، فبالطبع إن داعي الإعـراب هـو التركيب، ولكن نحسب إن الإعراب لا يعني تلك الآثار التي تلحق بأواخر مفردات التركيـب، وإنّما يعني تحليل مفردات الجمل وبيان وظائفها النحوية. ومـا تلـك الآثـار أو العلامـات الإعرابية إلاّ عاملاً مساعداً على كشف تلك الوظائف تم الاتفاق عليها كنظـامٍ وضـع وقُـنّن ليعمل جنباً إلى جنب مع قانون نظام (جملة النواة)، تيسيراً لاستخدام اللغة.

3- محل علامات الإعراب

يسميه سيبويه باب مجاري أواخر الكلِم.

وفيه يقول: (وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم ... الخ)[174].

إلى أن يقول وذلك الحرف حرف الإعراب.

وبقوله هذا فعنده موضع الإعراب هو الحرف الأخير من الكلمة.

ويحدد السيوطي المتوفي سنة 911هـ مكان الإعراب فيقول: (محلّه آخر الكلمة أو ما نّزل منزلته، والمراد بآخر الكلمة نحو: (الدال) من (زيد). و(الميم) من (يقوم). وبمـا نـزل منزلته الأفعال الخمسة. فإن علامة الإعراب فيها وسط الكلمة. قال ابن جني في الخاطريـات: لأن الاسمين المضموم أحدهما للآخر، بمنزلة المضاف والمضاف إليه، وقال ابن هشام: الذي يظهر في الجواب أن (عشر) حال محل النون، والنون بمنزلة التنوين. ويسمى آخر المعـرب حرف الإعراب والمبني لا حرف إعراب له[175].

أما ابن هشام فقد عرض لتحديد محل الإعراب عند تعريفه لحد الإعراب، وذلك بقوله: (الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكّن، والفعل المضارع).

ثم يقول: وقولي آخر الكلمة بيان لمحل الإعراب من الكلمة فيحترز عنها، فإذا قلـت بلى، وجد ذلك في أمرئٍ وأبنُم ألا ترى أنّهما إذا دخل عليها الناصب فتحتهـا فتقـول رأيـت

---

174 - الكتاب، ط1، 13/1.

175 - همع الهوامع شرح جمع الجوامع، 14/1.

امرءاً وابنماً. وقد قال تعالى: "إن امرءاً هلك" قال تعالى: "وما كان أبوك امرءا سوءٍ" . وقـال تعالى: "لكل امريءٍ يومئذ شأن يغنيه". فيقول ابن هشام: اختلف أهل البلدين: (الكوفة والبصرة في هذين الرسمين، فقال الكوفيون: إنهما معربان في مكانين، وإذا فرغنا إلى قولهم فلا يجوز احتراز عنهما، بل يجب إدخالهما في الحد).

وقال البصريون، وهو الصواب: إن الحركة الأخيرة هي الإعراب، وما قبلهـا اتبـاع لها، وعلى قولهم فلا يصح إدخالها في الحد[176].

لعلّنا نلمح هنا إن النحاة رأوا جمعياً بأن محلّ الإعراب هو آخر الكلمة. وتقول الباحثة يستحسن العدول عن قولهم (محل الإعراب) لأن الإعراب لا محل له وإنّما المحـل لعلامتـه المشيرة إليه والمدلّة عليه، بحسب فهمها لمدلول الإعراب.

وإن أردنا أن نكون أكثر دقّةً فينبغي أن نقول المحل الذي تظهر فيه علامة الإعراب. ولعلّنا نلحظ شبه إجماع من قبل النحاة على أنّه آخر الكلمة باستثناء بعـض الـصيغ عنـدهم كالعدد: اثنا عشر والأفعال الخمسة. فهم يرونها إن محل الإعراب فيها ليس آخر الكلمة، كمـا أورد ذلك ابن جني في قوله: إن علامة الإعراب في الأفعال الخمسة النون وحـذفها، وهـي ليست آخر الكلمة ولا متصلة بالآخر وكذا في (اثنا عشر واثني عشر) فإن الإعراب فيها فـي وسط الكلمة.

فحقيقة الأمر إن علامة إعراب الأفعال الخمسة في آخر الفعل لأن ابن جنـي نفـسه يقول إن النون متصلة بالضمير الذي هو الفاعل والفاعل بمنزله الجزء مـن الفعـل. إذا مـا اعتبرنا الفاعل جزء من الفعل فهي بالتالي متصلة به وأما كتابة النون بعد هذا الضمير وليست عليه فهذا يعود إلى قاعدة الرسم الإملائي؛ فالحروف لا تُكتب فوق الحروف إنّما الحركات هي التي تُكتب أعلى الحروف.

وأما المركب فهو بطبعه يتكون من كلمتين ودائماً يعامل معاملـة المـضاف ويكـون الاسم الثاني هو الذي تظهر عليه علامة الخفض وبالتالي تكون علامـة الإعـراب الرئيـسية للمثنى على الجزء الأول منه، وهي أيضاً تظهر على آخره ولكنها تكتب بعد أحرفه لا علـى الأخير منها خضوعاً لقوانين الرسم الإملائي. عموماً رأي أهل النحو بأن أنسب مكان توضـع فيه تلك الآثار الإعرابية الدالة عليه هو آخر الكلمة، وترى الباحثة إن سبب اختيار النحاة آخر الكلمة ليكون محلاً لهذه العلامة لأنّه يمثّل المساحة المتبقية لكي يعمل فيها، لأن بقية أحـرف الكلمات تطالها قوانين الصرف وتعمل فيها بحريةٍ تامةٍ، ولكي لا تتداخل وتتعـارض أعمـال النحو والصرف انحصر ظهور علامته في الحرف الأخير فقط. والله أعلم.

---

[176] -شرح شذور الذهب، 1/ 33-34.

4- الإعراب وترتيب مفردات الجملة

ذكرت الباحثة أنّه من الضروري الفصل بين مفهوم الإعراب الذي كان سائداً في مدارس الأمس، والمفهوم الذي يسود مدارس اليوم عند الحديث عن أي شأن من شئون الإعراب.

وعلى الرغم من تغير مفهوم الإعراب، إلاّ أن جميع القضايا الإعرابية المطروحة والدراسات، تُعالج تحت الاصطلاح القديم وهو ظهور الحركات على أواخر الكلمات. فالتعامل معه بحكم رسوخه في الأذهان...

ترى الباحثة إن إضافة الأصوات القصيرة الـ short vowels إلى أواخر مفردات تركيب النحو أو جملة النحو، نوع من القواعد الموضوعة والمتعارف عليها لتسهيل وتطوير اللغة، وينبغي ألا نسميها الإعراب... وإنّما نسميها (قاعدة إضافة الحركات). فهي قاعدة نحوية مرنة تُكسب المفردات حرية الحركة والانتقال داخل مساحة الجملة ولولاها لألزمت كلّ مفردةٍ مكانها الخاص بها، ولتعثّر الكلام.

ولعلّ واضع هذه القاعدة أدرك تماماً احتياج الكلام إلى إعادة صياغة، بحسب الظروف والبيئة التي يقدم فيها.

وإذا ما علمنا بأن العربية لغة ارتبطت بالإسلام، وعرف الإسلام بعالميته ودخوله مختلف العوالم والقارات، فإن هذا يشير إلى ضرورة إقبال الشعوب عليه وحتمية تعلّمها، وأمثال هؤلاء وغيرهم حتى من أبناء العروبة، ربما التبست عليهم المعاني إذا ما رتّبت المفردات ترتيباً جديداً، ولم يكن هناك ما يشير إلى وظائفها. والقرآن الكريم قِوام الإسلام مليئةٌ آياته بمثل هذه التراكيب التي أُعيد ترتيب مفرداتها.

انظر على سبيل المثال:

قوله تعالى: (1) "وإذا ابتلى إبراهيم ربه بكلماتٍ ... إلخ".[177]

قوله تعالى: (2) "إن الله بريءٌ من المشركين ورسولُه ... إلخ".[178]

قوله تعالى: (3) "إنّما يخشى اللهَ من عباده العلماء ... إلخ".[179]

---

[177] - سورة البقرة، الآية: 124.

[178] - سورة التوبة، الآية: 3.

[179] - سورة فاطر، الآية: 28.

فربما استعصى فهم هذه الآيات وغيرها مما ورد في كثير من السور، وأحـدث لهـم لبساً في فهم معناها، فجرهم هذا الاستعصاء وذلك اللبس إلى التأويل من كثرة التفكير... فماذا يضير النحاة إن ألحقوا بمثل هذه المفردات هذه الأصوات وجعلوها أعلاماً لوظائفها، وشاراتٍ هاديةً لمواقعها؟.

نحسب أن ليس في ذلك ضيراً. بل هي تجعل قاعدة إعادة ترتيب المفـردات محكمـة الصلة ووثيقتها بإضافة هذه الأصوات. ولولاها لضاعت المعاني، وصعب الفهم.

إن هذه الأصوات اعتمد عليها الصرف اعتماداً كلياً في جميع مباحثه، ولم يـستخدمها النحو إلاّ في باب (الإعراب) فقط. فإن اعتبرناها طارئة وزائدة في هذا المجال، فلا يحقّ لنـا أن نرفضها ونهملها، وندعو إلى إسقاطها، لأن في هذا دعوة صريحة لهدم اللغة بأثرهـا. وإن هي قُبلت في المباحث الأخرى! فما وجه الصعوبة في استخدامها كعلاماتٍ للإعراب في بـاب النحو.

نحسب أن صعوبة النحو – إن كانت به صعوبة راجعة إلى قواعده، لا إلى إضافة هذه الأصوات. والله أعلم.

5- الإعراب والمعنى

عند الحديث عن موضوع: (علاقة الإعراب بالمعنى).

لابد لنا أن نوضح، ماذا نعني بالإعراب؟ وماذا نقصد بـالمعنى؟ إن تحديـد مفهـوم الإعراب موضع خلافٍ. فهناك من ذهب إلى أنّه: حركات تُضاف لأواخر التركيـب بـسبب العامل.

وهناك من يرى بأنّه؛ تصرف أهل العربية في آخر أسمائها وأفعالها وحروفها، بـين رفعٍ ونصبٍ وجرٍ وجزمٍ، فلا يلزم فيه التعريف أن يكون له عامل يقتضيه. (انظر كتاب النحو الجديد لعبد العال الصعيدي). ومنهم من يرى بأنّه تحليل الجمـل ببيـان وظـائف مفرداتهـا النحوية.

وأما عن المعنى، فينبغي أن نحدد عن أي المعاني يتحدثون؟ هل الحديث عن المعاني الوظيفية النحوية؟ أم معنى دلالة التركيب بكامله؟ فإن كنا نقصد بالإعراب معناه القديم السائد، وبالمعنى، المعنى الوظيفي النحوي فالأمر أيضاً فيه خلاف. ويقال إن أول من أنكـر وجـود علاقة بين الإعراب بهذا المفهوم وبين المعنى، هو الخليل بن أحمد الفراهيدي.

ويحدثنا عن رأيه هذا تلميذه سيبويه في (الكتاب، 315/2) وفي باب (حروف البدل في غيـر أن تدغم حرفاً واحداً وترفع لسانك في موضع واحد).

يقول سيبويه: (زعم الخليل بن أحمد إن الفتحة والضمة والكسرة زوائد، وهن يلحقن الحـرف ليوصل إلى التكلّم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه. والفتحة من الألف، والضمة مـن الواو، والكسرة من الياء. فكلّ واحدة شيء مما ذكرت لك)[180].

وقد اختار بعض المتأخرين هذا الرأي وتبنّاه ودافع عنه، نذكر من هؤلاء د. إبـراهيم أنيس، الذي كانت آراءه واضحةً في هذا الشأن. (يرى أنيس أنّـه لـيس للحركـة الإعرابيـة مدلول، إذ لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء، كما زعـم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض)[181].

فما تلك المعاني التي يتحدث عنها أنيس؟

نرى أن خلاصة ما ذهب إليه أنيس، يتمثّل في إن هذه الحركة جيء بها للتخلّص مـن التقاء الساكنين (وهو رأي مستمد من رأي الخليل). وأما الإعراب بالحروف فعنده، لا يمـت لحقيقة اللغة بصلةٍ ولا يكاد يعدو أنّه كان لبعض الكلمات المعينة أكثر من صورة في اللهجات السامية، ولكن أصحاب اللهجة الواحدة كانوا يلتزمون صورةً واحدةً لا ينحرفون عنها في كلّ الحالات والمواضع[182].

ويرى البعض من أهل اللغة، ومنهم محمد حماسة عبد اللطيف الذي يقول معلّقاً علـى كلا الرأيين: (إن رأي الخليل، سيئ فهمه، لأن رأيه رأي النحاة عامة، وهو لم يشذ عنهم، ولم يخرج عن إجماعهم).

وأما عن رأي أنيس فيقول فيه: (يرى أنيس إن الإعراب قصة نسجها النحاة، وأحكموا خيوطها. إذ ابتكروا بعض ظواهر الإعراب، وقاسوا بعض أصوله، رغبةً منهم في الوصـول إلى قواعد مطّردة، منسجمة، وكان لهم بهذا؛ الفضل في نشأة ذلك النظام المحكم الذي حـدثونا به، وفرضوه على كلّ العصور من بعدهم)[183].

ويرى كل من الزجاجي وابن فارس ومن تبعهم من المتأخرين، إن هذه الحركات التي تُضاف إلى أواخر مفردات التركيب، هي التي تفرق بين المعاني. وقد حاولوا تدعيم رأيهم هذا بعددٍ من الشواهد والأدلة.

---

[180] - الكتاب، 2/ 315.

[181] - من أسرار اللغة، ص: 225.

[182] - من أسرار اللغة، ص: 258.

[183] - العلامة الإعرابية، ص: 268.

يقول ابن فارس: (ألا ترى إن القائل إذا قال: "ما أحسن زيد" لم يفرق بين التعجـب، والاستفهام، والذم إلاّ بالإعراب. وكذلك إذا قال: وجهك وجه حر. وما أشبه ذلك مـن كـلام. فابن فارس يرى، إن الإعراب من العلوم الجليلة التي خُصت بها العرب، لأنّه هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ.

كذلك من الشواهد التي ذكرها أصحاب هذا الاتجاه، جملتا "كم" الخبرية والإستفهامية، في مثل قولنا في المثالين التاليين:-

(1) كم منزلٍ في **الأرض يألفه الفتى**

وحنينه أبداً لأول منزلِ

(2) كم منزلاً يمتلكه أبوك؟

فعندهم إن الذي يميز بين المعنيين في المثالين هو إعراب مميز كم، ففي المثال الأول مفرد مجرور وهو (منزلٍ) وهنا كم خبرية تفيد معنى الكثرة. أما المثال الثاني فإن مميز كـم مفرد منصوب وهو (منزلاً) وهنا كم استفهامية تفيد معنى السؤال.

فشطرة البيت الأولى مساوية للجملة الثانية، بمعنى أن الألفاظ متكافئة ولكـن المعنـى مختلف، وقد نتج هذا الاختلاف من اختلاف العلامة الإعرابية بحسب رأيهم.

ولكنّنا نضيف بأنّه إذا كانت العلامة الإعرابية هنا قد أسهمت في تفريق المعاني، فربما كانت هنالك قرائن أخرى قد ساعدتها في ذلك كقرينة النغمة tone . أو السياق الذي قُدم فيـه الكلام.

ويرى أبو علي قطرب بن المستنير تلميذ سيبويه، بأن عمل العلامة الإعرابيـة فـي التفرقة بين المعاني، أمر غير ثابت ولا مستقر. فهو يقول: (إنا نجد في كلامهم أسماء متّفقـة في الإعراب، مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة في الإعراب متّفقة في المعاني. ويقول: (ممـا اتفق إعرابه، واختلف معناه قولك: (إن زيداً أخوك). و(لعل زيداً أخوك). و(كأن زيداً أخوك). فكلمة زيد في الثلاث جمل تحمل علامة إعرابية واحدة – إذن فالإعراب متفق- ولكن المعاني مختلفة. وبذلك عنده إن العلامة الإعرابية لا تفرق بين المعاني لوحدها، وإنّما تحتاج لعناصـر أخرى. كالأدوات؛ (إن، لعلّ، كأن) التي أحدثت هذا التفريق. أما ما اختلف إعرابـه، واتفـق معناه، فمن ذلك قولهم: (ما زيد قائم). و(ما زيد قائماً). فالجملتـان متـساويتان. والإعـراب مختلف ولكن المعنى متفق. ويرجع ابن المستنير ذلك؛ لاختلاف اللهجات العربية فيقـول: إن اللهجة الحجازية تنصب الخبر بعد (ما)، ونظام اللهجة التميمية يرفعه بعـدها، ومـع ذلـك، فالنظامان موجودان ومستخدمان.

ولعلّنا نستخلص من هذا الحديث، إن المعاني التي يتحدث عنها قطرب هي المعـاني الدلالية وليست النحوية الوظيفية، وهي التي عنده معاني أنظمة.

ولقد وافق قطرب بعض النحاة وشاطرهم الرأي حين رأى أن العلامة الإعرابيـة وحـدها لا تفرق بين المعاني، وإنّما تحتاج إلى قرائن أخرى، ولكنّه اختلف معهم حين وجدهم يتحـدثون عن الجملة الفعلية متعدية الفعل، حين قالوا: في مثل هذا التركيب تكون الحركة هي القرينـة الوحيدة للفصل بين المعاني والتمييز بين الفاعل من المفعول. فقطرب، وغيره ممن يعارضون هذا الرأي، يرون بأن العلأمة الإعرابية وحدها، لا تميز بين الفاعل والمفعول في مثـل هـذا التركيب وأوردوا ما يسند دعواهم من ألفية ابن مالك قوله:

ورفع مفعولٍ به لا يلتبس

ونصب فاعل أجزه ولا تقس

فابن مالك في بيته هذا يجيز نصب الفاعل، ورفع المفعول، إذا أُمن اللبس، ولا يقـاس علـى ذلك.

ويقول ابن مالك: قد ورد عن العرب قولهم؛ (خرق الثوب المسمار) وسمع عنهم قولهم: (كسر الزجاج الحجر).

كما استشهد أصحاب هذا الاتجاه لتدعيم رأيهم هذا، بما سمع من قراءة القـارئ المكـي ابـن كثير، للآية "37" من سورة البقرة " فتلقى آدم من ربه كلماتٌ" صدق الله العظيم.

إذن فقطرب لا يرى إن الإعراب هو تلك الحركات التي تلحق أواخر مفردات التركيب، أو ما نسميه العلامة الإعرابية، وأنّه يرى إن الحركات وحدها لا تفرق بين المعاني، وإنّمـا تحتـاج لقرائن أخرى، وهذا مؤشر إلى أن المعاني التي يتحدث عنها قطرب. هي المعـاني الدلاليـة للتركيب، وليست المعاني النحوية الوظيفية الجزئية.

وهناك اتجاه آخر برز في هذا الموضوع، وهو اتجاه يقسم العلامة الإعرابيـة: إلـى قسمين ويرى إن قسماً منها يفرق بين المعاني والآخر يعدل الصيغة فقط. ومن أشهر أصحاب هذا الاتجاه إبراهيم مصطفى، صاحب كتاب: إحياء النحو. انظر إحياء النحو، ص: 45، 46، 47. فإبراهيم يقسم الحركة إلى قسمين، قسم يخص به تعديل الـصيغة، وقـسم يـدل علـى الإعراب في آخر الكلمة.

ويقول: (كان العرب يتخففون في القول، ما وجدوا السبيل إلى ذلك؛ فيحذفون الكلمة إذا فُهمت، والجملة إذا ظهر الدليل عليها، والأداة إذا لم تكن الحاجة ملحةً إليها كتاء التأنيث كما في "أيـم ومرضع" وغيرها. وحركة الإعراب قد يعاملونها نفس المعاملة، فلا يلتزمونها إذا أُمن اللبس.

ثم يقول: (أما الضمة فإنّها علم الإسناد، ودليل على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يـسند إليهـا ويتُحدث عنها. وأما الكسرة، فعلم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء أكان ذلك

الارتباط بأداة كما في (كتاب لمحمدٍ)، أو بغير أداة كما في (كتاب محمدٍ). ولا تخرج الضمة أو الكسرة عما أشرنا إليه، إلاّ أن يكون ذلك في بناءٍ، أو نوع من الاتباع. أما الفتحة فليست علامة إعراب، ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة لدى العرب. وبهذا يكون الإعراب عنده هو، الضمة والكسرة فقط. أما الفتحة فهي بمثابة السكون عند العامة[184].

ويعلّق محمد حماسة عبد اللطيف على هذا الرأي قائلاً:

(إن الأستاذ إبراهيم ارتضى من المعاني النحوية معنيين هما: الإسناد والإضافة فحسب، ووجه الإعراب لهذين المعنيين، كأن الكلام ليس فيه إلاّ مسند إليه، ومضاف إليه. أما بقية المعاني النحوية فلا أهمية لها، ولا دلالة عليها.

وكان أحرى به، أن يجعل للفتحة دلالة سلبية – وفقاً لمذهبه - فيقول: إن وجود الفتحة دليل على أن الاسم ليس بمسند إليه، ولا بمضاف إليه، ثم إن حديثه هذا مشتمل على ما ينقضه، ويبطل دعواه. ذلك بأن الضمة إن دلت على الإسناد، فإنّها علامة على عدد من الأبواب كالمبتدأ والخبر، والفاعل ونائب الفاعل، واسم كان وخبر إن، والتابع المرفوع. ولكلّ واحد من هذه الأبواب معنىً وظيفياً يختلف عن معاني الأبواب الأخرى، ولو كانت الضمة وحيدة في الدلالة على أحد هذه الأبواب، لما صح لها أن تدل في نفس الوقت على الأبواب الأخرى، لأن العلامة الواحدة لا تدل على أكثر من معنى واحد. ومثل ذلك يقال عن الفتحة فهي تدل على طائفة من الأبواب النحوية الخاصة، منها المفعول به، والمفعول لأجله، والمفعول المطلق، والحال والمثنى، والتمييز، والمختص، والتابع المنصوب. وهذه الأبواب كلّها وظائف نحوية يختلف بعضها عن بعض، ويجب لكلّ وظيفة منها أن تستقل بقرائن شكلية خاصة بها تدل عليها.

وقد سبق كل من السيوطي وابن الحاجب، الأستاذ إبراهيم في هذا الاتجاه، ولكنّهما لم يهملا حالة النصب، حيث عدتْ عندهما؛ علم الفضلة.

ويطرح محمد آدم الزاكي – وهو من علماء العربية المتأخرين – وجهة نظره في أمر العلاقة بين الإعراب والمعنى قائلاً:

(الحق إن أثر الإعراب في المعنى واضح وضوح الشمس، ولا ينكره إلاّ جاحد. وهذه الحقيقة كانت ثابتة وماثلة عند النحاة وهم يعالجون كثيراً من قضايا النحو، فقد أدركوا أن حركة الإعراب وملاحظة مواقع الكلمة في الجملة، ووضعها بما يقتضيه قياس النحو غالباً ما يحدد مراد المتكلم ويوضحه، وحسبك على هذا دليلاً ما جاء في مناظرة السيرافي ومتى[185].

---

[184] - العلامة الإعرابية، ص: 248.

[185] - محمد آدم الزاكي، مناظرات العلماء ومحاوراتهم في النحو والصرف.

من خلال ما طرحناه، يتبين لنا أن أمر هذه العلاقة غير مستقر، ولا ثابت، فإن صحت القاعدة في موضع ما، فقد لا تصح في موضع آخر، أو تجد ما ينقصها؛ ولذلك يجعل البعض، جعلنا لربط المعنى بعلامة الإعراب دون سواها من القرائن يجعلنا نحمل هذه العلامة ما لا تتحمله[186]، وهذا لا يمثل واقع اللغة، ولا يصفها وصفاً دقيقاً كما يقول حماسة. وينبغي أن نقر مع النحاة بأن العلامة الإعرابية تكشف عن المعنى النحوي، ولكن في حدود كونها قرينة واحدة، تعمل مع قرائن أخرى من أجل غاية كبرى هي كشف اللبس والغموض عن المعنى.

ونخلُص من كلّ ذلك إلى أن العلامة الإعرابية تمثّل جانباً من جوانب الوظيفة النحوية، والذي نعتقد أنّه المِعبر الرئيسي للوصول لمعنى التركيب (معنى الجملة الذي يحسن السكوت عليه).

وإن كان البعض يرى أن العلامة الإعرابية. قرينة لفظية للإعراب، وإن الإعراب فرع المعنى الوظيفي، ولكنّه ليس فرع المعنى الدلالي. فكأن أصحاب هذا الاتجاه يفصلون بين المعنى الوظيفي النحوي، والمعنى الدلالي.

ونعتقد إن الإعراب هو المعنى، وظيفياً ودلالياً. والموضوع واحد، وليس له شقان نبحث عما يربط بينهما، خاصة إذا ما انطلقنا من مفهوم الإعراب القائل بـ (تحليل مفردات التركيب وبيان وظائفها النحوية التي تؤديها).

إذن فأمر العلامة الإعرابية مخْتَلَف فيه، من حيث دورها داخل بناء جملة النحو. فهناك من يمنحها حقها، وهناك من يسلبها إياه ومنهم من يتوسط بين ذلك.

وأيضاً النظرة إليها في بناء اللغة بصورة عامة، مخْتَلَف عليها، ومتباينة فهناك من يجعلها لتقوية مفردات الجملة، وهناك من يجعلها لوصل الكلمات. ولئن كان الأمر هذا أو ذاك، فهي أصوات ولبنات مطلوبة، ولابد منها. ونرى أنّها لا تَجلِب مشقّةً أو عنتاً في باب النحو، طالما ارتضيناها في استخدامات الصرف المتنوعة، وهي الأكثر توغلاً وتشعيباً وصعوبةً. فهي إذن واحدة من القرائن التي تُسهم في كشف المعنى كقرينة الإسناد، وقرينة النغمة tone، وقرينة السياق والرتبة، والاشتقاق الصرفي... إلخ فهي جميعها تعمل مع بعضها البعض للكشف عن المعنى.

(6) جدول موازنة بين الصرف والنحو

الصرف	النحو

[186] -انظر العلامة الإعرابية، ص: 279.

(1) علم وفن له أُطره التي تأطّره وحدوده التي تحده. ومجاله دراسة مفردات اللغة حال أفرادها - أي خارج سياق التركيب -.	علم له حدوده، وهو يهتم بدراسة المفردات حال وضعها داخل سياق التركيب وبناء الجمل. فهو يبحث عن العلاقات التي تربط بين مفردات التركيب، والعلامات التي تظهر عليها.
(2) يبحث في التغيرات التي تطرأ على المفردة لأسباب داخلية بهدف توفير عددٍ من القيم اللغوية كالجزالة والسلاسة والخفّة والعذوبة والجمال.	يبحث في التغيرات التي تطرأ على المفردات بسبب العوامل الخارجية، ويحاول الكشف عن العلاقات التي تربط بينها لتحديد وظائفها.
(3) دائرة عمله لا تتعدى الأسماء المتمكّنة والأفعال المعربة فهي دائرة ضيقة، لكن مردودها عظيم.	دائرة عمله أوسع فهي تشمل الأسماء والأفعال والحروف. معربها ومبنيها.
(4) يعمل الصوائت في كآفة مساحة المفردة، بدءاً من الحرف الأول وحتى الحرف قبل الأخير متى ما احتاج إلى ذلك.	يحصر عمل الصوائت في مساحة محدودة ضيقة لا تتعدى الحرف الأخير، واللغة لا تسمح له بمجاوزة ذلك. ولكنّه قد يتجاوز ذلك في بعض حالات إسناد الماضي لضمائر الرفع المتحركة أو واو الجماعة[187].
(5) قد يقوم الصرف بعمل النحو.	النحو لا يقوم بما يقوم به الصرف.

---

[187] - يقول عباس حسن: (يقولون إن الضمة التي قبل واو الجماعة، إنها عارضة طارئة بمناسبة الواو فقط وإن الفعل مبني على فتح مقدر مع منع ظهور الضمة العارضة. ولا داعي لهذا التقدير. فمن التيسير الذي لا ضرر فيه الأخذ بالرأي القائل بأنّه مبني على السكون مباشرةً إذا اتصل بتاء متحركة. وعلى الضم إذا اتصل به واو الجمع (النحو الوافي، 1/99).

1- الخاتمة ونتائج البحث

بحمد الله وتوفيقه؛ بهذا نكون قد وصلنا إلى ختام البحث، ورصد نتائجه، التي جاء بعضها مؤيداً لبعض فرضياته، وبعضها الآخر قد يكون مِفْتَاحاً لبحوثٍ قيمةٍ مثّمرة، لمن أراد أن يبحث في مثل هذا المجال.

فقد كشفت الدراسة عن جملة الحقائق التالية:

1. اصطلاح "صوائت" Vowels، اصطلاح مستخدم في كتب علم اللغة الحديث، بصورةٍ واسعةٍ، وهو اصطلاح يعني الحركات، قصيرها، كالضمة والفتحة والكسرة، وطويلها؛ كالواو والياء والألف، وتُعرف عند الغربيين بالفونيمات، Alphonemes.
2. عرف العلماء الأقدمون –على الرغم من ضعف إمكانات القياس و الرصد عندهم، أو انعدامها تماماً –هذه الأصوات، واستخدموها جنباً إلى جنب مع حروف الهجاء، أو البناء كما يسمونها الـ consonants ومازجوا وناسقوا بينها تناسقاً منتظماً دقيقاً، نشأت عنه، وتولّدت به لديهم فكرة المقاطع الصوتية، التي نحسب أنّها تحكم مسار اللغة.
3. نرى أن الأقدمين قد استخلصوا من فكرة المقاطع الصوتية نظاماً صوتياً فاعلاً، أصبح يحكم بناء المفردات، ويميز بين معانيها وهو النظام الذي يطالب بضرورة أن يلي الصوت الصامت، صائت يحركه، وبهذا شكّلت هذه الأصوات عنصراً ثابتاً في بناء اللغة، والتفريق بين معاني مفرداتها كما هو الحال في متون المعاجم.
4. ونجدهم أيضاً، -أي علماء السلف- قد فعلوا هذه الأصوات في اشتقاقاتهم الصرفية، فميزوا بها بين صيغةٍ وأخرى، وأوجدوا عن طريقها مئات بل ألوف الكلمات التي نفتقدها في بطون المعاجم، فكان استخدامهم لهذه الأصوات في هذا الجانب من اللغة أوغل وأكثر تعمقاً، ولكن على الرغم من هذا قُبلت ولم ترفض كما هو الحال في النحو، الذي استخدمها بصورةٍ أقلّ عمقاً وتمعناً.
5. تتميز هذه الأصوات بالعديد من المزايا التي قلّما نجدها في غيرها من أصوات العربية نذكر من ذلك.

أ- جميعها أصوات قوية، تتمتع بصفة الوضوح السمعي، فهي تُسمع من مسافاتٍ بعيدة، بصورةٍ أكبر من الصوت الصامت.

ب- بجانب قوة هذه الأصوات، فهي لينة، سهلة النطق، لا يعترضها، أي عائق أثناء نطقها مما جعلها قابلة لأن يمد النطق بها لأي درجةٍ يريدها الإنسان، دون عناءٍ أو تعب.

ج- تعتبر الحركات القصيرة أصغر وحدة unit لغوية، فهي إن كانت لا تحمل مـدلولاً فـي ذاتها؛ إلاّ أن معنى غيرها لا يتضح إلاّ بها.

د- لها خاصية أن تنقل قوتها، أو قدراً منها، للأصوات المجاورة لها في محيط المفردة.

هـ- يسهل إضافاتها وقلبها وحذفها وتبديلها – خاصةً وهي في صورتها الطويلة. فهي قلّمـا تُثبت على حالٍ واحدٍ، الأمر الذي جعل البعض يسميها حروف العلّة.

و- لبعض هذه الأصوات كصوتي (الواو والياء) مواقع صوتية عديدة ومختلفـة ومتنّوعـة. فأحياناً يكونان حرفي بناء أو هجاء. وذلك عندما يكونان متحركين في أول الكلمة كما في (ولد و يلد). وأيضاً إذا وقعا ساكنين بعد فتحة كما في (حوض وبيـت) أو سـاكنين قبـل الألـف (أحواض وأَبيات). ويكونان صوتي حركة محضة إذا وقعا في آخر الكلمة، ولم يقْويـا علـى تحمل الحركة كما في (أدعو والقاضي).

ويكونان نصف حركة إذا وقعا في وسط الكلمة، ولم يتحملا الحركة كما فـي (قـول وبيـع). ويكونان صوتي مد ولين إذا وقعا بعد حركة قصيرة مجانسة لهما كما في (قِنْدِيل وعصفُور).

6. اصطلاح الجذور Roots بمعنى الأصول يشمل، ويضم أصوات المفردة كلّها؛ الـصامت منها والصائت. وإبعاد الصوائت عن الاصطلاح، يمحي وجود المفردة.

7. القوة التي تحملها هذه الصوائت متفاوتة، وأهل اللغة على خلافٍ من أمرهـا، فالأقـدمون تشير آراؤهم إلى أن الضمة أقوى الحركات، تليها الكسرة ثم الفتحة، وتشير الدراسة إلـى أن الكسرة أقواها، تليها الضمة ثم الفتحة. ومن شواهد الدراسة على ذلـك، مـا يطرحـه درس الصرف في معالجته للعديد من الظواهر. مثلاً نجد في معالجـة قـضايا الإعـلال والإبدال القاعدة التي تُقول: [تنقلب الواو ياءً متى ما اجتمعتا في كلمـة واحـدة، وكانـت الأولى منهما ساكنة، ثم تدغم الياء في الياء] كما في دِلْيوة ⟵ دلّية. سيود ⟵ سيد. مرموي ⟵ مرمِي. ففي مثل هذا النوع من المعالجات تتجسد لنا قوة اليـاء وغلبتهـا على الواو –والياء من جنس الكسرة والواو من جنس الضمة- فهنا أثّـرت اليـاء تـأثيراً فاعلاً على الواو، ونحسب أنّه تأثير القوي على الضعيف، لأن المنطق يقول بتأثير الثاني على الأول، أو اللاحق على السابق غير أن القاعدة التي أشرنا إليها مطلقة ومفتوحة تقـر بتأثير الياء على الواو سابقة كانت أم لاحقة، فالقاعدة مفتوحة.

كذلك من دروس الصرف، في بعض صيغ الأمر من الفعل المثـال نحـو: (وجِـل)، فعندما نأتي بصيغة الأمر منه نقول: (اوجِل)، فنجد الكسرة وهي الصائت القصير أثّرت علـى الواو وهي الصائت الطويل فحولت الصيغة إلى اِيجِل.

أيضاً من دلائل قوة الكسرة؛ إنّها تستطيع أن تُجبِر الخلل الناجم عـن فقـدان بعـض أحرف الكلمة بهدف معالجة أمرٍ من الأمور. وهذا ما لم تقو عليه الضمة بالطبع. فمـثلاً فـي

أفعال اللفيف المفروق الذي تُوجِب القاعدة الصرفية، حذف فائه من صيغة الأمر، متى ما كان من باب (ضرب أو حسِب). وبالطبع تُحذف لامه من ذات الصيغة بحكم قاعدة حذف لام الناقص من الأمر وتصبح صيغته، أو صورة هيكل فعل الأمر، منه على حرفٍ واحدٍ، مما يقرب هذه الصورة إلى صورة حروف الهجاء أو البناء كما في (فِ) من وفَى. و(ع) من وعى. و(ق) من وقى. فإن الطريق الوحيد الذي يوصلنا إلى التعرف بأن هذه الصورة صورة فعل أمر وليست حرفاً من حروف الهجاء أو البناء هو إضافة أو وجود صائت الكسرة.

ولعلّ هذا هو السبب الأساسي في اشتراط حذف فاء المثال من صيغة الأمر بأن يكون من باب (ضرب، أو حسِب)، لأن هذين البابين تكون العين فيهما مكسورة في المضارع، والأمر مأخوذٌ ومقتطع من المضارع.

8. اصطلاح صرف واصطلاح تصريف، استخدم كليهما للدلالة على علم عرفَ بأنّه: علم يبحث في بنية المفردات، وما يطرأ عليها من تغيير لأسباب داخلية، على الرغم من أن للصرف معنىً آخر هو التنوين. وقد استخدم بعض العلماء اصطلاح صرف للدلالة على الجانب النظري لهذا العلم واصطلاح تصريف للدلالة على الجانب العلمي – وهو اشتقاق وتوليد المعاني.

9. يعمل علم التصريف عند اشتقاقه وتوليده للمعاني بطرقٍ كثيرة مختلفةٍ، متنوعة. فهو إما أن يضيف سوابقاً للمفردة وهو ما يعرف حديثاً بالـ (preffix) أو أن يضيف لها (لواحقاً)، وهو ما يعرف بالـ (sufix)، أو يغير أصوات اللين فيها، أو يضيف هذه الأصوات إلى وسط المفردة عن طريق الميزان الصرفي، أو يغير في حركات المفردة. أو يدغم صوت في صوت أو يحذف أو ينحت أو يركّب، وكلّ هذا خارج نطاق الجملة، وإنّما تهيأةً لبنائها فهو يعد المفردات بهذه الطرق ثم يقدمها لتُبنى منها الجملة أو التركيب.

10. كشفت الدراسة عن العلاقة بين علم الصرف وهذه الصوائت فهي علاقة قوية متينة. فإذا كان علم الصرف [هو العلم الذي يبحث في بناء المفردات وما يعتريها من تغيير داخلي بسبب الزيادة أو الحذف أو القلب أو النقل إلى غير ذلك. فإن معالجة كل هذه الأمور هذه، لا تتم إلاّ بواسطة تفعيل هذه الأصوات.

كما كشفت الدراسة عن علاقات تربط بين قواعد النظام الصوتي وبعض ظواهر الصرف من جهة، وبين ظواهر الصرف مع بعضها بعض من جهة أخرى.

مثلاً في ظاهرة الإعلال بالقلب، في الأفعال الجوفاء، نجد إن قاعدتها مبنية على رفض النظام الصوتي؛ لتحرك حرف العلة في وسط الكلمة. فأفعال مثل: [قَوَلَ، نَوم، سير، بيع] اشتملت كلّها على أنصاف صوائت، أو أنصاف صوامت، والنظام المقطعي الصوتي، لا

يتعامل مع مثل هذا النوع من المقاطع الصوتية، ولذلك سرعان ما نجده يحول نصف الصائت القصير إلى صائت طويل، فتصبح الأفعال على ترتيبها: [قَالَ، نَام، سار، باع].

أما عن ارتباط بعض ظواهر الصرف ببعضها بعض، فنلاحظ ذلـك فـي صـيغتي المضارع والأمر في الفعل المثال. فإن فاء المثال لا تُحذف إلاّ إذا كان الفعل من باب ضرب أو حسِب. –أي مكسور العين في المضارع- بمعنى آخر، إن ظاهرة الإعلال بالحذف مرتبطة بباب الفعل وكلاهما من دروس الصرف.

ونحسب أن معالجات علم الصرف لسائر ظواهر الإعلال وغيرهـا مـن المباحـث؛ كالتصغير والنسب وغيرها، لم يكن الهدف منها توفير قيم الدلالة اللغوية فقط، بل تهدف أيضاً لتوفير أسباب جمال اللفظ عن طريق البحث عن التناغم والموسيقى والانسجام بين الأصـوات المتجاورة في محيط المفردة الواحدة.

إذن يمكننا القول: بأن علم الصرف قوي الارتباط بعلم الأصـوات، وأكثـر تفعـيلاً للصوائت منها، ويفعلها ويستخدمها في مساحةٍ واسعةٍ تغطّي المفردة بأكملها.

11. علاقة علم النحو بالصوائت، علاقة ضعيفة واهية إذا ما قُورنت بعلاقة علم الـصرف بذات الأصوات... بل نكاد لا نجد لها أثراً ، إلاّ في باب الإعراب الذي يمثّل أكبر أبواب الدراسة النحوية بمعناها الواسع الـ syntax .

لقد وجدنا النحاة في هذا الباب يعرفون الإعراب بأنّه: [إضـافة الحركـات لأواخـر مفردات التركيب بسبب العامل]. ولئن كانت الدراسة تتّجه لمفهوم آخر يقـول بأنّـه: [تحليـل الجمل ببيان أجزائها، ومواقع تلك الأجزاء من الأقاويل]. – وإن كنا نعتقد أنّه مفهـوم أوسـع وأرحب وأشمل، وأقرب لواقع الحال في مدارس اليوم- إلاّ أننا سنتعامل مع المفهـوم القـديم السائد، ونقيم علاقة هذا العلم بهذه الأصوات في هذه المساحة الضيقة التي لا تتعـدى البـاب الواحد والحرف الأخير من الكلمة فنراها محدودة.

ولكن حتى هذا الاستخدام الضيق المحدود نجد من يتذمر منه ويرفض التعاطي معه ويطالـب بإلغاء هذه الحركات من أواخر الكلمات بحجة أن لا طائل من اسـتخدامها. فهنـاك دعـوات صريحة لإلغاء الإعراب من الكلام، مختلفة البواعث والغايات، حيث يرى بعض أصحاب هذا الاتجاه إن الإعراب لا يتلاءم والحضارة، وأنّه زخرف لا قيمة له في الفهم والإفهام، ومعنـى هذا أنّهم يجردون العلامات الإعرابية من كلّ دلالتها.

وهناك من يدافع عن العلامة الإعرابية، ويرى أنها قرينة هامة من القرائن التي تحدد المعنى.

فأمر إضافة الحركات لأواخر الكلمات لتكون دليلاً على الإعـراب والمعنـى، أمـر مخْتلفٌ عليه، والاختلاف فيه كبير؛ فهناك من يربط بين هذه الحركات والمعنى، ومـنهم مـن

يجردها من هذه المنفعة، ويفصل بينهما. وعلى كل فإننا نرى أن علاقة هذا العلم بهذه الصوائت ضعيفة ولكننا نقول بأنّها ليست عديمة الجدوى والفائدة.

12. تعتبر هذه الحركات واحدة من أهم القرائن اللفظية التي تساعد على معرفة المعاني الوظيفية داخل التركيب، فإن كانت هي بمفردها لا تحدد المعنى فهي تعمل جنباً إلى جنب مع قرينة السياق والرتبة والإسناد وغيرها من القرائن التي تعمل مضامةً لكشف المعنى.

13. يمكننا القول بأن نظام إضافة الحركات لأواخر الكلمات، نظام اتفق عليه السلف، وارتضوه ليعمل جنباً إلى جنب مع نظام [جملة النواة]. ونحسب أنّه نظام يمنح المفردات حرية الحركة والتنقل داخل مساحة الجملة أو التركيب، مع الاحتفاظ بأدوارها الوظيفية. ونحسب أيضاً أن إضافة هذه الحركات تمنح المفردات قوةً وثباتاً.

14. إذا كان إضافة الحركات لأواخر المفردات، - وهو ما يعرف بالإعراب – سببه عامل التركيب، فهناك بعض حالات البناء سببه التركيب أيضاً، وهذا يضعف التعريف السابق، ونجد ذلك في حالات بناء اسم لا النافية والجنس، المنادى، والظروف المنقطعة عن الإضافة.

15. إن جميع المفردات التي اشتملت على هذه الأصوات في بنيتها الصرفية، قبل أن تنتقل إلى مرحلة بناء الجملة لا تُضاف إليها هذه الأصوات إذا ركّبتْ في تراكيب جملٍ مفيدةٍ كصيغ التثنية، وجمع المذكر السالم. والمبنيات –على أصوات لا على سكون- والكلمات المعتلة بواو أو ياء أو ألف. فجميعها لا تلحق بها الحركات إذا ما وضعت داخل التركيب ونعتقد بأن مرد ذلك؛ أن اشتمالها على هذه الأصوات قبل التركيب جعلها قويةً بنفسها ولا تحتاج إلى ما يقويها. وهذا يدعم الاعتقاد الذي نميل إليه وهو بأنّها تُضاف لتقوية الكلمات.

16. أن قضية الإعراب التي أحدثت ضجة كبرى عند عددٍ مقدرٍ من النحاة وأهل اللغة، نحسب أنّها قضية مفتعلة ليس لها ما يبررها، لأنّنا لا نتصور أن تكون إضافة هذه الحركات كعلامة للإعراب معضلة تُنَفّر من استخدام اللغة، وتجعلها صعبةً شائكة بينما نتقبلها في جانب الصرف، وهو الجانب الأكثر تشعباً وتعقيداً.

17. إن الإعراب لم يكن معضلة النحو، ومكمن صعوبته، ولئن وجدت هذه الصعوبة؛ فربما كانت نابعة من تقعيد القواعد، كأن تُلْزم القواعد، بأن يكون الفاعل مرفوعاً والحال منصوباً والمضاف إليه مجروراً مثلاً. أو أن تتبع الصفة الموصوف، أو يلي المضاف إليه المضاف.

18. إن الذين وضعوا ابن مضاء القرطبي مع خصوم النحو، نقول لهم: إن ابن مضاء لم يكن خصماً أو عدواً للإعراب، ولم ينادِ بالتخاص منه، ولكنّه كان متأثّراً بالمذهب الظاهري الذي يقبل بما هو ظاهر، و يرفض التقدير والتأويل؛ ظنّاً منه أن ذلك يفسد المعنى، فأعراب جملة، مثل (قام زيد). عنده قام: فعل ماضي، وزيد فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، فهو يقبل أن يكون زيد فاعلاً وهو يقبل أن يكون مرفوعاً وعلامة رفعه الضمة. وعنده هذه علة الإعراب الأولى ويتقبلها. أما أن يبحث عن عللٍ ثوانٍ أو ثوالث، أو يقدر أو يأول، فهذا ما كان يرفضه.وقد عبر عن رأيه هذا في مفتتح كتابة الرد على النحاة، حينما قال: [هناك أشياء في النحو يجب على النحوي أن يتخلّص منها، فظنّه البعض بهذا الرأي أنّه من خصوم الإعراب، وهو ليس كذلك، فهو يقبل ظهور الحركات على أواخر الكلمات، ولكنّه يرفض البحث عن العلل والمبررات التي أوجدت تلك العلامات.

19. إن أهل اللغة، وواضعي لبناتها الأولى، وقواعدها وقوانينها، ربطوا بين أركان الجملة، وبين قوة الصوائت التي تلحق بها داخل التركيب، فخصوا الركن القوي المتين الثابت، بأقوى الحركات –عندهم- وهي الضمة. وخصوا الأجزاء الضعيفة في التركيب، وهي الفضلات؛ بالفتحة. ثم جعلوا الكسرة، وهي أوسط الحركات قوةً عندهم، للذي يقع بين القوى الثابت، والضعيف غير الثابت –هذا بالطبع حسب رؤيتهم لقوة الصوائت أو الحركات- .

عموماً لعلنا نلاحظ أن النحو لم يعول كثيراً في عمله على الصوائت، الأمر الذي يدحض كل افتراءٍ مناهضٍ للإعراب بمعناه القائل (إضافة الحركات لأواخر مفردات

التركيب)، حيث إن استخدام النحو لهذه الأصوات لم يتعد الحرف الأخير من المفردة، وهـي مساحة محدودة إذا ما قِسيت بالمساحة التي يعمل فيها الصرف.

19. وكما وجدنا أن هنالك علاقة تربط بين النظام الصوتي وبين العديد من مباحث الصرف، أيضاً هناك علاقة تربط بين النظام الصوتي ونظام الإعراب من ذلك:

تقدير الحركات على الكلمات المعتلة، يعود إلى ثقل النطق إذا مـا توالـت حركـات معينة، كأن تتوالى حركة طويلة وحركة قصيرة، وللتخلص من هذا الثقل تقدر الحركات فـي كلمات نحو: (سلمى، القاضي، أدعو)، فهذه جميعها ينتهي بحركة طويلـة، وجميعهـا يقـرر النظام الصوتي بأنّها لا تقوى على تحمل الحركة؛ فقُدرت فيها حركات الإعراب.

ومن ذلك أيضاً: الإعراب بالحروف نيابة عن الحركات، وذلك في إعـراب المثنـى وجمع المذكر السالم، والأسماء الخمسة، فجميع هذه الكلمات أثّر فيها عمـل الـصرف، إمـا بتحويلها إلى صيغة المثنى كما في حالة التثنية أو إلى صيغة الجمع كما في حالة جمع المذكر السالم. أو حذف منها حرفاً من حروف بنيتها الأصلية كما في (أب، أخ، حم، هن، فـم، ذو). ولذلك أصبح للمفردة وضع جديد تحتاج فيه لقوة أكبر من قوة الحركات القصيرة حتى تقـوى على الثبات فكان إعرابها بالحركات الطويلة (أو الحروف) نيابةً عن الحركات.

وبهذا يمكننا أن نقول، بأن النحو يفتقر إلى ما يقوي مفردات تراكيبه، ولكنـه قـد لا يوفّر ذلك لنفسه مباشرةً وإنّما يمده الصرف بذلك.

ومجمل القول أننا لا ننفي احتياج النحو للصوائت، وإن ضاقت مساحتها المـستخدمة فيها، ولكن نقول بأن الصرف يرفده بها لأنّه يعد مفردات التركيب قبل نظمها في الجمل.

20. كلّ هذه الاستخدامات (صوتية، صرفية، نحوية) يعود الفضل في أمرها لعالمنا الجليـل، الخليل بن أحمد الفراهيدي- الذي يمكن أن يعد أول من أسس لعلم الصرف- لأنّه هـو الـذي وضع أول معجم في اللغة؛ ومعالجة مفردات المعجم بناءً ومعنى من صميم عمـل الـصرف، الذي عرف بأنّه علم يبحث في بناء المفردات، وما يعتريها من تغيير داخلي.

وبالإضافة إلى أن الخليل هو واضع أول معجم لغوي فهو أول من وضع مقياساً لوزن الشعر، وقواعد ضبط اللغة، ونظاماً دقيقاً لحركات الإعراب.

وقد كان للخليل إلمام واسع بالصوت والإيقاع. الأمر الذي جعله يرتّب معجمه بحسب مخارج الحروف وأصواتها، فبدأ معجمه بصوت العين الذي يعتبره من أنّصع الأصوات. فهـي مـن حيز الحاء والهاء، إلا أنها أنّصع منهما. وقد تبعه في مثل هذا الترتيب كل من ابن دريد فـي كتاب (الجمهرة)، والأزهري في كتاب (تهذيب اللغة)، وأبو علي القالي في (البـارع)، وابـن سيده في (المحكم والمحيط الأعظم).

وربما كان نصاعة حرف العين ووضوحها هو الذي جعلها تفعل تفعيل الصوائت، في معالجة بعض أمور الصرف. وأما الصوائت موضوع حديثنا، فقد وصفها الخليل، بأنّها هوائية وليس لها حيز تنسب إليه.

2- التوصيات والمقترحات

بناءً على ما تقدم نقترح ونوصي بالآتي:-

1. عند التخطيط لوضع مناهج العربية لابد من الاهتمام بتدريس النظام الصوتي في العربية، باعتباره الأساس الذي تُبنى عليه بقية الأنظمة وينبغي أن تُبرز الحركات بصورةٍ فاعلـة، تكشف عن دورها الهام في بناء اللغة ومضمونها ومعناها.

ونرى ذلك بصفةٍ خاصةٍ عند وضع مناهج مراحل التعليم الأولى. من ذلك:

أ- ألا يقتصر الاهتمام بالصوامت، الـ consonants فقط؛ على أساس إنّها لبنـات أسـاس ثابت، وتُترك الصوائت الـvowels على أن يتم التعرف عليها غفلاً على زعم أنّها طارئة.

ب- أن يعرف الدارس، بأن لا وجود لمفرداتٍ في اللغة العربية تتألف من حروف هجاءٍ فقط. بل تشارك هذه الحركات في مهمة البناء وتحديد المعنى.

ج- أن يتم تناول اللغة كوحدةٍ واحدةٍ، تبدأ بإنتاج الأصوات بشقيها، (الصامت والصائت)، ثـم ننتقل إلى بناء الصرف، ثم تراكيب الجمل. وهي وحـدات متكاملـة، وظواهرهـا متـشعبة ومتداخلة، ولا ينبغي الفصل بينها.

د-أن تُجري بحوث في مجال تحليل الصوت اللغوي للكشف عن المزيد من خـصائص هـذه الأصوات، والعلائق التي تربط أو تقرب بينها. ونأمل أن يقدم ذووا الاختصاص الذين يعملون

في معامل ومختبرات الصوت اللغوي، يد العون لكلّ من يريد أن يبحث في هذا المجال حتى تعم الفائدة ونستفيد من إمكانات القياس والرصد التي توفّرها أدوات التقنية الحديثة.

2. نقترح أن تُعدل بعض المصطلحات التي سادت ردحاً من الزمن، ونتصور أنّها تحتاج لمثل هذا التعديل. من ذلك:

أ- اصطلاح الجذر root (بمعنى الأصل الرئيسي الثابت، نأمل أن يمدد ليشمل (الصوامت والصوائت معاً) كأن يكون الاصطلاح (أصوات الكلمة).

ب- مفهوم الإعراب القائل بأنّه: آثار أو حركات، تلحق أواخر كلمات التركيب بسبب العامل. نفضل أن يحرك وينقل ليصبح: تحليل الجمل ببيان أجزائها، وبيان مواقع تلك الأجزاء من الأقاويل. وهذا هو المفهوم الذي يسود مدارس اليوم، ونحسب أنّه مفهوم أرحب وأشمل وأوسع. ومطابق لواقع الحال.

3. نوصي برفض كلّ الدعوات التي تنادي بالتخلّص من الإعراب، - بحجة أن الإعراب يشكل العقبة الأساسية في تَعلّم العربية، وينبغي أن تيسر اللغة لطالبيها – فمثل هذه الدعوات مفتعلة، ولا مبرر لها، وينبغي التصدي لها. فإضافة الحركات لأواخر المفردات قاعدة نحوية وضعها علماء السلف بهدف حفظ اللغة من الركاكة والإسفاف وهي قاعدة تعين كثيراً عند تحليل الجمل، ولا أظن أنّها تجاب مشقة لمتعلم اللغة، طالما قبلها وتعامل معها في جانب الصرف وهو الجانب الأكثر تعمقاً في الاستخدام.

4- المصادر والمراجع

إبراهيم أنيس.

1. أصوات اللغة، ط5، 1975م، جمهورية مصر العربية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
2. من أسرار اللغة، ط6، 1986م، جمهورية مصر العربية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

أحمد الحملاوي. (الشيخ أحمد الحملاوي).

3. شذا العرف في فن الصرف، ط6، 1965م، جمهورية مصر العربية، القاهرة، شركة ومطبعة بابي الحلبي.

أحمد رضا. (الشيخ أحمد رضا).

4. معجم متن اللغة، موسوعة لغوية حديثة، ج3، لبنان، بيروت، دار مكتبة الحياة.

أحمد عبد الرحمن. (أبو العباس ابن مضاء القرطبي).

5. الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، ط1، جمهورية مصر العربية، دار المعارف.

أحمد مختار عمر.

6. دراسة الصوت اللغوي، ط2، 1981م، جمهورية مصر العربية، القاهرة، عالم الكتب.

أحمد مختار عمر. ومحمد حماسة عبد اللطيف. ومصطفى النحاس.

7. النحو الأساسي، ط1، 1988م، جمهورية مصر العربية، القاهرة، دار الفكر العربي، مكتبة الزهرة.

الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ابن ماجة) متوفي سنة 275هـ

8. سنن ابن ماجة، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ج1، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية.

الخليل بن أحمد الفراهيدي

9. العين، ج7، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي.

الزجاجي.

10. الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق، لبنان، بيروت، دار الجيل للنشر والتوزيع.

بسام بركة.

11. علم الأصوات العام – أصوات اللغة – لبنان، بيروت، المنازة، مركز الإنماء القومي.

بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ابن عقيل) متوفي سنة 769هـ

12. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالـك، الأجـزاء 1-2-3-4، ط 20، 1400هـ - - 1980م، جمهورية مصر العربية، دار التراث، مطبعة المعرفة.

تمام حسان

13. اللغة العربية معناها ومبناها، المغرب، الدار البيضاء، دار الثقافـة، مطبعـة النجـاح الجديدة.

جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، متوفي سنة 911هـ

14. همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علوم العربيـة، 1394هـ - ، 1975م، لبنـان، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر.

15. المزهر في علوم العربية وأنواعها، ج1، ط1، 1408هـ ، 1978م، لبنان، بيـروت، المكتبة العصرية.

جمال الدين محمد بن مكرم. (ابن منظور) متوفي سنة 711هـ .

16. لسان العرب، ج7، لبنان، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

جمال الدين يوسف بن أحمد بن هشام (ابن هشام الأنصاري). متوفي سنة 761هـ .

17. شرح شذور الذهب، ج1، ط2، 1994م، مؤسسة الرسالة.

18- شرح جمل الزجاجي، ط2، تحقيق علي محمد عيسى، جمهورية مصر العربية، القاهرة، عالم الكتب، مكتبة النهضة العصرية.

حسن هنداوي.

19. منهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، ط1، 1989م، دمشق، دار القلم.

عباس حسن.

20. النحو الوافي، ط10، ج1، جمهورية مصر العربية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

عبد الحميد حسين.

21. القواعد النحوية – مادتها وطريقتها – ط2، 1952م، جمهورية مصر العربية، القـاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

عبد الحميد عنتر.

22. كتاب تصريف الأفعال ومقدمة الصرف، ط2، 1400هـ.

عبد الحميد مصطفى السيد.

23. المغني في علم الصرف، ط1، 1418هـ، 1988م، الأردن، عمان، دار الصفاء للنـشر والتوزيع.

عبد الرحمن السيد.

24. مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، ط1، جمهورية مصر العربيـة، القـاهرة، دار المعارف.

عبد القاهر الجرجانيّ.

25. كتاب المفتاح في الصرف، ط1، 1407هـ، 1987م، تحقيق علي توفيق، لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة.

عبد الله أحمد خليل إسماعيل.

26. إحياء النحو وتجديده بين إبراهيم مصطفى، وأمين الخولي، ط1، ليبيا، منشورات جامعـة عمر المختار، البيضاء، 1994م.

عبد المنعم محمد الحسن الكاروري.

27. المجلة العربية للدراسات اللغوية، مجلة معهد الخرطوم الدولي، الخرطوم، المجلد الثاني، العدد الأول، شوال 1403هـ، أغسطس 1983م.

عبده الراجحي.

28. التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، جمهورية مصر العربية.

عثمان بن جني (أبو الفتح عثمان بن جني)

29. الخصائص، ج1، تحقيق محمد علي النجار، لبنان، بيروت، دار الهلال للطباعة والنشر.

30. المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى، عضو مجمع اللغة العربية، ج3، دار إحياء التراث القديم، جمهورية مصر العربية، ط1، 1954م.
31. سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، ج1، ط1، 1985م، دمشق، دار القلم.

علي النجدي ناصف.

32. من قضايا اللغة والنحو، 1376هـ، 1975/6/8م، جمهورية مصر العربية، القاهرة، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، 18 شارع كامل صدقي.

عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه) متوفي سنة 180هـ.

33. الكتاب، ج1، ج2، ط2، 1977م، جمهورية مصر العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

غالب فاضل المطلبي.

34. في الأصوات اللغوية، أصوات المد العربية.

كمال محمد بشر.

35. علم الأصوات العام – الأصوات – ط6، 1980م، جمهورية مصر العربية، القاهرة، دار المعارف.

محمد آدم الزاكي.

36. مناظرات العلماء ومحاوراتهم في النحو والصرف، ط1، 1985م، المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة، مكتبة الفيصلية.

محمد بن أبي بكر الرازي. (الرازي) متوفي سنة 666هـ

37. مختار الصحاح، ط1، 1979م، لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي.

محمد بن الحسن الأزدي. (ابن دُريد).

38. جمهرة العرب، ج2، ط1، العراق، بغداد، مكتبة المثنى.

محمد بن الحسن الاسترابادي. (ابن الحاجب) متوفي سنة 686هـ

39. شرح شافية ابن الحاجب، ج1، 1395هـ، 1975م، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية.
40. الكافية في النحو، ج1، ط3، 1402هـ، 1982م، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية.

محمد السراج. (ابن السراج).

41. الأصول في النحو، ج1، ط3، 1408هـ، 1988م، تحقيق عبد الكريم الحسين، لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة.

محمد المبارك. (عضو مجمع اللغة العربية).

42. فقه اللغة وخصائص العربية، ط6، 1395هـ، 1975م، لبنان، بيروت، دار الفكر.

محمد بدر الدين أبو فراس الحلبي.

43. المفضل في شرح أبيات المفصل، لبنان، بيروت، دار الجيل، (ذيل كتاب المفصل).

محمد حماسة عبد اللطيف.

44. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، جمهورية مصر العربيـة، القـاهرة، شارع كامل صدقي بالفجالة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

محمد خير حلواني.

45. المغني الجديد في علم الصرف، لبنان، بيروت، دار المشرق العربي.

محمد محي الدين عبد الحميد.

46. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، جمهورية مصر العربية، القـاهرة، دار التـراث، مطبعة المعرفة.

محمد بن عمر (أبو القاسم الزمخشري) متوفي سنة 538هـ.

47. المفصل في علم العربية، ط2، لبنان، بيروت، دار الجيل للنشر والتوزيع.

محمد بن يزيد (أبو العباس المبرد) متوفي سنة 285هـ.

48. المقتضب، ج1، ج2، ط2، 1977م، جمهورية مصر العربية، الهيئة المصرية العامـة للكتاب.

مُوفَّق الدين بن يعيش النحوي. (ابن يعيش النحوي).

49. شرح المفصل، ج1، لبنان، بيروت، عالم الكتب.

50. المنجد في اللغة والأدب والعلوم، ط1، 1979م، لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي.

51. المعجم الوجيز، ط1، 1980م، مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية، القـاهرة، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، دار التحرير للطباعة والنشر.

3- ملخّص البحث

هذا بحث بعنوان: (الصوائت بين الصرف والنحو). وهو يتكون من أربعة أبواب، ثلاثة منها رئيسية، والرابع فرعي.

عرضتْ الباحثة في الباب الأول؛ – وهو مقدمة عامة – لموضوع البحث، وأهميته، أسئلته، وفرضياته، ثم منهجه وأهم مراجعه ومصادره. وفيه درست أصوات اللغة بشقيها، الصامتconsonant، والصائت الـ vowel وكان التركيز على الصوائت باعتبارها موضوع البحث. وكانت نتيجة هذا الجزء من الدراسة أن تعرفت الباحثة على عددٍ من الاصطلاحات التي أُطلقت على هذه الأصوات مثل: (الحركات القصيرة والطويلة، أصوات المد واللين، العلل، فونيمات الحركة). كما أظهرت الدراسة أهم الخصائص التي تميزت بها هذه الأصوات، من وضوحٍ وسهولةٍ، في النطق، وقوةٍ، وتنوع في المواقع الصوتية، مما جعلها الأكثر شيوعاً في الاستخدام. وعلى الجانب الآخر. أشارت الدراسة إلى أن اللغة العربية، وظّفت هذه الأصوات في بناء مفردات المعاجم، فجاءت لبنةً ثابتةً في هيكلها، ومعياراً فاصلاً في تحديد معناها.

أما الباب الثاني فكان دراسةً في الصرف، تناولت فيه الباحثة، مفهوم الصرف، وموضوعه، ودائرة عمله، وعلاقته بالصوائت. وقد وجدته علماً يوفّر كلّ المعاني الاشتقاقية، ويعمل على ذلك بطرقٍ مختلفةٍ، كأن يضيف للمفردة سوابقاً، وهو ما يعرف بالـprefix، أو لواحقاً وهو ما يعرف بالـ suffix. أو أن يغير حركات المفردة، أو أن يحذف منها أو يضيف إليها بحثاً عن تناغم أصوات المفردة، وهذا ما نجده في باب (الإعلال والإبدال). أو أن يدغم الصوتين المتماثلين، أو المتقاربين فيجعلهما صوتاً واحداً كما في حالات الإدغام. وبهذا فإن الصوائت تمثّل عنصراً أساسياً ومعياراً ثابتاً، أيضاً في توفير المعاني الاشتقاقية.

ثم تناولت الباحثة في الباب الثالث، موضوع علاقة علم النحو بالصوائت فبدأت بتعريف الإعراب، والذي قال فيه السلف أنّه: (إضافة الحركات لأواخر الكلمات بسبب العامل). وهو تعريفٌ يحتاج إلى تعديل، لأنّه غير مطابق لواقع الحال، الذي يقول بأنّه: (تحليل الجمل لبيان الأدوار الوظيفية النحوية لمفردات التركيب).

ثم طرحت الباحثة موضوعات أخرى في هذا الباب مثل بناء الجملة العربية، ومدى استفادتها من الحركات وخرجت من ذلك بأن النحو لم يعول كثيراً على هذه الصوائت، ولكنّه استفاد منها وجعلها شاراتٍ لمعرفة الوظائف النحوية حيث جعلت الضمة علماً للإسناد، والكسرة للإضافة، والفتحة للفضلات.

فتفعيل النحو لأصوات الحركات أقلّ فاعليةً من الصرف، ولكن هذا لا يجردها من المنفعة في باب النحو، بل يظلّ دورها ماثلاً في كشف المعاني الوظيفية، وإكسابها، مفردات التركيب قدراً من الحرية في الانتقال داخل مساحة التركيب.

ونخلص من ذلك بأن علماء السلف جعلوا نظام (الإعراب) مبدءاً وقانوناً من قوانين ضبط اللغة، وحفظها من الركاكة، وينبغي أن يحترم هذا القانون.

أما الباب الرابع فقد رصدت فيه أهم نتائج البحث، وتوصياته ومقترحاته ومراجعه ومصادره.

ABSTRACT

This study is titled (Vowels between Morphology & Syntax) it is composed of four chapters. The first three chapters are main ones.. the fourth chapter includes the results, the recommendation, the abstract, as well as the references.

In chapter one, a general introduction was made explaining the theme, importance, questions, assumptions and references of the study. Then sounds of Arabic language were discussed with stress on vowels being the subject under study. It was found that different idioms are now used to describe vowels. Examples are "short and long vowels points", "sounds of defectiveness", and "phonemes of accents". Important characteristics of vowels were also examined. They were pointed to be clearness and easiness in pronunciation plus strong-ness and variety in sound' positions which led to variation in usage. Further; it was shown that Arabic language used vowels in building words of dictionaries where they become a fixed brick in their structure and a distinct criteria in specifying indicative meanings.

Chapter two was concerned with studying morphology and its relationship with vowels. Being a science that deals with words, morphology acts in different ways such as adding a prefix or suffix, changing or summarizing sounds.
So the study stated that vowels represent a basic root and a fixed criteria for providing derived meanings.

Chapter three dealt with the relationship between syntax and vowels. Here, the researcher said that the old definition of analyzation, as addition of accents to ends of words, requires changes so as to agree with the recent one. The latter defines it to be analysis of sentences with the aim of explaining the role of grammatical syntax of their words. The discussion covered other issues related to the structure of Arabic sentence and the extent of its benefit from sounds of vowel points. It was concluded that vowels were used less effectively in syntax than in morphology although they have their role in this regard as well. Because former scientists made vowelization a necessary rule that must be respected for the sake of correcting and protecting the language.

In the last chapter, chapter four. The most important results of the research work were giving as follows:

1. Vowels represent a fixed element in the structure of the language and in specifying meanings, inductively, etymologically and grammatically.
2. The research procedure in the three mentioned respects was governed by sounds' system.

Then all suggestions, recommendations and references were put at the end.